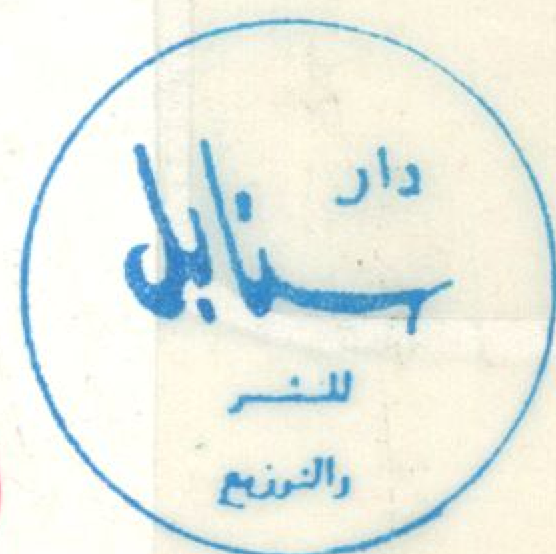
# عبد العزيز الشناوى

# مؤرخاً




بهاء الدين علوان

عبد العزيز الشناوى مؤرخاً

# عبد العزيز الشناوى مؤرخاً

بهاء الدين محمد علوان

دار سينا للنشر والتوزيع

القاهرة ١١٢ شارع السكة الجديدة

# الفصل الأول

## سيرة

# أسرته

ولد الدكتور عبد العزيز محمد إبراهيم الشناوى فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩١١ بالأسكندرية. الأب محمد الشناوى يعمل بالتجارة وأمه السيدة أسماء حسانين صالح ابنة عمدة فيشابنا مركز أجا محافظة الدقهلية.

ويعد الدكتور عبد العزيز أول إخوته الخمسة، تلاه المرحوم أحمد إبراهيم، ومحمد أنور، ومحمد فتحى، وأخيراً السيدة زينب.

وقد تزوج سنة ١٩٤٤ من الآنسة إجلال محمود خضر الحاصلة على شهادة الباشو من مدرسة سان جوريف بمحرم بك. وأنجب ابنه الوحيد المستشار محمد ويعمل حالياً نائب رئيس محكمة النقض بالقاهرة ورئيس المكتب الفنى بالمحكمة وأمين عام مجلس القضاء الأعلى. وتقول عنها أخته السيدة زينب الشناوى[١]، كانت من جيرتنا وهى من عائلة طيبة وظلت علاقتنا بها بعد الزواج أيضاً ممتازة. وكانت السيدة إجلال خضر نعم الزوجة، وقد اختارها الله إلى جواره فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٥، وقد تأثر كثيرا زوجها لوفاتها وزهد

---

(١) حديث خاص.

فى الدنيا وكان دائم الزيارة لقبرها فى الإسكندرية.

وقد أهدى إلى زوجته الجزء الرابع من "الدولة العثمانية" آخر ما كتب وصدر بعد وفاته بثلاثة وعشرين يوماً، "إلى روح زوجتى المفضالة التى حازت إلى ربها قبيل ظهور هذا الجزء الرابع من موسوعة "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" وقد كان من أعز أمانيها أن ترى، وهى على قيد الحياة، هذه الموسوعة وقد اكتملت جميع أجزائها.

وكانت لصيقة بى فى حياتى العلمية، وإذا كنت قد أصبت نجاحاً فى نتاجى الأكاديمى، فالفضل يرجع إليها أولاً وأخيراً.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمدها بفيض من رحمته، ويلحقها بالذين أنعم عليهم من النبيين والصّديقين والشهداء والصالحين وحَسُن أولئك رفيقاً."

زوجك المكلوم الكظيم

عبد العزيز محمد الشناوى

غرة رجب ١٤٠٦
١٢ مارس ١٩٨٦

وعن عمر يناهز الخامسة والسبعين توفى الدكتور عبدالعزيز محمد الشناوى فى ٤ يولية سنة ١٩٨٦ ودفن فى مقبرة الأسرة بالإسكندرية.

# تعليمه ومؤهلاته ووظائفه

بدأ عبد العزيز الشناوى حياته التعليمية فى الكتاب المجاور لمنزله، ثم التحق بمدرسة رأس التين الابتدائية وحصل على شهادتها. وتابع دراسته بمدرسة العباسية الثانوية واختار القسم الأدبى فى الشهادة التوجيهية التى حصل عليها سنة ١٩٣٠.

وفى الثلاثينيات لم تكن قد أنشئت بعد جامعة الإسكندرية، ولم يكن هناك مكتب التنسيق. فالتحق بكلية الآداب بالجامعة المصرية بالقاهرة (جامعة القاهرة الحالية) بقسم التاريخ، التى تخرج فيها سنة ١٩٣٤. وفى نفس العام قدم أوراقه إلى معهد التربية العالى بالقاهرة -نظام السنتين- وأنهى دراسته به سنة ١٩٣٦.

عمل مدرساً بالتعليم الثانوى الرسمى بالسويس سنة ١٩٣٦، وعمل من الخارج مدرساً بشركة قناة السويس وبشركة شل لتدريس اللغة العربية للعاملين بهما لإجادته اللغة الفرنسية بمرتبات كبيرة مجزية[١].

وتنقل بين عدة مدارس، منها مدرسة المنصورة الثانوية

(١) حوار مع الدكتور الشناوى.

ومدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية -حيث كان طالباً بها-، ثم إلى أسيوط حيث عمل مدرساً بمعهد المعلمين الخاص سنة ١٩٤٩، إلى أن عاد إلى مدينة الإسكندرية حيث رقى مدرساً أول بمعهد المعلمين الخاص حيث أصبح عميداً للمعهد سنة ١٩٥٤[1].

ومنذ استقرت أموره الوظيفية عكف على تحقيق هدفه الذي اختطه لنفسه وهو العمل بالجامعة تحقيقاً لطموحاته. فاتجه إلى الالتحاق بالدراسات التمهيدية للحصول على الماجستير بكلية آداب القاهرة وقيد اسمه سنة ١٩٣٨.

وأثناء عمله بالتدريس حصل على الماجستير من كلية آداب القاهرة - قسم التاريخ -في يونية سنة ١٩٤٨ بتقدير جيد جداً، وكان موضوعه "السخرة فى حفر قناة السويس. عصر الوالى محمد سعيد"

وعن فترة الإعداد للماجستير، يحدثنا فى مقدمة الطبعة الأولى من كتابه "السخرة فى حفر قناة السويس" المنشورة بالطبعة الثانية سنة ١٩٥٩ عما كابده من مشاق وشوق للدراسة منذ سنة ١٩٣٨: "فى ذلك الوقت كان اسمى مقيداً بقسم الماجستير فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، إذ كان العزم قد صح منى على أن أعد رسالة فى التاريخ الحديث عن قناة السويس، تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ الحديث بالكلية ووكيلها وقتئذ. وكنت أسافر كل

---

(١) حوار مع الدكتور الشناوى.

أسبوع من السويس إلى القاهرة لحضور المحاضرات التى كان يلقيها الأستاذ شفيق على طلبة الدكتوراة والماجستير. ولم يكن موضوع البحث قد حدد تحديداً واضحاً دقيقاً، فقد سبقنى إلى الكتابة فى تاريخ القناة إلى سنة ١٩٣٨ جمهرة من المؤرخين والباحثين، ولكن ما كانت كثرتهم لتحول دون تناول جديد فى موضوع القناة.

وطلب منى الأستاذ شفيق أن أقرأ مجموعة حددها لى من المراجع الفرنسية والإنجليزية والأمريكية التى كتبت فى تاريخ القناة. ولما ناقشنى فيما قرأت بعد عدة شهور لم ترقه أية إجابة من إجاباتى العديدة، وبعبارة أدق لم تكن من بينها الإجابة التى كان يبتغيها، ثم أفصح عن رأيه ... واقترح أن أتناول فى البحث جهود الشعب المصرى فى تنفيذ مشروع القناة ... ولا أنكر أنى تهيبت أول الأمر الكتابة فى هذا الموضوع لسببين: أولاً الشدة العلمية التى تميز بها الأستاذ محمد شفيق غربال بالنسبة لمعظم أساتذة الكلية، فهو يصر على مستوى رفيع جداً للرسائل التى تعد تحت إشرافه، ولذلك لا يدخل فى حسابه أى اعتبار للزمن الذى يستغرقه إنجاز البحث. وإذا كانت لائحة الكلية وقتئذ قد حددت سنتين لإعداد رسالة الماجستير، فلا بأس لديه إطلاقاً -بل إن هذا مبدؤه- أن يمتد البحث سنين عددا حتى يستكمل مقوماته ويستوفى عناصره وتتوفر جدته ... ولكن سرعان ما أدركت أنه ما كان لى أن أجزع طالما أنى ارتضيت الأستاذ شفيق مشرفاً على الرسالة، وتفضل مشكوراً فقبل هذا الإشراف،

وإن شئت فقل: هذا العبء. أما السبب الثانى فكان صعوبة الموضوع من حيث تشتت مادته وبعثرتها فى مصادر متباينة متباعدة من ناحية، وصعوبة الوصول إلى بعضها من ناحية ثانية ...

ولا أنكر أن الشدة العلمية التى تميز بها الأستاذ شفيق قد أرهقتنى من أمرى عسراً، فكنت لا أكاد أنتهى من البحث فى إحدى الجهات أو لدى إحدى الهيئات -وقد اعتقدت أنى قاربت إنجاز الرسالة- حتى يوجهني الأستاذ شفيق وجهة أخرى ... وهكذا كان الأستاذ شفيق لا يعرف للقناعة العلمية حداً، كما لم تصرفه عن متابعة أبحاث طلابه وعن توجيههم المناصب التى تدرج فيها خلال تلك الفترة ... وأخيراً انتهى بى المطاف فى فبراير ١٩٤٨ حين أقر الرسالة ونوقشت فى يونية ١٩٤٨ وأجيزت مع امتحان تحريرى لدرجة الماجستير بتقدير جيد جداً".(١)

وكى لا تطول مدة حصوله على الدكتوراة(٢)، كما حدث فى الماجستير بإشراف أستاذه محمد شفيق غربال حيث بلغت عشر سنوات. اتجه إلى كلية آداب الإسكندرية وحصل على الدكتوراة فى مارس سنة ١٩٥٣ بمرتبة الشرف الأولى عن "السخرة فى حفر قناة السويس. عصر إسماعيل".

---

(١) الشناوى. عبد العزيز، السخرة فى حفر قناة السويس. ط٢، ١٩٦٥. ص ص ز ح ط م ن.
(٢) حديث خاص مع الدكتور الشناوى.

وعقب حصوله على الدكتوراة بعام، اختير للعمل بوظيفة مدرس للتاريخ الحديث بكلية المعلمين بالقاهرة (كلية تربية عين شمس حالياً)، وفى سنة ١٩٦١ أصبح أستاذاً مساعداً ورئيساً لقسم التاريخ بالكلية.

وفى سنة ١٩٦٤ صدر له قرار جمهورى لشغل وظيفة أستاذ كرسى التاريخ الحديث والحضارة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر. وشغل أيضاً وظيفة أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئاسة قسم التاريخ بكلية الدراسات الإنسانية بذات الجامعة فرع البنات بالقاهرة، وعقب إحالته للمعاش فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ أصبح أستاذاً متفرغاً بجامعة الأزهر.

منذ أن استقر الدكتور الشناوى فى القاهرة سنة ١٩٥٤، اتجه إلى تقديم خبراته الطويلة فى قناة السويس إلى الجهات المعنية، بالإضافة إلى انتداباته المستمرة لتدريس مقررات التاريخ الحديث فى كليات آداب القاهرة وعين شمس وبنات عين شمس ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.

ونظراً لأنه ظل يتردد على قصر عابدين للاطلاع على وثائقه فى الفترة من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٢ لدراساته العليا حتى بات خبيراً بكل وثائقه، فقد انتدب لتنظيم وثائق القصر حتى أنهى انتدابه فى سبتمبر سنة ١٩٥٥.

وانتدب سنة ١٩٥٤ بمكتب مندوب الحكومة لدى شركة

قناة السويس بمقر قيادة الثورة بالجزيرة. وقد تسبب هذا الانتداب في اعتقاله في أواخر ذلك العام وكان لهذه التجربة المريرة أبعادها النفسية التي لازمته، وسنتحدث مفصلاً عنها.

ومن أنشطته العلمية الإشراف والمشاركة في مناقشة الأطروحات الجامعية بكليات الآداب بالجامعات المصرية ومعهد البحوث والدراسات العربية، بالإضافة إلى كافة الرسائل التي تتناول موضوع قناة السويس في جميع كليات جامعة الإسكندرية تقديراً وتكريماً من الجامعة لابنها[1].

واختير أستاذاً زائراً لمدة شهر بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٩٧٧.

وانتدب أيضاً في معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بالقاهرة، وفي معهد الأئمة بوزارة الأوقاف. وفي معهد تدريب الصحفيين بوكالة أنباء الشرق الأوسط. وفي مركز دراسات الشرق الأوسط للأجانب بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٧٨[2].

---

(١ ، ٢) حوار مع الدكتور الشناوى.

# اعتقاله

يقول ابنه المستشار محمد الشناوى[١] عن واقعة الاعتقال: "حدثت هذه الواقعة -وفقاً لما أتذكره- أواخر عام ١٩٥٤ وكان رحمه الله قد انتدب وقتذاك بمكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس الكائن بمقر مجلس الثورة بالجزيرة بالقاهرة وكانت الثورة مازالت فى أوج عنفوانها ونسب إليه التسبب فى فقد إحدى الوثائق الهامة التى تحوى أسماء المساهمين فى شركة قناة السويس (ومن الطبيعى أن تكون المنافسة حامية الوطيس فى مثل هذه المواقع لقربها من أعلى سلطة فى الدولة وأن يعمل البعض من ضعاف النفوس على الإيقاع بزملائهم عن طريق الدس والكذب بهدف إزاحتهم من سبيلهم. ونظراً لما عرف عن المرحوم الدكتور الشناوى من مقدرة علمية فذة وتخصص عميق فى تاريخ قناة السويس مما كان يرشحه لشغل أعلى المناصب فقد تكالب ضده الجميع بغية تصفيته ووأد مجده).

وصور خصومه الأمر لدى قيادة الثورة بأن ضياع هذه الوثيقة سيكبد مصر أعباء مالية باهظة، فتم اعتقاله وأودع السجن

---

(١) حديث خاص.

الحربى بالعباسية حيث تعرض لأبشع أنواع التعذيب وتولى تحقيق الواقعة الأستاذ على نور الدين رئيس نيابة أمن الدولة العليا فى ذلك الوقت (النائب العام الأسبق فيما بعد) وبعد عشرة شهور من الاعتقال أخلى سبيله بعد أن حرر تعهداً بعدم المطالبة بالتعويض عن اعتقاله وأن للسلطة المختصة أن تعيد اعتقاله بدون إبداء الأسباب خلال عشر سنوات من تاريخ الإفراج عنه ولا يخفى على أحد مدى العنت والإكراه فى هذا التعهد.

وأصدرت النيابة العامة أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الجناية وتوكيداً لبراءته مما أسند إليه فقد حصل على راتبه كاملاً عن فترة اعتقاله. إلا أن هذه الواقعة تركت بصماتها بصورة أو بأخرى على حياته بعد ذلك ومستقبله الوظيفى".

وتضيف السيدة زينب الشناوى[1]، "بعد جهد كبير من الوساطة تمكنت من الحصول على تصريح بزيارة أخى الدكتور الشناوى إبان اعتقاله فى السجن الحربى بالقاهرة. وسافرت إليه من الإسكندرية حيث أستقر. وكم كانت صدمتى حين رأيته، لقد بلغت بشاعة تعذيبه أنه لم يعرفنى".

ويرجع سبب الاعتقال إلى أن الرئاسة سألته قبل تأميم قناة السويس عن الوثائق الخاصة بالقناة لتخصصه، فأبلغها عن رقم وثيقة تعطى لمصر الحق فى التأميم، وبحثوا فى دار الوثائق فوجدوا رقم الوثيقة ولم يجدوا الوثيقة نفسها، فاعتقدوا أنه قد أخذها. وإلى أن أثبتت المخابرات المصرية أن الوثيقة هربت

---

(١) حديث خاص.

إلى فرنسا عن طريق أحد الموظفين بالدار فقد ظل الدكتور الشناوى رهن التعذيب.

المهم أنه قد ثبتت براءته بوصفه باحثاً اطلع على الوثيقة ولا مسئولية عليه. بعد ذلك وعقب الإفراج عنه أصدرت الرئاسة قراراً بإعادة كامل مخصصاته المالية والأدبية.

ويقول الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن أستاذ التاريخ بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر[1] .. "ولقد أرهبت عملية الاعتقال الدكتور الشناوى إرهاباً شديداً طوال حياته لدرجة أنه عقب طبع جامعة الأزهر رسالة دكتوراة حسن صبرى الخولى ١٩٧٣ وتوزيعها على أعضاء التدريس بجامعة الأزهر، حدثنى عن خوفه من أن تدبر له مراكز القوى مكيدة جديدة لاعتقاله".

## تقدير الدولة

وقد منح الدكتور الشناوى جائزة الدولة التشجيعية فى التاريخ من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى يونية سنة ١٩٧٢.

وحصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى فى ٣ من

---

(١) حديث خاص.

فبراير سنة ١٩٧٣ بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التشجيعية.

كما حصل على وسام الجمهورية من الطبقة الثانية فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٣ بمناسبة إحالته إلى المعاش.

# عضويته فى اللجان العلمية

ولمكانة الدكتور تسابقت الهيئات العلمية للاستفادة بخبراته فاختير:

سنة ١٩٦٩ عضواً بلجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.

وفى عام ١٩٧٢ عضواً باللجنة العلمية الدائمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بأقسام التاريخ بكليات اللغة العربية بالقاهرة والأقاليم.

وفى نفس السنة أيضاً تم اختياره عضواً بلجنة فحص الكتب المقدمة لنيل جائزة الدولة التشجيعية لفرع التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة.

وفى عام ١٩٨٠ أصبح عضواً بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

وفى سنة ١٩٨٤ عين عضواً بلجنة الأبحاث التاريخية بالمجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية.

ومن أشهر الذين أشرف على رسائلهم، رسالة دكتوراة حسن صبرى الخولى التى ناقشها فى ١٩٦٧/٨/١٤ وموضوعها "سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين" والتى أجيزت بمرتبة الشرف الأولى مع طبع الرسالة على نفقة الجامعة، وتبادلها مع الجامعات والمؤسسات داخل مصر وخارجها. وكتب مقدمتها للطبع الدكتور الشناوى فى ٣٦ صفحة حيث أشار لأهميتها. (ص ٤٣)

ويضيف الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم[١]، اللصيق الصلة بالدكتور عبد العزيز "احتضن الدكتور الشناوى، صبرى الخولى أربع سنوات بعد حصوله على الدكتوراة لدرجة أنه ضمه إلى اللجنة التى رأسها لمناقشة الدكتوراة لأحد زملائنا فى معهد الدراسات العربية بالقاهرة وهو عبد الرؤوف عنبر".

وأشرف الدكتور الشناوى أيضاً على رسالة ماجستير صالح مسعود بوصير وزير خارجية ليبيا عن موضوع "جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن" ونشرت فى بيروت سنة ١٩٦٨.

وتابع الدكتور عبد العزيز إشرافه لحصول بوصير على درجة الدكتوراة فى التاريخ الحديث وكان موضوعها "جهاد شعب ليبيا. المرحلة الأولى ١٩١١/١٩٣١" وكان متوقعاً مناقشتها خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٣ لكن القدر

(١) حديث خاص.

لم يمهل صالح بوصير فقضى نحبه فى الطائرة التى أسقطتها إسرائيل فوق سيناء في الحادى والعشرين من شهر فبراير ١٩٧٣ وهو يحمل نسخا من الرسالة.

ونعاه الدكتور الشناوى فيمقدمته لرسالة الدكتور الخولى بقوله: "كانت يد القدر أسبق إلى صالح مسعود من درجة الدكتوراة، فحاز إلى ربه دون أن يحقق أملاً عزيزاً ظل قلبه يخفق له سنين عددا. ولن أنسى الابتهاج الشديد الذى غمره حين أذنت له فى الرابع من شهر فبراير سنة ١٩٧٣، وكان يوافق أول العام الهجرى الجديد (١٣٩٣) فى طبع رسالة الدكتوراة، وقد نزل من دارى مهرولاً يقول إنه بيسافر فى اليوم التالى إلى ليبيا لطبع الرسالة على وجه السرعة. وكانت هذه هى آخر مرة أراه فيها". (ص٢٣)

# أخلاقه

وكان الدكتور الشناوى شخصية محترمة محببة إلى النفس، عرفته أستاذاً منتدباً للتدريس لطلبة قسم التاريخ بكلية آداب عين شمس خلال أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦ حين كنت ضمن طلبة السنة الثالثة ثم الرابعة.

وكان عطوفاً مشجعاً للطلاب المنتسبين العاملين الذين

يقاسون الويلات فى الحضور من المحافظات والحصول على المذكرات وكنت أحدهم وامتدت صلتى به زمنا طويلا .

ويقول الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن[1] ، "ترجع صلتى بالدكتور الشناوى إلى ما بعد إحالته للمعاش . عندما قبلته الدكتورة زينب عصمت راشد عميدة كلية البنات الإسلامية أستاذاً متفرغاً للتاريخ الحديث بها، وكنت رئيساً للقسم. وقامت بيننا صلة قوية رغم فارق العمر . كنت اعتبره أستاذاً ووالداً فاضلاً . كان يتميز بالطيبة الشديدة .. فمع غضبه الشديد ينسى بعد دقائق. وتوثقت علاقتنا فى الكلية والبيت".

وتقول شقيقته السيدة زينب الشناوى[2] ، "كان مضيافاً كريماً يكثر من قراءة القرآن، مجاملا ويحب من الناس أن يجاملوه كما جاملهم فإن لم يفعلوا غضب . وكنت أخفف عليه بقولى إن الزمن يتغير والأفضل ألا تجامل أحداً ومع ذلك ظل يفعل، ومن عيوبه أنه كان صريحاً زيادة عن اللزوم. وكان يجد سعادته فى الدراسة والبحث والتأليف زاهداً فى متع الحياة. وكان يسعد كثيراً حين يعلم أن أبحاثه التى يلقيها فى المؤتمرات التى يحضرها خارج مصر تدرس لطلاب جامعاتها تقديراً له. ولم يكن يضيق لمن يكتب فى موضوع قناة السويس بل كان يغضب حين ينقل البعض من كتاباته دون الإشارة إلى المصدر أو يذكر معلومات خاطئة وغير دقيقة".

---

(١) حديث خاص.

(٢) حديث خاص.

ويقول عنه الدكتور حسن صبرى الخولى في مقدمة رسالته للدكتوراة "والحق أن الأستاذ الدكتور الشناوى يمثل طرازاً فريداً من أساتذة الجامعات. وقد أتيح لى أن أتصل به عن كثب، فرأيت فيه سمات العالم الجليل، و لم ألمح فيه الإدلال بعلمه، و لم ألمس فيه الرغبة فى الانتهازية، فظل عزوفاً عن تولى المناصب الإدارية، و لم يبهره بريقها. وكان دائماً يردد فى أحاديثه معى أن المجد العلمى هو قمة الأمجاد، لأنه مجد لا يبلى، بل هو مجد يطاول الزمان وجوداً. وقد توافر فى تواضع وإخلاص على البحوث التاريخية، وعاش فى رهبانية علمية، وغدا عملاقاً فى مادته، شامخاً فى أستاذيته، مثلاً أعلى للأستاذ الجامعى علماً وخلقاً. وامتازت مؤلفاته، وقد بلغ عددها قرابة العشرين، بالعمق والأصالة والشمول، فأثرى الفكر العربى بألوان من الدراسات التاريخية الجادة عرضها فى أسلوب ناصع مشرق، وعلى نحو علمى دقيق، وهو أشبه ما يكون بالشجرة الطيبة المثقلة بالثمار تعطى، ولا تحس أنها أعطت، ويستظل الباحثون والدارسون بها دون أن تضيق بهم، لأنها شجرة وارفة الظلال أصلها ثابت ...، وحسبه أنه يقف فى مقدمة الصف الأول بين أساتذة التاريخ الحديث والمعاصر لا فى جامعات جمهورية مصر العربية فحسب، بل فى جامعات الوطن العربى الكبيرة".[1]

وبالرغم من أمراض الشيخوخة التى توالت عليه، فقد ظل

---

(١) الخولى. حسن صبرى: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين (ص ص ٥١، ٥٢)

يؤلف حتى أخزيات أيامه وكم تمنى أن يمتد به الأجل حتى يفرغ من إكمال موسوعته "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها"، وقد يسر له الله طول العمر حتى فعل وإن كان هناك جزء يضم المراجع لم يتح له الظهور.

وعن أمانيه فى الفترة الأخيرة من حياته يكتب الدكتور عبدالعظيم رمضان "فى إحدى زياراتى للمؤرخ الكبير المرحوم الدكتور عبد العزيز الشناوى وهو فى أشد حالات المرض، أبدى تحسره لأنه يموت دون أن يكمل الجزء الرابع من كتابه الكبير: "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها"! وقال إنه لا يخشى الموت ولكنه يود لو أفسح الله فى عمره حتى يكمل هذا العمل العلمي. وعندما خرجت من عنده. كانت فى عينى دمعة حائرة، فها هو ذا العالم الشيخ لا يرجو من الحياة ما يرجوه أى فرد -أى المعيشة الهنية والاستمتاع- وإنما يرجو إكمال عمله العلمى لينفع به الناس!

وقد تمنيت فى ذلك الوقت لو امتد الأجل بالدكتور عبدالعزيز الشناوى ليكمل عمله، إذ كنت على يقين من أنه لا يوجد بين مؤرخى مصر من يستطيع أن يكمل هذا العمل، لا لعجز عن الوفاء به، وإنما لأن هناك من الأعمال العلمية ما لا يستطيع أن يؤديه إلا فرد بعينه، وتلك هى الأعمال التى تحمل وجهة نظر خاصة، يقتنع بها صاحبها ويريد أن يؤكدها ويثبتها عن طريق العمل العلمى".(١)

---

(١) مجلة أكتوبر. العدد ٥٦٧ -٦ سبتمبر ١٩٨٧- ص٣٠.

# منهجه

تختلف أساليب المناهج التاريخية باختلاف العصر وتكوين المؤرخ. لقد اشترط ابن خلدون -فى مقدمته- أن يكون المؤرخ عالماً بكل العلوم ملماً بالقديم والحديث وما بينهما من فوارق حتى يحق له أن يكون قدوة فى مجاله. ويذكر محمد مصطفى زيادة عن مناهج القرون الماضية أن أصحابها "لم يفرقوا بين التاريخ والأدب والوفيات والتراجم ونظم الحكم، وأنهم اتبعوا طريقة الاستطراد فى التأليف، فلم يميزوا بين التاريخ البحت وبين الاقتصاد والاجتماع والتاريخ الإسلامى ... وسقم الأسلوب العربى الذى كتب به مؤرخو ذلك العصر مؤلفاتهم التاريخية".(١)

وقد تشكل منهج الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى، من خلال تلمذته لمحمد شفيق غربال الطويلة منذ كان طالباً بكلية آداب القاهرة وإشراف الأخير على رسالته فى الماجستير التى طالت إلى أكثر من عشر سنوات. ويتبلور منهج غربال كما كتبه الدكتور محمد أنيس "فى أنه من الذين يميلون إلى تجنب التفاصيل وسرد الحوادث ويلجأ إلى التحليل والتعمق والوضوح ... والتاريخ عند غربال لا يعدو أن يكون محاولة للإجابة عن بعض المشاكل، لذلك كانت طريقته فى المعالجة

(١) زيادة. محمد مصطفى: المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر الميلادى، ص ص٩٢، ١٠٥.

هـى تحديد المشكلة بأصولها وأبعادها ثم محاولة وضع التفسيرات لها ... ومن المؤكد أن غربال لم يؤمن بالمدرسة المادية فى تفسير التاريخ، وإن كان لا يتجاهل أهمية العامل المادى فى هذا التفسير والأرجح أن "غربال" كما نراه من خلال كتاباته، أكثر ميلاً إلى أهمية الفرد ودوره فى تكوين التاريخ، فالذى يلعب الدور الرئيسى فى التاريخ شخصية معينة أو مجموعة من الأشخاص المكونة لطبقة متميزة فى ناحية أو أخرى. قد تتميز سياسياً أو اقتصادياً أو فكرياً".(١)

فكيف عالج الدكتور الشناوى تاريخياته؟

لقد اتسمت بشمولية النظرة وعمق الرؤية والتتبع الطويل لجذور الأشياء فكثرت تفريعاته. وكان مما يخل بموضوعيته أحياناً وحياده وأصول المنهج العلمى البحت .. رأيه المسبق الذى يضطره إلى التبرير كما فعل بالنسبة لأعمال السلطان عبد الحميد الثانى وفى عنوان مؤلفه الأخير "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها".

وموضوعية الدكتور الشناوى تبدت أيضاً فى التماس الجانب العام وحده فى الشخصية التاريخية. وكراهيته الحديث عن أمورها الخاصة، لأنها لا تخص الأحداث.

ويقول الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم عن منهج الدكتور الشناوى، "إنه اعتمد على استقصاء الحقائق إلى

---

(١) المجلة. عدد ٥٨، نوفمبر سنة ١٩٦١.

أقصى درجة والجوانب المحيطة بها والظروف التي نشأت فيها. ودقته فـي ذلـك تجعلـه شـديد الإسـهاب أحيانـاً، وهـو متـأثر بأستاذه شفيق غربال وكذلك تلامذة غربال. فالدكتور أحمـد عزت عبد الكريم أصدر تاريخ التعليم فى عهد محمد على فـى خمسة أجزاء كبيرة وكذلك فعل الدكتور عبد الحميد البطريـق .. كان منهج عصر أيضاً!". [1]

ويكتب الدكتور عبد العظيم رمضان أيضـاً "كـان المرحـوم الدكتور الشناوى صاحب وجهة نظر وصاحب موقف، ومـن ثم فهو ينتمـى إلى فريـق المؤرخـين المصريـين العظـام الذيـن لا ينافقون بحياد مصطنع، يعرفـون فـى قرارة أنفسـهم استحالته بسبب المنظور التاريخى من جهـة، وبسـبب الأيديولوجيـة مـن جهـة أخـرى. كمـا أنـه لم يكـن مـن فريـق المؤرخين الذيـن يكتبون التاريخ بطريقة القـص واللصـق -إنمـا كـان مـن فريـق المؤرخـين الذيـن يدركـون أن المـؤرخ صـاحب رسـالة وليـس صـاحب مقـص وزجاجـة صمـغ! كمـا هـو الحـال بالنسـبة لكثيرين". [2]

---

(١) حديث خاص.
(٢) مجلة أكتوبر عدد ٥٦٧، ٦ سبتمبر ١٩٨٧، ص٣٠.

# الفصل الثانى

## كتاباته

# مؤلفاته

١- السخرة فى حفر قناة السويس:
٣٧٦ص من القطع المتوسط.
صدر في أربع طبعات ١٩٥٨-١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧.
الناشر منشأة المعارف. الاسكندرية.

٢- السخرة فى حفر قناة السويس عصر إسماعيل.
رسالة الدكتوراة. لم تطبع.

٣- عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية.
٢٩٦ص من القطع المتوسط طبعة أولى
الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب. أعلام العرب رقم ٦٧ - يولية ١٩٦٧.

٤- وثائق ونصوص تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر
بالاشتراك مع الدكتور جلال يحيى
٨٠٠ ص من القطع الكبير طبعة أولى ١٩٦٩
الناشر دار المعارف.

٥- أوروبا فى مطلع العصور الحديثة. جزء أول
صدر فى أربع طبعات الأولى ١٩٦٩. الثانية ١٩٧٤، ٨٢٥ ص من القطع الكبير
الناشر دار المعارف
الثالثة ١٩٧٧. الرابعة ١٩٨٢، ٦١٢ص من القطع الكبير. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.

٦- السويس
بالاشتراك مع دكتور محمد السيد غلاب - دكتور إبراهيم نصحى - دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور - دكتور محمد صبحى عبد الحكيم - دكتور محمد يوسف حسن - دكتور إبراهيم أحمد أبو العلا - حامد محمود
٣٢٨ ص من القطع المتوسط
طبعة أولى يولية ١٩٦٩
الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة بلادنا.

٧- قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها.
ج أول ٦٤٦ص من القطع الكبير
طبعة أولى ١٩٧١
الناشر معهد البحوث والدراسات العربية. جامعة الدول العربية. القاهرة.

٨- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (أربعة أجزاء)

جزء أول، ٦٨٨ص من القطع الكبير. صدر طبعات ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٩٢.

جزء ثان، ٤٦٠ص من القطع الكبير. صدر طبعات ١٩٨٠، ١٩٨٦، ١٩٩٧.

جزء ثالث، ٥٦٤ص من القطع الكبير. صدر طبعات ١٩٨٣، ١٩٩٧.

جزء رابع، ٦٤٣ص من القطع الكبير. صدر طبعة ١٩٨٦. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.

٩- الأزهر جامعاً وجامعة (جزءان).

جزء أول ٣٦٦ص من القطع الكبير. صدر سنة ١٩٨٣.

جزء ثان ٥٤٤ص من القطع الكبير. صدر سنة ١٩٨٤. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية.

(١)

# السخرة فى حفر قناة السويس

إنشاء قناة السويس حدث عالمى وسيظل على الدوام موضوعاً شيقاً يجذب إليه الباحثين والمؤرخين وأصحاب الأقلام.

وقد تناولت الكتابات والأطروحات الجامعية العديدة الجوانب المختلفة من القناة. ومع ذلك ففى سنة ١٩٣٨ تجلت براعة محمد شفيق غربال عميد كلية آداب القاهرة آنئذ، فى اختيار موضوع مصرى خالص لم ينل من الكتابات الأجنبية والعربية وقتها إلا القليل، وهو دور العمال المصريين فى حفر القناة. وكلف تلميذه عبد العزيز محمد الشناوى ببحث الموضوع لنيل درجة الماجستير. واستهوى الموضوع صاحبه وطالت دراسته، وحصل على الماجستير بعد عشر سنوات عن "السخرة فى حفر قناة السويس فى عصر محمد سعيد"، واستكمل الباحث الموضوع فحصل على الدكتوراة من كلية آداب الإسكندرية سنة ١٩٥٢ عن "السخرة فى حفر قناة السويس فى عصر إسماعيل".

وأصدر الدكتور عبد العزيز الشناوى "السخرة فى حفر قناة السويس" سنة ١٩٥٨ وتوالت طبعاته وبلغت أربع

طبعات. والطبعة الثانية الصادرة سنة ١٩٦٥ التى أتناولها بلغت صفحاتها ٣٧٦ صفحة من القطع الكبير. أشار المؤلف فى مقدمتها إلى أنها لا تختلف عن رسالة الماجستير، مع أنه رفع بعض الفصول وأوجز فى بعض الأحداث!

والكتاب لم يقتصر فى تناوله للموضوع على عصر سعيد بل امتد لعصر إسماعيل حتى افتتاح القناة، واعتمد على مادة رسالة الدكتوراة.

واشتمل الكتاب على خمسة عشر فصلاً، تناولت أربعة موضوعات هى: وضع مصر الداخلى وخطورة الامتيازات الأجنبية والتسلط القنصلى، الامتيازات الضخمة التى حصل عليها دى لسبس من محمد سعيد وتهديده بإثارة المشاكل أمامه من أصحاب الأسهم الدوليين وعلى رأسهم فرنسا، معارضة انجلترا للمشروع مستغلة عدم موافقة السلطان العثمانى عليه وإثارتها للمشاكل أمام الشركة، موضوع العمال الأجانب والسخرة فى استخدام العمال المصريين، السخرة ومراحلها حتى إلغائها فى عصر إسماعيل.

يوضح الدكتور الشناوى دبلوماسية ودهاء دى لسبس فى استغلال صديقه محمد سعيد، وإيهامه بارتفاع مكانته فى العالم إذا وافق على المشروع العظيم، وجهل الخديو بالأمور السياسية كبل مصر بشروط مجحفة عانت منها عدة أجيال.

واستعرض المؤلف بنود الامتياز الأول بتاريخ ١٨٥٤/١١/٣٠ والامتياز الثانى وقانون الشركة بتاريخ

١٨٥٦/١/٥ وما برز من خطورة المادة الثانية من الامتياز الأخير الخاصة "باستخدام أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون فى هذه الأعمال" وما تفرع منها من "لائحة استخدام العمال الوطنيين" بتاريخ ١٨٥٦/٧/٢٠. وقد اشترط الامتيازان بضرورة الحصول على موافقة السلطان العثمانى قبل الحفر.

ولما كانت إنجلترا من ضمن الدول التى ضمنت المحافظة على أملاك الدولة العثمانية، فقد توقعت سقوط مصر فى يد فرنسا بعد صدور الامتياز الأول وخشيت على أملاكها فى الهند، ورأت أن استقدام عمال فرنسيين فى الأراضى الشاسعة التى منحت لشركة القناة مدعاة لاستقرارهم واستقلالهم فى ظل الامتيازات الأجنبية كما فعل التجار الإنجليز فى الهند مما مهد لاحتلالها.

وبدأت حولة المعارضة الانجليزية للعمال الفرنسيين، فأسرع كل من محمد سعيد ودى لسبس بإصدار الامتياز الثانى موضحاً أن أربعة أخماس العمال من المصريين. ولم تتوقف المصاعب لدرجة أن أرسلت إنجلترا أسطولها للإسكندرية فى يولية سنة ١٨٥٩ للاشتراك فى عزل سعيد ثم خفت الأزمة وأرسلت الحكومة العثمانية مندوباً فى أكتوبر سنة ١٨٥٩ للتهديد بعزل محمد سعيد إذ استمر فى تشجيع الحفر فلجأ الأخير إلى الامبراطور نابليون الثالث راعى مشروع القناة لحمايته ونجح فى مهمته.

وبالرغم من أن الشركة تعهدت بإحضار كراكات للحفر إلا أنها تكاسلت، وقرر دى لسبس بعد فشله فى الحصول على موافقة السلطان، الأخذ بسياسة الأمر الواقع فقام فى احتفال بسيط فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ بضرب أول فأس وابتدأ العمل.

وأمام المشاكل المحيطة بالوالى وزع دى لسبس منشوراً فى مصر لاستخدام عمال بالأجر واتخذ فى العواصم وكلاء له، كما ساح بنفسه فى الشام لدعوة عمالها للعمل بالقناة ولم تعط كل هذه الجهود نتيجة مرضية.

وعقب انقشاع المشاكل من أمام الوالى، طالبه دى لسبس بتنفيذ لائحة العمال. وبالرغم من إنذار الدولة العثمانية لمحمد سعيد فقد اندفع فى خدمة الشركة وأولاها عنايته وألزم حكام المديريات حتى بلاد النوبة من توريد العمال كل شهر على أن يستخدموا مواصلات الحكومة، وارتفع عددهم فى موقع المشروع إلى عشرين ألفاً شهرياً. ولم يكن هذا الرقم النهائى بل تبين أن الرقم الحقيقى الشهرى يصل إلى ستين ألفاً. فبينما عشرون ألفاً فى الطريق إلى المشروع نجد مثلهم يعملون، والبقية فى طريقهم إلى بلادهم بعد انتهاء دورتهم. كل هذا الكم أثر كثيراً على الزراعة فى البلاد فظلت أراض بلا زراعة ولم يستفد الوالى من المجاعة القطنية التى حدثت فى فرنسا وإنجلترا نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية وعدم تصدير القطن إلى إنجلترا وفرنسا بالرغم من أن الحكومة الإنجليزية عرضت على محمد سعيد أيامها شراء كل إنتاج القطن المصرى بسعر

مرتفع، ولكنه أغفل فائدة مصر الاقتصادية، من أجل إنجاح مشروع القناة وشهرة اسمه.

وقد كان من شروط الامتياز الأول، قيام الشركة بحفر قناة المياه الحلوة حتى الموقع قبل بدء أعمال الحفر، ولم تأبه الشركة بذلك وتغافلت الحكومة المصرية التى كان يرأسها نوبار وابتدأ الحفر وسيق العمال، فلاقوا من صنوف الهوان ما يفوق الوصف.

واستعرض الدكتور الشناوى كل ما تعرض له العمال الوطنيون كما أطلقت عليهم لائحة استخدامهم:

- مات عدد كبير منهم عطشاً، إما لتأخير وصول مياه المراكب أو الجمال أو لنفادها وحتى الذين هربوا من المواقع قبل نفاد المياه هلكوا فى الصحراء.
- اشتغلوا فى ظروف فى غاية القسوة. ساعات طويلة تحت رقابة مشايخ بلادهم الخاضعين لتسلط عساكر الوالى بعد أن تكرر هروب العمال وثوراتهم.
- قدمت الشركة للعمال الزاد البسيط، ولم تدفع أجورهم الحقيقية المنصوص عليها فى اللائحة. بل دفعت القليل وأحياناً أعطتهم بونات لشراء حاجياتهم فى الموقع إلى أن انتهى أمر الشركة بتوقفها عن الدفع، وإعطاء العمال مستندات لصرفها من خزانة الوالى بالقاهرة مما عرض العمال لبيعها للمرابين اليهود رخيصة.

• لم يتمتع العمال المصريون بالخدمات الطبية اللازمة المقررة فى اللائحة إلا قليلاً. بينما حظى بها العمال الأجانب. وتبرر التقارير الطبية السنوية لشركة القناة ذلك بأن عدد العمال كان أكبر من طاقة الخدمات الطبية!

• ساهم المناخ القارى فى منطقة الحفر خاصة والعمال يقيمون فى العراء -على عكس الأجانب- فى تعريضهم للحر والبرد الشديدين.

وهكذا عرضتهم قسوة الطبيعة والظروف اللاإنسانية التى عاشوها للأوبئة التى حصدتهم حصداً، بخلاف الأمراض التى انتشرت بينهم. كالنزلات الشعبية والأمراض الصدرية والرمدية والإسهال الشديد والدوسنتاريا وأمراض الكبد.

وخلت ساحات الحفر فترة من العمال لدرء خطورة الأوبئة. فقد انتشر التيفود سنة ١٨٦٢، ١٨٦٣ والتيفوس سنة ١٨٦٣، والجدرى سنة ١٨٦٤، والكوليرا سنة ١٨٦٥، كما شاعت الدوسنتاريا سنتى ١٨٦٨، ١٨٦٩.

والملفت للنظر أن الشركة أغفلت تقديم إحصائيات المصابين والضحايا المصريين، فى الوقت التى قدمت فيه إحصائية الأجانب. ويعزو الدكتور الشناوى ذلك إلى العدد الرهيب من المتوفين.

وتعرض المؤلف إلى توقف الخديو إسماعيل عقب توليه حكم البلاد فى ١٨٦٣/١/١٨ -وكان ينوب عن عمه فى غيابه- عن مد الشركة بالعدد الهائل من العمال، واستغل بقيتهم فى

زراعة القطن مستفيداً بأسعاره العالية. وموافقته على تحكيم صديقه الإمبراطور نابليون الثالث في نزاعه مع الشركة حول إلغاء السخرة واسترداد جزء من الأراضى المملوكة للشركة وإلغاء بعض امتيازاتها. وقد انتهى التحكيم إلى تغريم مصر ٤٢,٥ مليون فرنك وخصم من القيمة الإجمالية مبلغ ٤,٥ مليون فرنك قيمة أجور متأخرة على الشركة للعمال المصريين.

وألغيت السخرة سنة ١٨٦٤، وبعدها اضطرت الشركة إلى التعامل مع مجموعة من شركات المقاولات الفرنسية ومعداتها الثقيلة. وقامت مصر بسداد الأقساط المقررة للغرامة.

ونظراً لأن الشركة قد احتاجت إلى أيد عاملة مصرية بعد أن سبب لها العمال الأجانب الذين استقدمتهم من الخارج المشاكل، فرضت على مصر إعادة السخرة سراً بحجة اقتسام عمال الخط الحديدى من منطقة الإسماعيلية إلى السويس، ورفضت الحكومة.

ويختتم الدكتور الشناوى كتابه بهذه الكلمات: "إن السخرة فى حفر قناة السويس كانت تعبئة مدنية فرضت على الشعب المصرى لخدمة الشركة. وسيظل الأسلوب الذى اتبع فى حفر القناة وصمة فى تاريخ الشركة، ومثالاً صارخاً لظلم حكام مصر من أسرة محمد على، ورمزاً يشير إلى استغلال أوروبا المشين للشعوب الشرقية". (ص٣٤٥)

(٢)

# السخرة فى حفر قناة السويس
# عصر إسماعيل

لقد أتاحت الظروف للدكتور عبد العزيز الشناوى التنقيب فى محفوظات قصر عابدين فى الفترة من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٢ والاطلاع على وثائق كانت حجر الأساس فى رسالتيه الماجستير والدكتوراة وكان النظام المتبع لدى القصر -عندما أشار لذلك فى كتابه عن السخرة- أن ينظم الباحث الوثائق التى يطلع عليها، وعليه أن يودع نسخة من إنتاجه عنها، وتمكن الدكتور الشناوى من الاستفادة من الكم الهائل مما وجده وقام بترتيبه.

وموضوع رسالة الدكتوراة يتناول "السخرة فى حفر قناة السويس. عصر إسماعيل" اشتمل على أربعة عشر فصلاً تضمنت خمسة موضوعات فى ٤٨٦ صفحة من القطع الكبير. السخرة منذ عهد محمد على حتى سعيد، بواعث إسماعيل فى إلغائها وسبل مواجهته للموضوع، التحكيم فى النزاع بين إسماعيل ودى لسبس، اتجاه شركة القناة إلى استقدام العمال الأجانب بعد الحكم، نتائج إلغاء السخرة.

فمنذ تولى إسماعيل عرش مصر فى ١٨ ينـاير سنة ١٨٦٣، وهو يهتـم بمشـروع القنـاة ليفتتـح فـى عهـده، وعكـف علـى معالجة الآثار السيئة التى تمثلت فـى السـخرة وانحـدار الزراعـة وتذمـر الشـعب، فاتجـه إلى إحيـاء الأراضـى الزراعيـة المهملـة بزراعتها قطناً للتصدير للاستفادة بالأسعار الكبـيرة مـع تقليـل الأعداد من الفلاحين المرسلة إلى ساحات الحفر.

واتخذ إسماعيل عدة خطوات لتحقيق هدفـه مستفيداً بخبرتـه التى جناها فى إدارة أمـور مصـر نيابـة عـن عمـه سـعيد إبـان سفرياته، فاتجه إلى الدولة العثمانية فى بداية حكمـه مسترشـداً برأيها وكان يطمع منها أن تواجه فرنسا المتبنية للمشروع، إلا أن الآسـتانة خذلتـه وجعلتـه يواجـه الموقـف وحـده واكتفـت بمطالبته فى مذكرة ردها بإلغاء السخرة كما أخطرت الدولتين الإنجليزية والفرنسية بمضمون رسالتها إلى الوالى إسماعيل.

وتشتعل حدة الحملة الصحفية الفرنسية، وتتدخل الصحافـة الإنجليزية ومجلس العموم البريطانى فى إثارة موضوع السخرة.

ويعدل إسماعيل من خططه للحصـول علـى تـأييد السـلطان وحكومتـه، برشـوة الجميـع حـين بعـث نوبـار باشـا إلى القسـطنطينية فـى ١٠ يونيـو سـنة ١٨٦٣. والتقـى نوبـار الأرمنى برجال الحكومة وبسفيرى فرنسا وإنجلترا، ثم اتجـه إلى باريس للتشاور مع حكومتها ودى لسبس، وعندما فشـل فـى تسوية الأزمة ودياً اتجه إلى إثارة حملة صحفيـة عنيفـة مدفوعـة الأجر لمجموعة كبيرة من الصحف الفرنسية ضد السخرة وأيده

في حملته كبار رجال الفتوى في القانون. وامتدحت الحملة بعض الصحف الإنجليزية. ودخلت الصحف المؤيدة للشركة في المعركة التي وصفها دي لسبس "حملة صليبية باسم الإنسانية".

وكان التجاء دي لسبس للإمبراطور نابليون الثالث خاتمة للتدخل الودي لتسوية الخلاف. ويوافق الخديو إسماعيل على التحكيم ويخطر الإمبراطور بذلك في ٨ مارس سنة ١٨٦٤. وتعقد لجنة التحكيم جلساتها ويعتمد نوبار على المحامين كما تفعل الشركة.

وأخيراً في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ وقع الإمبراطور تقرير لجنة التحكيم عن إلغاء السخرة واسترداد بعض الأراضي. "وقد فرض التعويض الإجمالي الذي قرره حكم الإمبراطور وقدره ٨٤ مليون فرنك أعباء مالية جسيمة على مصر ... وأصيبت الحكومة بضائقة مالية نتيجة هذا الحكم ... غير أن هذا التعويض الضخم الذي ظفرت به الشركة لا يعد شيئاً مذكوراً بجانب المصاعب التي عانتها فسرعان ما تبخر هذا التعويض إبان الأزمات المالية التي واجهتها فيما بعد بسبب زيادة نفقات الحفر نتيجة حرمانها من هذه الأفواج البشرية الهائلة التي كانت تحشدها لها الحكومة حشداً." (ص ص٣٦٧، ٣٦٩)

ونتيجة لإلغاء السخرة، اتجهت الشركة إلى الاستعانة بشركات فرنسية تستخدم آلات الحفر الحديثة واستقدمت

العمال من الخارج واستعانت بالعمال المصريين الراغبين العمل في الحفر بمرتبات.

ووفد على منطقة الحفر عمال من اليونان، وجزر الأيونيان، وجزر بحر الأرخبيل، وأزمير، وكالابريا وبيدمنت فى إيطاليا، وتسكانيا ودلماشيا، والجبل الأسود، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، وألمانيا، وفرنسا، ومراكش، والجزائر، وسوريا. وغلبت أعداد اليونانيين. "وقد بلغ عدد العمال الأجانب الذين وفدوا إلى مصر من الخارج خمسة عشر ألفاً وأطلقت جريدة الشركة على قدوم أولئك العمال "هجرة العمال الأوروبيين إلى مصر وأحياناً الهجرة الإيطالية والدلماشية" وهكذا احتمع فى البرزخ خليط غريب من العمال من جنسيات مختلفة حتى أصبحت مراكز العمل فى حفر القناة أشبه ما تكون ببرج بابل". (ص٣٩٢)

وكانت أجورهم مرتفعة جداً، وغلبت اللغة الإيطالية فى ساحات الحفر. وقد أثار العمال الأجانب مشاكل عديدة للشركة، وقد حرصت الشركة على تدبير كل الخدمات للقادمين. وقامت شركة متخصصة في تقديم كافة الخدمات المعيشية لهم. وتدفق العمال الكبير أدى إلى ظهور البطالة واضطرت الحكومة المصرية إلى ترحيلهم إلى بلادهم. وحتى العمال الذين استقروا فى منطقة الحفر أثاروا المشاكل للحكومة المصرية. وتغيرت مظاهر الحياة الاجتماعية فى المنطقة، وقد استخدمت الحكومة قوات من الجيش إضافة

للبوليس للحفاظ على أمن المنطقة.

ومع كل ما حاق بحفر القناة من استغلال أجنبى ومشاكل عديدة، فقد أمكن تسويتها. وافتتحت القناة "ففى صبيحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ بدأت قافلة من السفن تتألف من خمس وخمسين سفينة تجتاز القناة من بورسعيد شطر السويس وأقيمت فى منطقة القناة وفى القاهرة احتفالات بلغت الروعة ابتهاجاً بهذه النهاية السعيدة التى انتهى إليها مشروع القناة". (ص٤٢٩)

ومن المؤسف أن رسالة الدكتوراة هذه لم تنشر حتى الآن.

(٣)

# عمر مكرم
# بطل المقاومة الشعبية

دراسة جادة عن الزعيم عمر مكرم قدم لنا فيها الدكتور الشناوى صورة صادقة عن حياة هذا الزعيم الشعبى المصرى الذى اشترك فى تلوين قسمات تاريخنا المعاصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. وفى البحث الذى يتكون من سبعة أبواب كبار، يحاول المؤلف أن يحيط بأبعاد هذه الشخصية الفريدة بين زعماء العرب وخاصة فى التاريخ الحديث، فيتناول البيئة التى تنفس فيها زعيمنا وخطواته فى العمل السياسى والوطنى منذ أن تولى منصب نقيب الأشراف مكافأة له من المماليك لوساطته التى قام بها أمام حاكم مصر العثمانى. وقد أكسبه هذا المنصب مكانة دينية كبيرة والتف المصريون حوله وساندهم مع رجال الأزهر فى رفع ظلم المماليك والعثمانيين. ويحدد ذلك بصورة واضحة فى موقفه من الحملة الفرنسية ونابليون سنة ١٧٩٨، وفى ثورة القاهرة الثانية سنة ١٨٠٠ أيام كليبر، وفى ثورة ١٨٠٥ ضد الحاكم العثمانى. وكانت الثورة الأخيرة صورة من صور الكفاح المسلح الذى حمل الشعب المصرى شعلته أربعة أشهر وجدثا

سياسياً فريداً فى تاريخ مصر القومى. ولأول مرة يقوم زعماء الشعب وعلى رأسهم عمر مكرم بثورة يطيحون فيها بأحد الباشوات العثمانيين الظالمين الذى يمثل نظاماً كان يبدو خالداً إلى الأبد. ويسندون الحكم إلى الحاكم الذى وقع عليه اختيارهم بمحض إرادتهم. فالزعماء والمشايخ لم يقنعوا بالدور التقليدى وهو بذل الوساطة بين الحاكم والشعب بل "تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى ...". ويقول الجبرتى فى هذا الموضع وكان الفقير من العامة يبيع ملبوسه أو يستدين ويشترى به سلاحاً". (ص ص ١٤٠، ١٤١)

والتفت الدكتور عبد العزيز فى بحثه إلى التساؤلين اللذين يفرضان نفسيهما فرضاً دائماً فى الحديث عن عمر مكرم. مجال الأول .. لماذا لم يناد الشعب المصرى بعمر مكرم أو بزعيم مصرى آخر والياً على مصر؟. والثانى .. لماذا اتجه اختيار عمر مكرم إلى محمد على بالذات ليكون والياً على مصر؟

وأجاب دارسنا بأن الثورة الشعبية كانت موجهة ضد حاكم عثمانى ظالم بصفته الشخصية، ولم تكن الثورة موجهة ضد السلطان العثمانى. فالمجتمع المصرى كان فى ذلك الوقت مجتمعاً دينياً ينظر الشعب المصرى للسلطان على أنه خليفة الإسلام وليس حاكماً أجنبياً دخيلاً مستعمراً. وعلى سبيل المثال نذكر الاجتماع المشهور لكبار مشايخ الأزهر مع الجنرال كليبر عقب إخماد ثورة القاهرة الثانية فى أبريل سنة ١٨٠٠ الذى سخر فيه القائد الفرنسى من تأرجح رجال

الأزهر بين الولاء للفرنسيين وبين الولاء للعثمانيين. فانطلق الزعماء يصفون سلطان الدولة العثمانية بصريح العبارة بأنه سلطان للمسلمين قبل كل شيء.

ويشير المؤلف لرأى الدكتور حسين مؤنس أن عمر مكرم "يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماماً، ولكن ما عساه أن يفعل؟ إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا السلطان نفسه، إنه يسعى للإنقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكاً أو أميراً". (ص١٤٤)

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالسلطان ما كان ليقر تعيين مصرى والياً على مصر، وأحداث حركة على بك الكبير التى وقعت فى الفترة ١٧٦٨-١٧٧٣ كانت لا تزال عالقة فى أذهان المصريين، بل أن كثيرين ممن شاركوا فى ثورة سنة ١٨٠٥ قد عاصروا تلك الحركة وكانوا يعلمون أن على بك لم يجرؤ على قطع جميع الروابط مع السلطان.

وبالنسبة للتساؤل الثانى، فهناك عدة اعتبارات كانت تحدد الرؤية أمام عمر مكرم وهى .. أن محمد على كان فى منصب يمثل والى مصر وأن محمد على أظهر عطفاً مصطنعاً على الشعب المصرى ومناصرة زائفة له إبان المحن التى تلاحقت بالجماهير مما جعل عمر مكرم يتعاطف معه بقلب صادق. هذا بالإضافة إلى أن محمد على كان يتردد على بيت عمر مكرم يتملقه باعتباره كبير زعماء مصر.

يقول الجبرتى وهو يترجم لمحمد بك الألفى "ومحمد على

يداهن السيد عمر سراً ويتملق إليه، ويأتيه ويراسله، ويأتي إليه فى أواخر الليل وفى أوساطه متردداً عليه فى غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، ولا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن". (ص١٥٠)

ومن هنا جاء اطمئنان زعيمنا لمحمد على. ولقد توسم الرجل الطيب فيه الخير والتزام العدل لذا اقترح اسم محمد على على المشايخ والأعيان الذين أخذوا باقتراحه أو ترشيحه وكان هذا الإجراء إنهاء للفوضى السياسية وإراحة الشعب.

ويفند المؤلف الزعم الفرنسى بأن الفضل فى تولية محمد على يرجع إلى مساعى نابليون بونابرت الدبلوماسية فى الآستانة الذى أدى إلى صدور فرمان السلطان بتعيين محمد على والياً على مصر. بعد أن رشحه ماتيولسبس مبعوثه السرى الذى أرسله إلى القاهرة ليتعرف على الشخصية القادرة على إعادة النظام المصرى والعمل لصالح فرنسا.

والحقيقة أن الباعث الحقيقى لهذا الزعم الفرنسى كان إغراء ولاة مصر من أسرة محمد على بخدمة المصالح الفرنسية والتمكين لها فى البلاد. ولاشك أن هذا الزعم أتى أكله وأوضح أمثلة ذلك، عقد امتياز إنشاء قناة السويس وعقد امتياز إنشاء حوض لإصلاح السفن فى ميناء السويس،

والأخير جاهدت إنجلترا ثلاثين عاماً للحصول عليه وفشلت!

ويعتمد الدكتور الشناوى فى تفنيد الأسطورة الفرنسية على المصادر والمراجع التاريخية وكتابات المحيطين بمحمد على وكبار المؤرخين المصريين، فهذه المصادر والمراجع لا تذكر على الإطلاق شيئاً عنها رغم أن أغلبها فرنسية ومعاصرة للأحداث، حتى كتاب "التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية فى مصر" الجزء التاسع والجزء العاشر الذى انفرد بكتابتهما أكيل دى فولابل وهو فرنسى متعصب يهتم بإبراز أثر الفرنسيين فى مصر فى جميع القطاعات، لم يشر المؤلف إلى تلك الأسطورة من قريب أو بعيد بل أشاد بدور عمر مكرم فى تعبئة الجماهير وتدبير المقاومة الشعبية وفى تولية محمد على حكم مصر.

واستعرض المؤلف آراء ثلاثة أساتذة أجلاء هم محمد شفيق غربال ومحمد فؤاد شكرى وعبد الرحمن الرافعى فى تفنيد هذه الفرية. وتتلخص دراساتهم فى هذا الموضع فى أن ماتيولسبس وصل إلى مصر فى مايو سنة ١٨٠٣ لرعاية المصالح التجارية الفرنسية ونتيجة الاضطرابات الداخلية عاد لفرنسا فى نوفمبر سنة ١٨٠٤ قبل اندلاع الثورة الشعبية وما تبعها من أحداث، وأن ماتيو لسبس بعث لوزارة الخارجية الفرنسية أثناء إقامته فى مصر تقريراً بأن محمد على قائد الألبانيين لا يتمتع بعبقرية أو بنبوغ يمكنانه بوصفه قائد أكبر فئة من الجنود من ابتكار خطة واسعة ووضع برنامج شامل وتدبير الوسائل اللازمة لتنفيذه. بالإضافة إلى أن نابليون نفسه اتجه إلى التعاون مع المماليك وليس مع محمد على لإقامة

حكومة مستقرة فى مصر. وأوفد الإمبراطور نابليون إلى مصر فرامبراى فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٠٤ يحمل رسالة بالشفرة إلى ماتيولسبس يطلب فيها الاتصال بالأمراء المماليك والوقوف منهم على المساعدة التى ينشدونها من فرنسا!

وانتهت ثورة سنة ١٨٠٥ بتولية محمد على حكم مصر وقد وافق السلطان العثمانى على ذلك مادام قد اختير برأى العلماء. وبدأت نوايا محمد على لتنفيذ خطته وهو يعمل على أن يكون حكم مصر وراثياً فى أسرته، واستعان محمد على بدهائه فى استغلال مساندة عمر مكرم له وخاصة عندما بدأ المماليك فى تدبير مؤامرة للإطاحة بحكمه وعندما أصدر السلطان فرماناً بنقله إلى سالونيك فى سنة ١٨٠٦.

وفى ربيع عام ١٨٠٧ تعرضت مصر لعدوان بريطانى بقيادة فريزر، فلم ينتظر الزعيم مجىء محمد على الذى كان يحارب المماليك فى الصعيد وأخذ يتلكأ فى العودة، بل بادر باستنفار الشعب الذى كسب معركة رشيد. وعندما علم محمد على بهذا النصر "تراجعت إليه نفسه" كما يقول الجبرتى وأسرع إلى العودة! (ص ١٩٠)

ومن هذا الوقت تبدت أحقاد محمد على للزعيم الشعبى وأيدت المواقف المختلفة الصدام بين الرجلين، فلم يعد محمد على يلتفت إلى آراء عمر مكرم ولا إلى نصحه له فى تخفيف الضرائب الذى أخذ يكثر منها أو كف يد جنوده عن العبث بالناس. وأسفر محمد على عن وجهه تماماً غير عابئ بأحد إلى

درجة التزوير فى الكشوف المالية المرسلة للآستانة، وكان قد أرسلها إلى الزعيم المعتكف طالباً توقيعه عليها فرفض واتهمه بالسرقة. واشتد الصراع بين كبير الزعماء وابن قولة وهدد الزعيم بالكتابة للسلطان وإسقاطه كما رفعه، فما كان من محمد على إلا أن أقصى عمر مكرم عن الزعامة الشعبية وساعده على التخلص من الزعيم انقسام الزعماء وحقدهم على كبيرهم، فقرر عزله من نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط، وبنفى عمر مكرم انتهت الزعامة الشعبية فى مصر.

وقد حاول الدكتور الشناوى أن يقدم صورة دقيقة وصادقة لعمر مكرم ونجح فى ذلك إلا أنه فى أحيان قليلة جنح إلى تبرير غير موضوعى فى رسم هذه الصورة، مثل خروج عمر مكرم مع العثمانيين سنة ١٨٠٠ بعد فشل ثورة القاهرة الثانية التى استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً، لقد خاف أن ينكل به الفرنسيون وترك الشعب لمصيره الرهيب بين أيدى الغزاة المستعمرين.

وقد أبدى الجبرتى حنقه على عمر مكرم لأنه كان السبب فى تولية محمد على حكم مصر، فقال بعد أن نفى إلى دمياط "إن الضيم الذى نزل بالزعيم على يد محمد على هو بعض ما يستحقه". (ص ٢٥٢)

ويورد الدكتور الشناوى النص الحرفى لقول الجبرتى عما جرى للزعيم "وأما السيد عمر مكرم فإن الذى وقع له بعض ما يستحقه، ومن أعان ظالماً سلط عليه، ولا يظلم ربك أحداً". (ص ٢٥٣)

ويرى المؤلف أن محمد على نجح فى استمالة عمر مكرم بعطفه على الشعب فى المحن التى مر بها، حيث وجد فيه الأخير نموذجاً فريداً، ولكن استبداد محمد على كان يفرض على عمر مكرم أن يعمل على عزله عندما ظهرت حقيقته.

وبالرغم مما قاله الجبرتى عن الزعيم، فإنه كان يقدره. "فقد جاء فى نفس السياق وقبل ذكر تلك العبارة مباشرة تقديره لعمر مكرم وإبراز أفضاله على زملائه الزعماء وعلى الشعب. "أن السيد عمر كان ظلاً ظليلاً عليهم (على الأشياخ والمتصدرين) وعلى أهل البلدة ويدافع ويرافع عنهم. ولم يقم لهم (الزعماء) بعد خروجه من مصر (القاهرة) راية، ولم يزالوا بعده فى انحطاط وانخفاض". (ص ٢٥٤)

وعدم رضى الجبرتى عن أعمال القولى جعلته يقسو فى القول على مشايخ الأزهر لتكالبهم على الحياة الدنيا واختلافهم مكن محمد على من القضاء من الزعيم والتخلص منه لينفرد بالحكم".

ويختتم الدكتور عبد العزيز الشناوى كلمته بقوله "نخلص من هذا التحليل السريع إلى أن العبارة التى وردت فى كتابة الجبرتى تعليقاً على مأساة عمر مكرم لم تكن نوعاً من الشماتة للزعيم، بل إن تلك العبارة أملاها شعور الجبرتى بالكراهية الشديدة لحكم محمد على من ناحية وبالأسى والمرارة من موقف الزعماء تجاه كبيرهم عمر مكرم من ناحية ثانية". (ص ٢٥٥)

(٤)

# وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر

اشترك الدكتور عبد العزيز الشناوى مع الدكتور جلال يحيى فى إصدار كتاب "وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر" سنة ١٩٦٩.

والكتاب يتضمن ترجمة لمجموعة من النصوص والوثائق، اشتملت على قسمين الأول عن العالم العربى والثانى عن مصر الحديثة والمعاصرة.

والقسم الأول ضم أربع مجموعات، تناولت فترة القرن التاسع عشر والثورة العربية، ومشكلة فلسطين، والفترة المعاصرة وبلغت مجموع نصوصها خمسة وسبعين نصاً.

والقسم الثانى ضم ست مجموعات، عن مصر العربية إبان الحكم العثمانى، وإبان الحكم الفرنسى، وفى القرن التاسع عشر، والوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس، ومصر والاحتلال والحماية، والمفاوضات والاستقلال. ومجموع النصوص بلغت مائة وسبعة عشر نصاً.

وقد وضعت بعض النصوص فى غير موضعها، بلغت ست نصوص فى المجموعة الرابعة من القسم الأول، وتكرر وضعها فى مكانها الصحيح فى المجموعة السادسة من القسم الثانى. وتكرر نص تأميم قناة السويس.

(٥)

# أوروبا
# فى مطلع العصور الحديثة

من حصيلة الدراسات والتدريس الجامعى طوال خمسة عشر عاماً، أصدر الدكتور الشناوى كتابه "أوروبا فى مطلع العصور الحديثة" الجزء الأول ولم يصدر الجزء الثانى كما وعد المؤلف.

والطبعة الأولى التى نتناولها ذات الفصول الثلاثة عشر تقع فى ٨٢٥ صفحة من القطع الكبير اشتملت على قسمين، الأول أوروبا والثانى الأتراك العثمانيون.

القسم الأول تناول فى ثمانية فصول -٤٥٤ صفحة- خمسة موضوعات: النهضة الأوروبية، ثلاثة من أعلام الفكر الأوروبى الحديث فى مطلع عصر النهضة (دانتى اليجييرى - نيقولا مكيافيللى - توماس مور)، الحروب الإيطالية بين فرنسا وأسبانيا بأدوارها الأربعة (١٤٩٤-١٥٥٩)، الحركات الدينية البروتستانتية الثلاث (مارتن لوثر بألمانيا. زونجلى وكلفن فى سويسرا)، دعم الكنيسة الكاثوليكية بالوسائل المشروعة وغير المشروعة.

القسم الثاني تناول في خمسة فصول -٢٩٥ صفحة- ثلاثة موضوعات: الزحف العسكرى العثماني خصائصه ومراحله، علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوروبية، النذر الأولى لاضمحلال الدولة العثمانية.

وأوضح المؤلف فى المقدمة، الأسباب التى دعته إلى إصدار مؤلفه عن تاريخ أوروبا الحديث فى الوقت الذى كانت فيه المؤلفات الجامعية تهتم بالكتابة عن تاريخ العرب الحديث. فقد وجد فراغاً كبيراً فى الكتابة العربية فى تاريخ أوروبا الحديث فى الوقت الذى تمتلئ الساحة بالمؤلفات المترجمة، والكتابات الأصلية الأوروبية غير المحايدة يشوبها التحيز والاستعلاء، بالإضافة إلى أن هذه الكتابات قدمت أصلاً للأوروبيين الذين على دراية كاملة بتاريخ بلادهم فى الوقت الذى يفتقر فيه الطالب المصرى لكل هذه المقومات العلمية.

أجمع المؤرخون على أن فضل ازدهار الحضارة الأوروبية الحديثة منذ سنة ١٣٠٠ يرجع إلى الأخذ بمقومات الحضارة الإسلامية التى كانت مزدهرة فى مناطق شبه جزيرة أيبريا وجزيرة صقلية وبلاد الشرق الأدنى وما اكتنفها من الحروب الصليبية.

ومن أهم معاقل النهضة الأوروبية ما ظهر فى شبه الجزيرة الإيطالية التى كان لها السبق فى أخذ مبادرة النهضة مما تهيأ لها من ظروف الرخاء الاقتصادى. وبوصفها مهد الحضارة الرومانية وتمتعها بالسلام ووجود حكومات قوية وكثرة

المكتبات الضخمة، ووجود الأكاديميات العلمية التى نشرت الدراسات الإغريقية واللاتينية بالإضافة إلى موقعها الجغرافى الممتاز. والذوق الفنى لشعبها ونبوغ الإيطاليين فى الفنون الجميلة، والاهتمام بتطوير اختراع الطباعة الذى نقل من ألمانيا فانتشرت الكتب والمؤلفات بالإضافة إلى الزعامة الدينية لبابا الفاتيكان على شعوب أوروبا المسيحية.

وقد بدأ أفول نجم شبه الجزيرة الإيطالية ونهضتها منذ أواخر القرن الخامس عشر، حين بدأ اشتعال الحروب بين فرنسا وأسبانيا لاقتسام إيطاليا. بالإضافة إلى ظهور حركة مارتن لوثر البروتستانتية فى ألمانيا وما أثارتها من حروب مدمرة.

وفى أواخر القرن الخامس عشر، قادت البرتغال وأسبانيا الكشوف الجغرافية، التى أدت إلى اكتشاف الأمريكتين سنة ١٤٩٢، وطريق رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨، واقتحمت بعد ذلك كل من إنجلترا وهولندا وفرنسا ميادين الكشوف. "انتقل مركز التجارة من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسى، وبالتالى انتقلت زعامة التجارة فى العالم من يد دول البحر المتوسط إلى يد دول غرب أوروبا". (ص١٢٥)

وتناول الدكتور الشناوى فى الفصل الرابع، الحروب الإيطالية بين فرنسا وأسبانيا، التى امتدت طوال خمسة وستين عاماً، وميدانها شبه الجزيرة الإيطالية رغبة فى التوسع والسيطرة حيث فتتت إيطاليا سياسياً تعرضت خلالها فرنسا

لهزائم متكررة، وانتهت الحرب بعقد معـاهدة كاتو كمبرسـيس سنة ١٥٥٩ بين الطرفين المتحاربين.

وقـد تلاحقـت الأحـداث علـى أوروبـا، فمـا أن خمـدت الحروب الإيطالية حتى اشـتعلت الحركـة الدينيـة التـى عرفـت بالبروتستانتية فى أوروبا لمناهضة مفاسد بابا روما.

فظهـر أولاً مـارتن لوثـر فـى ألمانيـا، واستمر فـى دعوتـه الإصلاحية ثلاثين عاماً، وظهر فى نفس التوقيـت زونجلـى فـى ولاية زيورخ فى سويسرا -ذات الثـلاث عشـرة ولايـة- سـنة ١٥٢٢، وكـان للحركـة الأخـيرة نتـائج غـير طبيعيـة انتهـت بمصرع صاحبها. وبعد فترة ظهرت حركة كلفـن الإصلاحيـة الدينية فى جنيف بسويسرا سنة ١٥٣٦. "والسنوات الأخـيرة من حياة كلفن لا تتصل اتصالاً وثيقاً بمدينة جنيف، فقد امتـد نشاطه ليشمل حركة الإصـلاح الدينـى فـى اتساعها وشمولها شتى أنحاء أوروبا. وأصبح كلفن هـو القـوة الموجهـة لحركـة الإصـلاح الدينـى فـى فرنسـا والأراضـى المنخفضـة وإنجلـترا وأسكتلندا وبولندا". (ص٤٥٢)

وكان انتشار المذهب البرتستانتى فى نصـف أوروبـا، نذيـر خطر على نفوذ البابوية فى روما وهالها ماحل بها من أخطار، فاتجهت إلى دعم الكنيسة الكاثوليكية بعـدة وسـائل مشـروعة وأخرى غير مشروعة لحمايتها مـن هجمـة منافسـيها المؤيديـن للبروتستانتية.

وأشار الدكتور الشناوى فى القسم الثـانى مـن كتابـه عـن

الأتراك العثمانيين، أصلهم، نظرة أوروبا إليهم كغزاة إسلاميين حين اجتاحت جيوشهم بلاد البلقان فى اتجاه قلب أوروبا منذ القرن الخامس عشر، خصائص الدولة بإيجاز شديد - عسكرية. إقطاعية من نوع خاص. طبقية. دينية-، أما خصائص الغزو العثمانى فى أوروبا فاتجه إلى عدم عثمنة الشعوب الأوروبية وعدم نشر الإسلام فى أوروبا، الفرق بين الفتوح العربية والغزو العثمانى.

وقد مر الغزو العثماني بثلاث مراحل. فابتدأت الدولة العثمانية كدولة بلقانية أناضولية ثم دولة بلقانية آسيوية أفريقية، وأخيراً دولة أوروبية آسيوية أفريقية.

وختم المؤلف فصول الكتاب بالإشارة إلى أن اضمحلال الدولة ابتدأ فى نهاية عهد السلطان سليمان المشرع بتدخل حريم السلطان فى الحكم، وكانت غالبيتهن أجنبيات اعتنقن الإسلام أو تظاهرن بذلك. كما عدد عوامل الضعف الداخلية الأخرى التى أجملها فى الزواج من أجنبيات، واستجابة السلاطين لملذاتهم، وزيادة تسلط الحريم والطواشيه، وتطرق الفساد إلى الإنكشارية وهم العصب العسكرى للدولة، وتدهور الجيش بتعديل نظام الإقطاع العسكرى الذى كان سائداً منذ نشأة الدولة.

ويرى الدكتور الشناوى أن السلطان سليم لم يكن راغباً بعد انتصاره على الدولة الصفوية فى فارس فى القضاء على حكم المماليك فى الشام ومصر، بل رغب فى قبولهم حمايته

كما فعل حين ترك شاه فارس فى الحكم بعد إخضاعه. لكن رفضهم ثم هزيمة مرج دابق شجعاه على القدوم إلى مصر، وأنه لم يهتم بلقب الخلافة. و"سليم أظهر شغفاً عميقاً بنقل كل ما استطاع اغتصابه في مصر من نفائس إلى الآستانة. وإذا كان قد نزع الرخام من مبانى المساجد ونقل المخطوطات وأمر بترحيل الآدميين من مهرة الصناع إلى الآستانة فلم يكن يستعصى عليه نقل شعار الخلافة حيث لا يزال موجوداً فى الآستانة بمسجد أبى أيوب الأنصارى الصحابى". (ص٥٨٩)

وأضاف "ورثت الدولة العثمانية تركة مثقلة، هى تركة دولة المماليك ومشكلاتها. وكان أهمها مسألة تحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ... والعثمانيون لم يقطعوا المسافات الطويلة عبر الصحارى والهضاب والوهاد من الآستانة إلى الشام ثم مصر فى حملات عسكرية مضنية سعياً وراء محاربة البرتغاليين، ولكن الحرب ضد البرتغاليين هى التى فرضت نفسها فرضاً على العثمانيين ... وبلغوا مصر والحجاز، وهما إقليمان يطلان على البحر الأحمر". (ص ص ٥٩٢، ٥٩٣)

وقد أشار المؤلف فى مقدمة الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٦ إلى استبعاده الفصول الخمسة التى تناولت الدولة العثمانية فى الطبعة الأولى والثانية حيث "أفردت للتاريخ العام للدولة العثمانية كتابين مستقلين سيطرحان معاً فى غضون الشهور القليلة القادمة".

وعندما أصدر الدكتور عبد العزيز الشناوى "الدولة

العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" فى أربعة أجزاء فى الفترة من سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٦. لم تتضمن إلا عدة صفحات من الفصول الخمسة المستبعدة لاختلاف مادتها عن مادة الموسوعة.

والطبعة الرابعة لكتاب "أوروبا فى مطلع العصور الحديثة" الصادرة سنة ١٩٨٢ بلغت صفحاتها ٦١١ صفحة من القطع الكبير اشتملت على خمسة عشر فصلاً، تعمد المؤلف إلى تقليل مادة فصولها، فى الوقت الذى كانت فيه نفس المادة تشغل ثمانية فصول فى الطبعة الأولى وقد ابتدأ التعديل من الفصل الرابع.

## (٦)

# السويس

شارك الدكتور الشناوى فى يولية ١٩٦٩ بمجموعة فى كتاب "السويس" للمشاركة فى العيد القومى للمحافظة.

فقدم الفصل الثالث عن "مدينة السويس ومنطقتها فى العصر الحديث"بلغت صفحاته ٨٩ صفحة من القطع المتوسط، بالإضافة إلى الفصل الرابع عن "مدينة السويس ومنطقتها فى التاريخ المعاصر" بلغت صفحاته ٤٤ صفحة من نفس القطع.

اشتمل الفصل الأول على خمسة محاور تدور حول: اهتمام الاحتلال العثمانى بالمدينة كميناء لغزواتها، كما اتخذها نابليون قاعدة لأسطوله واهتمامه بالمنطقة لشق قناة بحرية، ورأينا محمد على يتخذ من مينائها مقراً لبناء أول أسطول مصرى فى التاريخ الحديث، وتراجعه بذكاء عن موافقته للسماح لشركة إنجليزية فى إنشاء خط حديدى بينها وبين القاهرة، تدخل الإنجليز لدى خلفاء محمد على لشق طريق برى وبعدها انشئ خط حديدى افتتح فى ديسمبر سنة ١٨٥٨، وموافقة محمد سعيد لشركة فرنسية فى إنشاء حوض لإصلاح السفن، وأخيراً موافقة الوالى على مشروع قناة السويس

وزيادة أهمية المدينة بعد فتح القناة.

والفصل الثانى تناول: اضمحلال المنشآت البحرية التى أقامها محمد على وخلفاؤه فى السويس عقب الاحتلال. دور المدينة إبان الثورة العرابية باعتبارها أول مدينة يطؤها الاحتلال. وكيف ودعت الزعماء المنفيين واستقبلت عرابى عند عودته فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠١، مشاركة السويس فى ثورة ١٩١٩ ومشاهدتها إبعاد سعد زغلول وصحبه، بالإضافة إلى نصيبها فى معارك القناة سنة ١٩٥١، وأخيراً إجلاء الاحتلال عن أرضها وتعرضها للعدوان الثلاثى.

(٧)

# قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها

هذا الكتاب جزء أول من المحاضرات التى ألقاها الدكتور الشناوى بمعهد الدراسات العربية بالقاهرة عن تاريخ الممرات المائية العربية وتاريخ قناة السويس منذ المرحلة التى سبقت صدور عقد الامتياز الأول فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ حتى إبرام اتفاقيتى ١٨، ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣.

ويشتمل علي ستة عشر فصلا. ويورد المؤلف فى مقدمته عرضا مستفيضا عن تتابع الأحداث التى تعرضت لها قناة السويس فى مختلف فتراتها التاريخية، فقناة السويس كما يقول الدكتور الشناوى "تشغل حيزاً كبيراً فى تاريخ العلاقات الدولية، وفى تاريخ مصر القومى، كما كان لها أثر مباشر فى الأوضاع السياسية التى فرضها الاستعمار على بلدان المنطقة العربية فى الشرق الآسيوى، وهى تشكل عنصراً رئيسياً من عناصر الصراع العربى الإسرائيلى". (ص ب)

ويعالج د. الشناوى الصراع الدولى للسيطرة على الطرق التجارية المصرية لتأمين تجارته إبان الانقلاب الصناعى فى

القرن الثامن عشر، واستغلال فرديناند دى لسبس لصديقه محمد سعيد خديو مصر حين قدم له مذكرة مضللة عقب تتويجه، عن مشروع حفر قناة السويس وأبان فوائدها المادية وأشاد بشخصه العظيم وما سيجنيه من شهرة عالمية بموافقته على المشروع، و لم يبين العقبات السياسية والصعوبات الفنية. وحصل على موافقة شفهية وسرعان ما أعلن سعيد الخبر وأصدر عقد تأسيسها بعد خمسة عشر يوماً لا غير! وقد عقب المؤلف بملاحظاته على العقد الغامض بقوله "... إن محمد سعيد باشا وكبار رجال حاشيته كانوا من البلاهة والسذاجة والتفاهة وضآلة الثقافة وسطحية التفكير سواء. وأنهم كانوا جميعاً أنصاف أميين على أحسن تقدير"! (ص ٨٩)

وقد كان محمد على يستطيع قبل سعيد أن يشق القناة ولكنه لم يفعل ولنذكر هنا ما كتبه عبد الرحمن الرافعى فى كتابه "عصر محمد على"، "ولكن محمد على أحاط مشروعه - إنشاء دولة مصرية مستقلة- بالحذر وبعد النظر والحكمة، ويكفيك برهاناً على بعد نظره فى السياسة، أنه لما عرض عليه مشروع حفر قناة السويس أعرض عنه رغم إلحاح بعض الماليين والسياسيين الأفرنج، إذ رأى أنه سيؤدى إلى تدخل الدول فى شؤون مصر واتجاه الأطماع إليها وجعلها هدفاً للدسائس الاستعمارية مما يفضى إلى ضياع استقلالها، ومما يؤثر عنه أنه قال فى هذا الصدد: "إذا أنا فتحت قناة السويس فسأنشىء بوسفورا ثانياً، والبوسفور سيؤدى إلى ضياع السلطنة العثمانية، وبفتح قناة السويس تستهدف مصر

للأطماع أكثر مما هى الآن، ويحيق الخطر بالعمل الذى قمت به وبخلفائى من بعدى".[1]

ولما كان سعيد قد شغف بالمشروع فقد جاهد للحصول على موافقة السلطان العثمانى لبدئه، إلا أن الصراعات الدبلوماسية لعبت دورها فى الآستانة، لأن إنجلترا وجدت فيه تهديداً لمصالحها فى المنطقة. وتخبطت الدبلوماسية العثمانية بين إنجلترا وفرنسا وتدخل الإمبراطور نابليون الثالث فى الأمر واهتم بسعيد .. واستغل دى لسبس الموقف بأن دفع سعيد للموافقة على قرارات تمهيدية للمشروع وفتح خزانة مصر على مصراعيها للصرف على احتياجات الشركة قبل تكوينها بفتح اعتماد قدره اثنا عشر ألف جنيهاً للصرف على رحلة أصدقاء دى لسبس الذين زاروا مصر لمعاينة المشروع فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٥٥، وقدموا بعد تجوالهم تقريراً موجزاً وافق عليه الوالى بعد ثلاثة أيام من تقديمه بالإضافة إلى إصداره عقد الامتياز الثانى فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الذى يحدد مسار القناة ومسئولية الشركة فى شق ترعة المياة العذبة وزيادة رقعة الأرض التى تشرف عليها الشركة واستغلالها المناجم وإعفائها من الجمارك وقيام العمال المصريين بالحفر بالسخرة وحيادها، ومدته تسعة وتسعون عاماً وللحكومة المصرية ١٥٪ فقط من صافى الأرباح السنوية مع عدم التنفيذ إلا بموافقة السلطان العثمانى على حفرها.

---

(١) الرافعى. عبد الرحمن: محمد على ص ٦٥٩، ط٣، ١٩٥١.

وتـزداد المعارضـة الإنجليزيـة وتثـير المشـاكل أمـام المشـروع بالضغط على الآستانة ويزور نابليون الثـالث إمـبراطور فرنسـا وزوجتـه ملكـة إنجلـترا وترتفـع حـدة المعارضـة الإنجليزيـة إلى عنفوانها فى أواخر سنة ١٨٥٨، وتنقسم الدول الأوروبية فـى اتجاهاتها بين المؤيدة والمعارضة .. ولما خشـى دى لسـبس مـن فشل المشروع طـرح أسـهم الشـركة للاكتتـاب، بـالرغم مـن فشـله الذريـع فـى بيعهـا رغـم سـهولة الدفـع وأصـدر عقـد تأسيسها وبدأت عمليات الحفر وسـاندها سـعيد بكـل طاقاتـه حتى إنه كلف العمال المصريين بحفر ترعة من شمال دميـاط إلى بحـيرة المنزلـة خـلال عـدة أيـام. ولمـا أمـر السـلطان بإيقـاف عمليات الحفر، يقوم سعيد برحلة للشام ويـترك شـريف باشـا رئيس الوزراء لمعالجة الموقف، حيـث يخطـر دى لسـبس بعـدم اعتراف مصـر بـه ويخـابر السـلطان للتصـرف فـى الأمـر علـى مسئوليته!

وتتفق إنجلـترا مـع السـلطان علـى خلـع الـوالى سـعيد لـوأد المشـروع وتقـدم بوارجهـا الحربيـة للإسـكندرية قبـل قـدوم السلطان لزيارة الشـام حيـث سـيدعو سـعيد لمقابلتـه بهـا ثـم يعزله. ولكن الأحداث تجرى على غير ما يبتغيان فتعقد فرنسا الهدنة مع النمسا فى فيلافرنكا فى ٢٤ من يونية سنة ١٨٥٩، فيحجـم السـلطان عـن الزيـارة ويغـادر الأسـطول الإنجلـيزى الإسكندرية وترتفـع أسـهم فرنديـنـان دى لسـبس .. وتتـأثر أعمال الحفر بالأحداث العالميـة وتتوقـف أعمالهـا، واسـتمرت إنجلترا فى معارضتها الشديدة للمشروع باتهـام سـعيد برغبتـه

فى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبـالغت فـى تهديداتهـا إلى احتلال مصر، ويقدم مندوب الباب العـالى مختـار بـك لزيـارة مصر فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٥٩ "بتعليمات قاسـية شـديدة اللهجة مع ضرورة وقف كافة أنواع العمليات فى الحال مهما كانت، نوعها وطبيعتهـا". ويبـدأ الـوالى فـى التنفيـذ، فيعقـد شريف باشا اجتماعاً فى ٤ من أكتوبر سنة ١٨٥٨ مع قناصل الـدول البـالغ عددهـم ستة عشـر، الذيـن وافقـوا علـى طلـب الحكومـة مـن حيـث المبـدأ وتم الاتفـاق علـى إخـلاء بـرزخ السويس فى أول نوفمبر سنة ١٨٥٩ من مسـتخدمى الشـركة وعمالها! ويتدخل الإمبراطور الفرنسى فى الأمر وتعود الشركة لأعمال الحفر بدون الاعتماد على اسـتخدام العمـال المصريـين المسـخرين ويسـهل سـعيد للشـركة احتياجاتهـا بـدون تدخلـه العلنى.

وتابعت فرنسا تأييدهـا المطلـق للمشـروع حتـى بلـغ الأمـر رغبتها فى احتـلال مصـر! ويضغـط الإمـبراطور علـى سـعيد، ويستغل دى لسبس الظروف لإنقاذ أموره المعسرة فيعلن أمـام الجمعية العامة للشركة خبراً مغلوطاً بأنه اتفق مـع سـعيد باشـا لشـراء مجموعـة مـن أسـهم الشـركة تبلـغ ١١٣,٦٤٢ سـهماً بالإضافة إلى ما سبق شراؤه، وتكشـف الوثـائق أن هـذا العـدد هو الذى كان محدداً بيعه فى إنجلترا والنمسا والروسيا والدولـة العثمانية وفشل إبان فترة الاكتتاب فى توزيعه فـورط صديقـه فى شرائه .. ويقع على مصر الغرم وتنقذ الشركة من ورطتهـا المضللـة، ويـبرر سـعيد لقنصـل النمسـا قبولـه هـذا العـدد مـن

الأسهم "إنه خشى إذا هو رفض شراء هـذه الأسـهم أن تهبـط أسعارها فى الأسـواق المالية هبوطـاً يـؤدى إلى حـل الشـركة وسقوط المشروع كله، وهو أمر كـان يعمـل علـى تلافيـه، إذ كان يعتقد أن نجاح المشروع سيخلد ذكراه فى التاريخ ويرقى به إلى مصاف عظماء الحكام. وقال إنـه لمس اهتمـام أوروبـا بهذا المشروع، وكان يؤسفه أن يتخلى عنـه، وبخاصـة بعـد أن دخل المشروع مرحلـة التنفيـذ. وأضـاف إلى ذلـك أن شـراءه تلـك الأسـهم قـد حـال دون طبـع مشـروع القنـاة بالطـابع الفرنسي البحت ... ورغبته فى أن يكـون لـه، بحكـم ملكيتـه لهـذا العـدد الكبيـر مـن الأسـهم، نفـوذ قـوى فـى اجتماعـات الجمعية العامة لحملة الأسهم وفى توجيه قراراتها الوجهة التـى يبتغيها تمشياً مع مصالح مصر. والواقع أن هذه البواعـث التـى يذكرها سعيد تعتبر تبريراً أكثر منها تفسيراً لقبول هذه الصفقة المالية" (ص ٣٦٢)

ويقول الدكتور الشـناوى "ومـن سـخرية الأقـدار أنـه فـى نفس السنة التى تم فيها إبرام الاتفـاق المـالى مـع شـركة قنـاة السـويس (٦ أغسـطس ١٨٦٠) تعـددت مظـاهر إفـلاس الحكومة". (ص ٣٦٩)

وتتطور الأحداث الدولية فـى أواخـر سـنة ١٨٦٠ وتـزداد الأمور خطورة حيال الدولة العثمانية عندما تحتل فرنسـا لبنـان لقمـع الفتنـة الطائفيـة بيـن المسـلمين والكـاثوليك، وتنشـط الدبلوماسية الإنجليزيـة فـى إبـداء مخاوفهـا للسـلطان مـن الإجراءات الفرنسية العسكرية وما فعله سـعيد عندمـا اشـترى

الأسهم الباقية من شركة القناة لأنهـا بلغت فـى قيمتهـا قـدر ميزانيـة مصـر السـنوية حيـث سيمهد لفرنسـا احتـلال البـلاد اقتصاديـاً والتدخـل فـى أمورهـا الماليــة. واضطــر السـلطان العثمانى لإرسـال مذكـرة للـوالى لإيقـاف أعمـال الحفـر التـى عـادت إلى حالتهـا السـابقة! ويـرد سـعيد باشـا علـى الصـدر الأعظم فى ٢ من يناير سنة ١٨٦١، ويخابر مندوبه الدائم فـى الآستانة أيضـاً ولخطـورة الرسـالة الأخـيرة أو مـا أطلـق عليهـا (الإرادة) فقد أورد الدكتـور الشـناوى ترجمـة لبعـض فقراتهـا كما عربها عن التركيـة مـترجمو المخطوطـات التاريخيـة بقصـر عابدين سنة ١٩٤٠، ونشرها كاملة فى كتابه المشترك "وثـائق ونصوص تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر"، "لقد سبق أن اعترفت لكم بـأنى تعجلـت فـى إصـدار عقـد الامتيـاز. ولـو كنت أعلم من أول الأمر أن المسألة سوف تتطـور وتثـير كـل هذه المتاعب، لما سمحت بها ولا قبلتها بأية حال من الأحـوال ... وعلى الرغم من أن واجب الـولاء والإخـلاص يحتم علـىّ إيقاف التجارب تنفيـذاً للأمـر السـامى الصادر الآن، إلا أنـى حائر ومضطرب. وليس فـى مقـدورى الإقـدام علـى إيقـاف العمل فى هذه المرة خشية المشـكلات التـى تنجـم عـن ذلـك، ورفع قضية تعويض، وفتح بـاب آخـر بهـذا السـبب لإزعـاج السلطنة السنية. وقد أوضحت لكم من قبل أنى تعجلـت فـى هذا الأمر منذ البداية". (ص ٣٨٩)

ويستمر سعيد في مساندة الشركة بالعمال إلى الدرجة التى ينقص فيها عدد الجيش المصرى من ستين ألفاً إلى ثمانيـة آلاف

ليمد المشروع بالباقى، وكان لخطورة المباحثات التى أجراها سعيد فى باريس فى صيف سنة ١٨٦٢ مع الإمبراطور نابليون الثالث -كانت فرنسا تهتم بقناة السويس كأنها إحدى مقاطعاتها- أن تبادل الطرفان المصالح، فطلب سعيد تغيير وراثة العرش لابنه ومنح مصر استقلالاً أكثر مقابل أن يجهز حملة عسكرية لتحارب مع القوات الفرنسية فى المكسيك وزيادة الدعم البشرى للشركة! وقد نفذ سعيد ماعليه و لم ينل ما طلبه! (ص ٥٢٩)

وأسهب المؤلف فى الحديث عما لقيه عمالنا فى القناة. ثم بين الدكتورالشناوى كيف استغل الأجانب حكام مصر وسيطر الأفاكون على مقدرات الوطن ونهب ثروته بتأييد قناصل دولهم من خلال استعانة خلفاء محمد على بنفوذ الدول الأوروبية الكبرى التى يمكن أن تحميهم من بطش الدولة العثمانية، فتسرب النفوذ الأجنبى إلى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فعباس تؤيده إنجلترا وسعيد وإسماعيل تساندهما فرنسا.

ولقد حاول إسماعيل بعد وفاة سعيد التنصل من مساندة شركة القناة بما أبداه فى خطاب العرش وفى لقائه مع القناصل، فاضطربت أمور الشركة وسعد الشعب وشارك البوليس والقوات المسلحة الجماهير فرحتها، وجرت حادثة مفتعلة حيث اعتدى جندى مصرى على أحد الرعايا الفرنسيين فهدد القنصل الفرنسى باتخاذ إجراء عسكرى إن لم يتم معاقبة الجناة! ورضخ إسماعيل للمطلب، وثارت ثائرة

الشعب وتعددت حوادثه غضباً.

وطلب إسماعيل من الباب العالى إبداء الرأى نحو التصرف فى أمور شركة القناة. فدعى للآستانة للتشاور. ولما كانت المشورة الإنجليزية هى المسيطرة على سياسة السلطان، فلقد اتجه إسماعيل إلى الخداع وعمد إلى مساندة الشركة للحصول على تأييد الإمبراطور نابليون الثالث بعد أن لعبت المؤامرات السياسية الفرنسية دورها معه، وعند عودته للقاهرة عقد اتفاقين مع الشركة الأول قيام الحكومة المصرية لا الشركة بحفر ترعة الماء العذب من القاهرة إلى وادى الطميلات بمديرية (محافظة) الشرقية! والثانى تسوية مبالغ الأسهم المشتراة من الشركة! مما أثار ثائرة الباب العالى والحكومة الإنجليزية. وبذلك استمرت شركة القناة فى الحصول على المكاسب مقابل الغرم الذى حاق بمصر.

و لم يصدر الجزء الثانى للكتاب، كما وعد المؤلف والذى كان سيشتمل على "تاريخ القناة منذ أبريل سنة ١٨٦٣ حين جدد الباب العالى موقفه من مشروع القناة فى مذكرة رسمية بعث بها إلى فرنسا وبريطانيا ومصر. وتتلاحق فصول هذا الجزء حتى افتتاح القناة للملاحة البحرية الكبرى فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ وسط أزمة سياسية بين الخديو إسماعيل وبين الدولة العثمانية، وإلى تعطيل الملاحة". (ص ب)

(٨)

# الدولة العثمانية
# دولة إسلامية مفترى عليها

## الجزء الأول

لا تزال الدولة العثمانية موضوعاً شيقاً للدراسات العديدة، ويرجع ذلك إلى تأثيرها البالغ فى العالمين الإسلامى والعربى إلى سنوات قريبة وسيادتها أيضاً على أغلب هذين العالمين بوصف حاكمها الخليفة وأمير المؤمنين يستظلون تحت رايته ، وكذلك إلى طول فترة وجودها فى المعترك السياسى الدولى قروناً عديدة، وانتصارتها كدولة إسلامية بلغت قواتها مشارف فيينا.

يقول فيليب حتى عن الدولة العثمانية فى كتابه "تاريخ العرب"، "تأسست فى الأناضول حوالى سنة ١٣٠٠ على أنقاض المملكة السلجوقية وعلى حساب الإمبراطورية البيزنطية. ومر على تأسيسها نحو ثلثى قرن لم تكن فى أثنائهما سوى إمارة على الحدود. وظلت هذه الدولة طيلة هذه المدة فى حالة حشد عام خوف الحرب وكانت فى بعض

الأحيان عرضة للخطر وكانت عاصمتها منذ سنة ١٣٢٦ مدينة بروسا (برسا) وفى سنة ١٣٦٦ أصبحت أركان الإمارة أكثر ثباتاً. وغنمت الإمارة قطعة من الأرض الأوروبية أضافتها إلى ممتلكاتها وضمت هذه كلها بحيث أصبحت مملكة عاصمتها أدرنة. وقد كان احتلال محمد الثانى الفاتح (١٤٥١-١٤٨١) للقسطنطينية سنة ١٤٥٣ فاتحة عصر جديد هو عصر الأمبراطورية". (١)

ومن الدراسات العربية فى هذا المجال كتاب "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى، فى أربعة أجزاء.

ويشتمل الجزء الأول على ثلاثة وعشرين فصلا وزعت على خمسة أقسام تناولت: الوجود الإسلامى فى أوروبا، نشأة الدولة، الخصائص العامة والسياسة العليا فى ضوء خصائصها، الهيئات الحاكمة، مراكز القوى فى الدولة.

لقد حفل التاريخ التركى الأول بما يشبه الأساطير عن نشأة الدولة، حين أشار إلى هجرة قبيلة تركية يرأسها أرطغرل سنة ١٢٣٢ من وسط آسيا إلى آسيا الصغرى، وفى الطريق وجدت قتالاً بين جيشين غير متوازيين فى قوتهما. فساندت القوة الضعيفة إلى أن تم انتصارها، فكافأها قائدها وهو سلطان دولة الأتراك السلاجقة علاء الدين الأول بقطعة أرض من أملاكه. التى أخذت تتسع رويداً رويداً، فى عهد منشئها

---

(١) حتى. فيليب: ص ٨٣٥ . ج ٣ . ط٢.

أرطغرل ثم ابنه عثمان، الذى سميت الدولة باسمه ... إلى أن وصلت إلى اتساعها المعروف.

وروايات كثيرة، تتناول دخول العثمانيين الإسلام، يختار منها الدكتور الشناوى، حيرتهم وخضوعهم لدولة الأتراك السلاجقة. (ص ٣٨)

ومنذ أن استقل الأمير عثمان بولايته سنة ١٣٠٠، بدأت تظهر الدولة العثمانية على خريطة العالم. وكانت سيطرة روح الجهاد الدينى على الحكام العثمانيين فى بداية نشأة الدولة والرغبة فى استعادة أمجاد الفتوحات الإسلامية الأولى ... هى الدافع الحقيقى لتدفق الجحافل العثمانية على الدول الإسلامية المجاورة لتوحيدها! ولتقدمها إلى أوروبا بوصفها دار حرب.

والدولة العثمانية كانت دولة عسكرية، إسلامية، دينية، عالمية، ذات حكم مطلق، طبقية، إقطاعية من نوع خاص.

واهتمت الدولة بالإسلام واتخذته دستوراً طبقته بصرامة، وبالغت فى بناء المساجد العظيمة فى كل مكان وخاصة فى عواصم ولاياتها، ونظمت قوافل الحج، وشجعت التصوف فى معظم الولايات الإسلامية خاصة، فخضعت الجماهير للمشايخ أكثر من الخضوع لسلطة الدولة، وخصت الدولة بلاد الحجاز باهتمامها دون الولايات الأخرى بوصفها معقل المزارات الإسلامية التى مكنت السلطان سليم من التلقب بـ"حامى حمى الحرمين الشريفين" وتطور اللقب لأول مرة فى القرن العشرين

إلى "خليفة المسلمين"، وزيادة فى الحيطة أغلق البحر الأحمر أمام الأجانب بوصفه طريق الحجاز.

واستتبع انتشار الفتوحات وجود تنوع بشرى واختلاف جنسيات وتعدد مذاهب دينية، واتجهت الدولة للأخذ بمبدأ التسامح الدينى بين رعاياها، فانتشرت البعثات التبشيرية فى بلاد الشام والعراق، ولم تهتم الدولة بصبغ شعوبها بالعثمانية لسطحية الحكم واستعلاء السلاطين والشعب العثمانى على الشعوب المفتوحة، بخلاف ما فعلته الفتوحات الإسلامية الأولى حين انصهر المقاتلون فى البلاد التى فتحوها.

وقد حكم السلاطين الدولة بسلطة مطلقة، بسبب نشأة مؤسسيها فى بيئة رعوية تدين تقاليدها وعاداتها بالطاعة العمياء لرئيسها، مما جعلهم أيضاً يعتمدون على العسكريين فى إدارة دفة الحكم بوصفهم أهل ثقة دون الاهتمام بأهل الخبرة، كما لم يهتموا بتطوير نظم الحكم طبقاً للمتغيرات السياسية العالمية. وقد خفف من دكتاتورية الحكام خشيتهم من عزلهم بفتاوى رجال الهيئة الإسلامية الحاكمة بالدولة.

ويقسم الدكتور الشناوى السلاطين إلى مجموعتين: الأولى نعتها بالقوة والعظمة فى ظل عشرة سلاطين حكمت فى الفترة من سنة ١٢٩٩ إلى سنة ١٥٦٦. أما الثانية فأطلق عليها السلاطين التنابلة الذين ظلوا فى الحكم ٣٥٧ سنة حتى عام ١٩٢٢. والمؤلف لا يرى فى دكتاتورية الحكم مما يستدعى المؤاخذة "ونخرج من هذه الدراسة المقارنة السريعة

بأن سلاطين الدولة العثمانية لم يكونوا نماذج بشرية شاذة خرجوا على العرف والنظم السائدة وقتذاك، ولم يرتكبوا أمراً إداً حين مارسوا الحكم المطلق فى إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف، تضم أخلاطاً شتى من الشعوب والديانات والمذاهب الدينية واللغات والتقاليد والعادات فى ثلاث قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتتعرض لتكتلات دولية عدوانية ومحالفات صليبية، وتقوم الدول الأوروبية بدور هام فى تحريك الثورات عليها من جانب الشعوب المسيحية الخاضعة للسلطان". (ص ص ١٠٧، ١٠٨ ج١ ط١)

ويتشكل المجتمع الحاكم الذى يرأسه السلطان من طبقتين الأولى من العبيد الذين دخلوا الإسلام أو ما أطلق عليهم القولار، وتتكون من أسرى الحروب والذين جاءوا عن طريق الشراء والهدايا وضريبة الغلمان. وضريبة الغلمان تعنى أخذ أطفال الرعايا المسيحيين الأرثوذكس من ذويهم وتحويلهم إلى الإسلام وتعليمهم، للخدمة فى القصور السلطانية، وشغل الوظائف المدنية الكبرى، وكمشاة فى الجيش .. وأطلق على الأخيرين الأنكشارية. وقد سيطرت طبقة القولار بمضى السنوات على كافة أمور الدولة فيما عدا الدينية التى تولاها المسلمون.

أما الطبقة الثانية، التى أطلق عليها الأحرار. فتتكون من المسلمين الأصل الذين شغلوا الوظائف المدنية كالقضاء والإفتاء والأوقاف والتدريس، وعرفوا بالهيئة الإسلامية الحاكمة. ورأسها مفتى العاصمة الذى أطلق عليه اسم "شيخ

الإسلام" كما ضمت الأطباء والجراحين والمنجمين والأشراف وطوائف الدراويش التى بلغت ستاً وثلاثين طائفة فى أواخر القرن الثامن عشر. ولأهمية شيخ الإسلام ومكانته فى الدولة نظرت إليه أوروبا نظرة خاصة "وقد طاب للمراقبين السياسيين فى دول غربى أوروبا فى القرن السادس عشر أن يقولوا عن شيخ الإسلام فى الدولة العثمانية إنه يشبه "كاردينالاً عظيماً جداً". وقالوا عنه بعد ذلك إن مركزه يفوق مركز البابا فى روما". (ص٤١٧ ج١ ط١)

وأجرى الدكتور الشناوى مقارنة بين طبقتى العبيد والأحرار، فرأى تشابهاً فى أنظمة التعليم والوظائف. واختلافاً فى الأساس، فالأولى قائمة على أساس مصطنع أصابها الانحلال والثانية مسلمة ازدادت قوة، أما نظرتهما للسلطان فالأولى تراها عبودية والأخرى تراها طاعة طبقاً لتعاليم القرآن. أما نوعيتهما فالعبيد أسرى اعتنقوا الإسلام، والأخرى مسلمة بالمولد. وتمتعت طبقة القولار بكل الامتيازات دون الأخرى فى حين كانت معرضة لغضب السلطان وإبادته بخلاف الأحرار. وقد حافظت كل هيئة على الأخرى لارتباط مصالحهما المشتركة، إلى أن سقطت دكتاتورية طبقة القولار فى القرن التاسع عشر وخلفها الأحرار.

ولقد كانت الدولة العثمانية إقطاعية من نوع خاص تنقسم إلى شكلين، الأولى حربى حيث يمنح السلطان أرضاً لقادة الخيالة، مقابل الانضمام برجالهم للجيش فى حالة الحرب.

والثانى الالتزام، حيث تلزم شخصية كبيرة بتقديم مبلغ من المال للسلطان كل عام على أن يقوم بتحصيل الضرائب من الولاية التى سدد عنها القيمة مقدماً.

ومراكز القوى فى الدولة العثمانية، اشتملت على الإنكشارية والحريم السلطانى والخصيان. ففيالق الإنكشارية "طائفة عسكرية من البيادة -أى المشاة- يشكلون تنظيماً خاصاً بهم، لهم ثكناتهم وشاراتهم ودراساتهم وامتيازاتهم. وكانوا أعز فرق الجيش نفراً، وأقواهم جنداً، وأكثرهم نفوذاً. وأفسحت الدولة لهم الطريق كى يقفزوا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أخطر المناصب القيادية، العسكرية والمدنية على حد سواء، وإذا كانت الدولة قد استفادت منهم فى ساحات القتال فى عصرها الذهبى، فقد أضيرت منهم فى العصور التالية". (ص٤٧٢ ج١ ط١)

وحين رأى رجال الإنكشارية الذين عاشوا وفق أنظمة عسكرية قاسية، ما أصاب السلاطين من تقوقع فى القصور بعيداً عن الجماهير وانحلالهم، خلدوا هم أيضاً إلى الراحة والدعة واتجهوا إلى تكوين أسر بعد حرمان. فضعفت قوتهم العسكرية وتوالت الهزائم على الدولة، كما توالت حركات تمردهم وعصيانهم وتدخلهم فى السياسة وعزل السلاطين. ولما لم يكن هناك حل لدرء هذه الهزائم إلا بتطوير أنظمة الجيش وإلغاء نظام الإنكشارية برمته، فقد سنحت هذه الفرصة حين تطاولوا وحرقوا العاصمة فى ١٥ يونية سنة ١٨٢٦، فحصل السلطان محمود الثانى على فتوى من شيخ

الإسلام بإبادتهم، فقضى عليهم جميعاً فى ثكناتهم فى اليوم التالى! (ص ٥٥٠ ج١ ط١)

أما الحريم السلطانى فكان عالماً مجهولاً لمعيشتهن خلف الأسوار، وكانت عقوبة من يحاول كشف أسراره الشنق الذى نفذ في عهد السلطان مراد حين حاول تاجر بندقى النظر عليهن بمنظار. وتبعه مترجم السفير الفرنسى فى محاولة أخرى. ولم يكن مسموحاً بدخول هذا العالم إلا لرجل وحيد وهو السلطان!! (ص ٥٦١ ج١ ط١)

والحريم هن سيدات الطبقة الأولى فى الدولة، اشتملن على والدة السلطان الحاكم أو "سلطانة والدة"، وزوجات السلطان الأربع الشرعيات من الحرائر المسلمات والمسيحيات، والجوارى، والقادينات الأربع أى الجوارى اللآتى ينجبن، والكدكليات الأربع أى الجوارى المميزات المرشحات لتخلفن من يزهد فيها السلطان من القادينات، وأخيراً الجوارى الفاتنات اللآتى يقمن بخدمة السلاطين ولهن مكانة خاصة، وكان يقوم على خدمة هذه الطبقة فريق ضخم من الخادمات من السيدات والفتيات.

ولعب الحريم دوراً خطيراً حيث كانت لهن الصدارة في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة، منذ أواخر القرن السادس عشر إبان حكم السلاطين "التنابلة". وقد بلغ حريم السلطان سليمان المشرع قرابة ثلاثمائة خلاف الخصيان.

ويذكر الدكتور الشناوى "قامت سيدات الفئة الأولى من

الحريم السلطانى بدور خطير فى توجيه السياسة العليا للدولة حتى أصبحن يشكلن أقوى وأخطر مراكز القوى فى الدولة على الإطلاق. كن يعملن على إشعال الحرب بين الدولة وأعدائها سواء فى أوروبا أو فى آسيا. وكن يتدخلن فى شئون الجيش وبخاصة قياداته العليا، وكن يتدخلن فى تعيينات كبار الموظفين أحياناً، وفى ترقياتهم أحياناً ثانية، وفى عزلهم أحياناً ثالثة ... ومرد هذه الظاهرة التى فشت فشواً كبيراً منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر والقرن التالى له إلى سببين رئيسيين هما: ضعف شخصيات السلاطين الذين حكموا الدولة إبان هذه الفترة، ومجموعة الباشوات الذين تعاقبوا بكثرة ملحوظة على منصب الصدارة العظمى فى أثناء هذه الفترة أيضاً". (ص ص ٥٩٨، ٥٩٩ ج١ ط١)

أما الخصيان ورؤساؤهم الذين عرفوا بالأغوات، وأطلق على هذه الطبقة لقب طواشى أو أغا وهم العبيد السود والبيض الذين تم شراؤهم وأجريت لهم عمليات جراحية من بعض غير المسلمين لمباشرة أعمالهم المنوطة إليهم فى خدمة الحريم داخل القصور أو حراستهن من الخارج. ولما كانت الدولة العثمانية قد طبقت الشريعة الإسلامية فقد خالفتها لاستعانتها بخدمة الخصيان والذين يحرم إجراء جراحة حساسة لهم، لكن الدكتور الشناوى يمر بهدوء بالواقعة ويبررها بقوله "وقد أخذت الدولة العثمانية بنظام الخصاء فى قصور السلاطين على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تحرم تحريماً قاطعاً مبدأ الخصاء. وكان أخذ الدولة بهذه النظام غير

الشرعى من الحـالات القليلة بل النادرة التى خرجت فيها الدولة على الشريعة الإسلامية".!! (ص٦٥٥ ج١ ط١)

ولا يخفى المؤلف أهمية دور مراكز القوى الخطير فى إسقاط الدولة، "وكانت مراكز القوى من بين هذه العوامل المبكرة، ومن بين النذر الأولى لاضمحلال الدولة. ومع ذلك فقد ظلت هذه الدولة قائمة أكثر من ثلاثة قرون، لأنها كانت دولة شامخة البنيان قوية الدعائم وطيدة الأركان ... لقد كان الحريم السلطانى والخصيان مركزين هامين مـن مراكز القوى يكمل بعضهما بعضا. ولذلك كان يقترن ذكر الحريم السلطانى بذكر الخصيان سواء فى أذهان المؤرخين والباحثين أو فى كتاباتهم ... وقد وصف بعض المؤرخين والباحثين الحكومة العثمانية خلال تلك الفترة بأنها "حكومة السيدات (الحريم) والخصيان" Gouvernement des Femmes et des Eunuques وقد يرى البعض فى هذا الوصف نوعاً من المبالغة أو الرغبة فى التشهير بالدولة العثمانية. ولكن التزامنا بمبدأ الحيدة المطلقة فى هذه الدراسة وفى غيرها من الدراسات يفرض علينا أن نذكر أن هذا الوصف يصور جانباً كبيراً من الحقيقة". (ص ص ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٨٧ ج١ ط١)

# الجزء الثانى

الجزء الثانى فقد احتوى على عشرة فصول قسمت إلى ثلاثة أقسام تناولت: صوراً من حملات التشهير بالدولة، خدمات الدولة العثمانية للإسلام والعروبة، آراء محايدة فى حكم السلطان عبد الحميد الثانى.

ويفرد الدكتور الشناوى فى القسم الأول أربعة فصول، عن حملات التشهير بالدولة العثمانية وأسبابها. ويطلق عليها افتراءات، ثم ينبرى للدفاع عنها. ويرى أن الدافع الحقيقى للحملات يرجع إلى أمرين، الأول رغبة أوروبا فى التشفى من الدولة التى تطاولت بفرد أجنحتها على أطراف منها، والثانى حقد الصهيونية لما أصابها من إخفاق فى تحقيق حلمها فى الاستيطان بسيناء فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، مما أدى فى النهاية لتحالف الفريقين .. فقدما وثائق وكتابات متحاملة انساق معها بعض المؤرخين العرب.

ومن خلال تبريرات المؤلف للحقائق التى يعدها افتراءات، يشير إلى أن حرمان السلطان سليم الأول لمصر سنة ١٥١٧ من علمائها المبرزين وعمالها المهرة الفنيين البالغ عددهم ألف وثمانمائة رجل حين حملهم معه للقسطنطينية، لم يستمر طويلاً بل اقتصر على ثلاث سنوات فقط حين أعادهم ابنه بعد وفاته. ويرى أن مصر دوماً تعد مصدراً هائلاً لتصدير الخبرات لجيرانها. وتناسى الفارق الكبير بين القهر والنفى

الإجباري في بلاد بعيدة وبين حرية الاختيار والسفر لرفع مستوى المعيشة؟

كما ينكر المؤلف ما أحاط البلاد العربية التي استظلت بحماية الدولة كالشام ومصر والحجاز وغيرها، من عزلة وجمود وتأخر وإعادتها إلى العصور الوسطى. ويشير إلى أن هناك عوائق دفعت هذه الولايات لعدم الاتصال بأوروبا منها الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية! ولكن الدكتور الشناوى لا ينكر ما عاناه الفلاح المصرى فى ظل الإقطاع الحربى" وبقى الفلاحون فى وضع أقل بكثير من وضع العسكريين، بل إنهم كانوا فى حكم الأرقاء". (ص١٣٩ ج١ ط١)

ويبرئ المؤلف ما تتهم به الدولة العثمانية، من المذابح الدامية التى جرت دماء على أراضيها خاصة فى ولاياتها الأوروبية التى قاوم أصحابها الحكم العثمانى وساندتهم أوروبا. بأن الجماعات السرية هى التى بدأت باغتيال الحاميات العثمانية والأقلية المسلمة المقيمة بينهم، ومع ذلك فالحكومة فى استانبول لا تتحرك إلا عندما تعلو غضبة ومظاهرات مسلمى العاصمة فتبعث الدولة بقواتها للرد على الوطنيين.

ويرى الدكتور الشناوى أن هذه المذابح بمثابة إجراء عسكرى سياسى لقمع الحركات الانفصالية. "وإذا كانت السلطات العثمانية قد أقدمت فى فترات من تاريخها على مذابح عامة ضد اليونانيين والبلغار والأرمن، فإن هذا الإجراء

لم يكن إجراء دينياً استهدف إكراه هذه العناصر على اعتناق الإسلام، وإنما كان إجراء عسكرياً وسياسياً من قبيل إجراءات القمع للقضاء على حركات انفصالية هددت أمن الدولة الخارجي والداخلي. وكانت دول أوروبية تقف وراء رعايا الدولة غير المسلمين تحرضهم على الثورة ضد الحاكم الشرعي وهو السلطان. ولا تثريب عليه إذا لجأ إلى مثل هذا الإجراء من أجل المحافظة على تماسك ولايات الدولة. ومن الواجب أن ننظر إلى وقوع هذه الحوادث وتقييمها في ضوء الملابسات التي أحاطت بها من ناحية، وتبعاً للمعايير التي كانت سائدة في المجتمعات الدولية وقت وقوعها من ناحية أخرى". (ص٩٦ ج١ ط١)

ولا يكتفي مؤلف "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها" بالدفاع عن الدولة العثمانية، فيما سلف من جوانب، بل يفعل ذلك أيضاً وهو يتناول: خدمات الدولة للإسلام والعروبة فيذكر حمايتها للأماكن المقدسة بالحجاز خاصة ضد مخططات البرتغال لهدمها. والمحافظة على إسلام وعروبة شمال أفريقية حين طلب حكامها المساعدات، واستمرار الوحدة الطبيعية للولايات الإسلامية واحتفاظها بمقوماتها الأساسية كالدين واللغة والجنسية والعادات والرعوية العثمانية الواحدة، وإبعاد الزحف الاستعماري عن أملاكها الإسلامية، وإضفاء نوع من الهدوء والاستقرار السياسي على الولايات بوصفه الخليفة السني، -وهنا يقلل الدكتور الشناوي من أهمية الثورات الشعبية التي قامت للاستقلال بالولايات الإسلامية عن الدولة وهزمتها الخيانة- وأخيراً منع استيطان اليهود في سيناء

والحد من هجرتهم إلى فلسطين. ويغفل المؤلف أنه أوضح بعد ذلك أن السلطان عبد الحميد الثانى قد تورط حين سمح لبعض الأفراد اليهود فى الاستقرار بها! (ص٩٩٩ ج٢ ط١)

ويتتبع مؤلفنا ذلك، بدراسة عن "آراء محايدة فى حكم السلطان عبد الحميد الثانى" فيغفل (يبرر) ما ألصق بالسلطان، كإرهابه ودكتاتوريته واسرافه فى شهواته وتجسسه بشبكة تبلغ ثلاثين ألف شخص ... ويراه "إسفاف" لا مبرر له فى إلصاق التهم به لتوليه أمور الدولة فى ظروف صعبة! "حكم السلطان عبد الحميد الثانى زهاء أربعة وثلاثين عاماً (١٨٧٦ - ١٩٠٩) فكان من أطول سلاطين الدولة العثمانية حكماً. وكان فى زمانه ولا يزال ملء الأسماع. ولكنه تعرض لحملات إعلامية شرسة من خصومه السياسيين تناولوا فيها حياته العامة والخاصة بكل نقيصة ... وليس الهدف من الفصول الأربعة التى وضعناها عن السلطان عبد الحميد هو وضع تاريخ شامل لحكمه، فإن التاريخ يتطلب وضع أضعاف مضاعفة من هذا العدد، وإنما الهدف منها هو توضيح الملابسات التى أحاطت به عند توليه العرش وإبراز بعض المعالم الرئيسية فى حكمه ليسترشد بها الباحثون عن الحقائق المجردة". (ص ص ١٠٠٣، ١٠٠٤ ج٢ ط١)

وقد أكثر السلطان من ترديد زعمه الذى وجدناه فى مذكراته "لا يمكن للدولة أن تكون آمنة، اذا تمكنت الدول الكبرى أن تجند لخدمة أهدافها أشخاصاً فى درجة وزير أعظم. بناء على هذا قررت إنشاء جهاز مخابرات يرتبط

بشخصى مباشرة، وهذا هو الجهاز الذى يسميه أعدائى بالجورنالجية (الشرطة السرية)". وفى جانب آخر يتحدث عبد الحميد فى مذكراته عن معارضيه المثقفين وكيف تعامل معهم. "بعض الشبان الذين أرسلتهم إلى أوروبا درسوا وتعلموا الثورة الفرنسية ووجهوا اهتمامهم بها، دون أن يدرسوا أسباب انفجار هذه الثورة. وهؤلاء كانوا عند عودتهم إلى البلاد يعتبرون أن حب الوطن هو الدعوة لإثارة الشعب والعمل على تمرده. ولم أكن أسمح بهذا. كانوا فى ذلك الوقت يهاجموننى بمثل ما كان يهاجمنى به أعداء البلاد (الخارجين) من وصفهم لى بصفة السلطان الأحمر وكنت أمنع انتشار هذه الأفكار التى أتوا لنا بها من الخارج. هذا هو الرقيب، الرقيب اسم لمن يقف أمام الذين يريدون تقديم السم بدلاً من الدواء لبلادى التى تجاهد فى سبيل الصمود وسط العواصف المختلفة".(١)

ومن الطريف أن دفاع الدكتور عبد العزيز الشناوى عن الدولة العثمانية فى كتابه الكبير تناسى، ما قاله هو نفسه قبل ذلك فى كتابه "عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية"، "وقد نجحت الدولة العثمانية فى مخططاتها السياسية إذ فرضت على مصر ومعظم أجزاء العالم العربى -مشرقه ومغربه- استعماراً مقنعاً باسم الدين، والدين منه براء"! (ص١٤٣ ط١)

---

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد. ترجمة د. محمد حرب ص ص ١٠٨، ١٢٦، ١٢٧ كتاب الهلال، ١٩٨٥.

# الجزء الثالث

ويصدر الدكتور الشناوى الجزء الثالث من مؤلفه سنة ١٩٨٣، تناولت فصول الكتاب الأربعة عشر موضوعين؛ الأول إصلاحات ومشروعات السلطان عبد الحميد الثانى والانتقادات التى وجهت إلى هذه الأعمال. والثانى عيوب الدولة العثمانية.

وأجملت الإصلاحات فى تطوير نظم التعليم وإنشاء العديد من المدارس وإقامة أول جامعة حديثة وإصلاح القضاء ومد خطوط السكك الحديدية والبرق فى أنحاء الدولة الداخلية.

أما المشروعات فثلاث، "... مشروعات إصلاح حاول تنفيذها، فنجح نجاحاً جزئياً فى بعضها، ونجح نجاحاً كلياً فى تنفيذ البعض الآخر، بينما لم يستطع استكمال البعض الثالث لظروف كانت أقوى منه ومن الدولة. ومن النوع الأول كانت الجامعة الإسلامية، ومن النوع الثانى كانت سكة حديد الحجاز، ومن النوع الثالث كان طريق ب. ب. ب، وعمل خصوم الدولة بعامة وخصوم عبد الحميد بخاصة على تشويه هذه المشروعات وفسروها تفسيرات تعسفية أبعد ما تكون عن الحقيقة". (ص١١٨١ ج٣ ط١)

ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، انحدرت الأحوال السياسية للعالم العربى الإسلامى، فسقطت أكثر الولايات العربية التى كان تتبع الدولة العثمانية' فى أيدى

إنجلترا وفرنسا وإيطاليا. واضطربت أمور الدولة الداخلية وعجز حكامها عن نجدة المسلمين، عندما لاذوا بالخليفة ضد الاستعمار الأوروبى الحديث.

وبرزت خلال هذه الفترة، أفكار المخلصين الداعية لإنقاذ العالم الإسلامى من الانحدار الذى انساق إليه، فظهرت دعوة نامق كمال أحد أعلام الفكر العثمانى ودعوة جمال الدين الأفغانى و"تلقف السلطان عبد الحميد الثانى فكرة الجامعة الإسلامية بعد أن هيأ لها الأذهان كل من نامق كمال فى الوسط "التركى الصرف" وجمال الدين الأفغانى فى نطاق العالمين العربى والإسلامى. وأخذ السلطان على عاتقه تنفيذ الفكرة عملياً، فهو أقدر من هذين الداعيتين على زعامتها وقيادتها، بصفته عاهل أكبر دولة إسلامية فى العالم وخليفة المسلمين ... ورأى فى الجامعة الإسلامية سياجاً يحمى الدولة من الأخطار التى تحيط بها من كل جانب ... علق عليها أعذب الآمال فى إنقاذ الدولة وإحيائها من جديد. ومن ناحية أخرى وجدت معظم الشعوب الإسلامية أن مصلحتها تتطلب الوقوف وراء أقوى وأكبر دولة إسلامية والتمسك بحركة الجامعة الإسلامية، أو على الأقل الترحيب بها والتطلع إليها وتأييدها ... واهتم اهتماماً بالغاً بأن يرد إلى الخلافة هيبتها التى كانت لها فى صدر الإسلام". (ص ص١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠٣)

وفى الوقت الذى شغل فيه عبد الحميد بقيادة حركة الجامعة الإسلامية، ظهرت أفكار الداعية الإسلامى العملاق عبد الرحمن الكواكبى (١٨٥٤-١٩٠٢) فى أفريقيا وآسيا

تأييداً للوحدة الإسلامية الشاملة بقيادة خليفة من آل قريش، فاجتذبت دعوته المثقفين المسلمين. وهكذا تضاربت في الساحة العربية فكر عبد الحميد وفكر الكواكبى.

وأهتم الدكتور الشناوى بالكواكبى وأفكاره كثيراً وعمد إلى تقييم كتابيه "أم القرى، طبائع الاستبداد" وهو يتحيز إلى الدولة العثمانية.

ومشروع سكة حديد الحجاز، نفذ بأكمله من تبرعات المسلمين في كافة أنحاء العالم الإسلامى، وابتدأ السلطان التبرعات فى مايو سنة ١٩٠٠، وامتدت خطوطه من دمشق إلى المدينة المنورة، وافتتح في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٨ ولم يكتمل بالوصول إلى مكة وجدة.

وطريق ب. ب. ب. يعنى الخط الحديدى بين برلين وبيزنطة وبغداد –من الطريف أن أطلق على استانبول اسمها القديم بيزنطة لتبدأ العواصم بحرف الباء– وهذا المشروع ثمرة الانفتاح الألمانى على الشرق والاهتمام بالدولة العثمانية حيث قامت بتمويله البنوك الألمانية، بتأييد الإمبراطور الألمانى ولهلم الثانى الذى حصل في إستانبول على امتياز المشروع فى نوفمبر سنة ١٨٩٨ من السلطان. وقد كانت المرحلة الأولى بين برلين وإستانبول مجهزة فتم استكمالها، وبقيت المرحلة الثانية حتى بغداد والخليج العربى وهو ما أطلق عليها المؤلف "الجزء الآسيوى" والأحداث السياسية لم تحقق استكمال المشروع.

والحقيقة أن أهداف عبد الحميد من إقامة مشروع سكة

حديد الحجاز وسكة حديد ب. ب. ب. لم تكن خافية على أحد، فعندما فسرها المؤرخون والكتاب والسياسيون بأنه يبتغى استخدام الخطوط للقضاء على ثورات الولايات، ينبرى الدكتور الشناوى باتهام الجميع بالتحامل على الخليفة الأحمر، وأمام الحقيقة المرة يحاور ويداور، "إن ذلك التفسير التعسفى لإنشاء سكة حديد الحجاز لم يكن عفو الخاطر، وإنما جاء ليحقق هدفاً رئيسياً لخصوم السلطان عبد الحميد، وهو تشويه سمعته واهتزاز صورته فى أذهان الأجيال المتعاقبة بأنه كان حاكماً أفاقاً مضللاً ... ومع ذلك فنحن نفترض أن هذا الزعم صحيح فإن الواجبات الأولى للحاكم -فى ظروف ذلك العصر- أن يعمل على المحافظة على ممتلكات دولته. وقد فعلت ذلك بريطانيا وفرنسا والروسيا والنمسا والمجر وغيرها. ولم يكن مطلوباً من عبد الحميد أن يعمل على تفتيت دولته وتصفية ممتلكاتها". (ص ص١٣٣٥، ١٣٦١)

والموضوع الثانى الذى تناوله المؤلف، يشير إلى عيوب الدولة العثمانية التى تمثلت فى هبوط مستوى معيشة الجماهير العربية التى احتلت بلادها منذ سنة ١٥١٦ حتى بداية القرن العشرين، تباطؤ الدولة فى حسم المذابح الدينية التى نشبت بين المسلمين والمسيحيين فى الولايات الأوروبية.

ويرجع المؤلف هبوط مستوى الولايات العربية متمثلة فى مصر إلى عاملين، الأول خارجى ويعنى الاستعمار البرتغالى الذى اجتاح البحار العالمية، واتخاذ التجارة الدولية طريق رأس الرجاء الصالح. فتوقفت التجارة عبر مصر فهبطت مواردها،

ويرى أن الدولة العثمانية قصرت فى قضائها على معاقل البرتغاليين التجارية.

والعامل الثانى انكماش الموارد الداخلية للولاية، لأن إستانبول كانت تحصل على غالبية هذه الموارد فى صور متعددة، كالجزية السنوية والإرسالية المالية والإنفاق الضخم على القوات العثمانية المقيمة وتكاليف حاكم الولاية وحاشيته واستضافة رسل الخليفة وعودتهم بالهدايا الثمينة. وتكليف الولاية بزيادة الدفع سنوياً للحرمين الشريفين وأخيراً تضحيات مصر البشرية والمادية للمساهمة فى حروب الدولة.

والنتيجة الطبيعية لكل هذا النزيف من الموارد، إهمال إقامة المشاريع خاصة الزراعية، فبارت الأرض الزراعية وهبط مستوى أهلها المعيشى.

ويتهم الدكتور الشناوى المماليك بكل ما أصاب مصر من انهيار، ويستمر فى دفاعه عن الدولة العثمانية وإن وجد نفسه فى النهاية يقر بالحقيقة القاسية التى أصابت الولايات العربية "والثابت تاريخياً أن الدولة العثمانية لم تعمل على إدخال إصلاحات اقتصادية فى ولاياتها العربية، وإنما قنعت بوضع أنظمة لحكم هذه الولايات تقوم على هيئات متنافسة وتضمن بتعددها التوازن الذى استهدفته بين مختلف أدوات الحكم. وكان من مبادئ سياستها العليا فى حكم الأقاليم التى أخضعتها عدم إحداث تغييرات جوهرية أو جذرية فيها إلا فيما يمس السيادة العثمانية". (ص١٤٦٥)

والعيب الثانى للدولة، أنها لم تقض على المذابح الدينية التى انتشرت فى ولاياتها وخاصة الأوروبية. وأشهر المذابح التى مرت بتاريخ الدولة أربع فى بلاد المورة سنة ١٨٢١، وفى لبنان ودمشق سنة ١٨٦٠، وفى بلغاريا سنة ١٨٧٦، وفى أرمينيا منذ سنة ١٨٩٠.

وأرجع أسباب حدوث هذه المذابح إلى فشل الدولة فى صهر الخاضعين لها من مسيحيين ومسلمين كشعب واحد.

والجزء الثالث لم يختلف فى منهجه عما سبقه، فقد استمر المؤلف فى تحيزه الشديد وتبريره الزائد لكل أخطاء عبدالحميد.

# الجزء الرابع

والجزء الرابع والأخير فقد نشر فى نهاية سنة ١٩٨٦ وبذلك اكتملت الأجزاء الأربعة فى ٢٣٥٥ صفحة من القطع الكبير.

ويشتمل على قسمين فى ستة عشر فصلاً وهما بقية عيوب الدولة العثمانية، الأزمات السياسية والحربية التى واجهها السلطان عبد الحميد الثانى أثناء حكمه.

وتمثلت العيوب فى تعثر الحياة الدستورية، الإسراف فى الإنفاق العسكرى، عدم وجود رصيد بشرى من المدنيين الفنيين المهنيين عندما اتجهت الدولة إلى التحديث فاضطرت إلى الاستعانة بالأقليات، عدم تطوير نظم الحكم، اختلاف معاملة الرعايا المسلمين وغير المسلمين، قصور حركة التنظيمات الإصلاحية، عدم الاهتمام بالأشوريين.

ولقد مرت الدولة قبل حكم عبد الحميد بأسوأ فترات حياتها فى ظل دكتاتورية السلاطين، واجتاحت الولايات الأوروبية الاضطرابات والمذابح، بالإضافة إلى الهزائم العسكرية، والعجز عن سداد القروض الأجنبية، وفشلت محاولات إقامة الحياة النيابية فى الدولة، فى الوقت الذى كانت بعض الولايات التابعة كتونس ومصر ورومانيا تسودها حريات نسبية!

وأمام كل هذه الصعوبات، لم ييأس الشعب العثمانى وزعماؤه من المطالبة بحقوقه بالتظاهر والعنف. وأمكن إبعاد

حاكمين وقبل الثالث -قبل اختياره- قيام الحياة النيابية، وتم اختيار الأمير عبد الحميد سلطاناً فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦.

واضطر عبد الحميد إلى إصدار الدستور، وبعد شهر كشف عن وجهه فنفى مدحت باشا الذى يطلق عليه "أبو الدستور"، ثم أغلق السلطان البرلمان وأوقف العمل بالدستور قرابة ثلاثين عاماً. بينما هو يستمر فى فترة تعطيل البرلمان، فى دفع مكافآت أعضاء المجلس وتعيين الأعضاء فى الدوائر الخالية! "واستهدف السلطان عبد الحميد من هذه الخطة غرضين: أولاً: شراء ولاء شرائح قيادية فى المجتمع العثمانى، فلا يشتركون فى ثورة على حكمه ... ثانياً: إقامة دليل على أنه نصير للحياة الدستورية وعلى أنه لم يقدم على تعطيل مجلس المبعوثان إلا لأسباب قهرية". (ص١٧٩٩)

والإسراف فى الإنفاق العسكرى جاء على حساب قطاعات أخرى لم تصل إليها يد الإصلاح ودب فيها الاضمحلال، وخاصة فى الولايات، وسيطر العسكريون على مقدرات الدولة، ولم يقو على منافستهم إلا أعضاء الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة.

وسلبية الدولة فى حكم الولايات وعدم صبغتها بالصبغة العثمانية، واكتفائها بقبول الجزية والأموال والهدايا الطائلة، كانت مدعاة لاستمرار الاضطرابات الداخلية وخاصة فى الولايات الأوروبية، التى أشعلتها الدول المجاورة لاقتسام أملاك "الرجل المريض".

ويفرد الدكتور الشناوى الاثنى عشر فصلاً "الأخيرة" عن الأزمات السياسية والحروب المتلاحقة التى واجهها عبدالحميد، وشغل الاحتلال البريطانى الثالث لمصر فى القرن التاسع عشر -كما أطلق عليه المؤلف بعد حملة مارس سنة ١٨٠١ لإخراج الحملة الفرنسية لكن الأخيرة قد رحلت، والاحتلال الثانى تمثل فى حملة فريزر سنة ١٨٠٧- تسعة فصول "منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى مستهل القرن العشرين تزاحمت على السلطان عبد الحميد الثانى أزمات سياسية وحربية أرهقته من أمره عسراً. وكان مرد بعض هذه الأزمات إلى نمو الروح القومية لدى بعض الشعوب البلقانية المتخلفة، وكان البعض الآخر من هذه الأزمات يرجع إلى تطلعات بعض الشعوب البلقانية لتوسيع أراضيها على حساب الممتلكات العثمانية، وكان البعض الثالث يعود إلى أطماع الدول الأوروبية الكبرى. -فيما عدا ألمانيا- فى الاستيلاء على ما تبقى للدولة من أقاليم وتوزيعها أسلاباً فيما بينها. وكانت شبه جزيرة البلقان هى المهاد التى نشأت فيها هذه الأزمات وتصاعدت. ولذلك أطلق على المناطق البلقانية صندوق الانفجارات النارية". (ص١٨٤١)

وتمثلت هذه الأزمات فى نظام حكم ألبانيا، تقسيم بلغاريا فى معاهدة سان ستفانو فى ٣ مارس سنة ١٨٧٨، قرار مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بتعديل حدود اليونان الشمالية مع الدولة العثمانية، الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ وأخطاء عبدالحميد السياسية قبل الاحتلال وأثناء المعارك.

ويرجع الدكتور الشناوى اهتمام بريطانيا البالغ بمصر للأسباب التالية: افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ وأهميتها بالنسبة لمستعمراتها، شرائها فى عام ١٨٧٥ لخمسى (٥\٢) أسهم القناة من الخديو إسماعيل، رغبتها فى تقسيم أملاك الدولة العثمانية، غزو فرنسا لتونس سنة ١٨٨١ واستمرار احتلالها، نمو مصالحها فى مصر للمحافظة على سداد القروض التى حصل عليها إسماعيل من رعاياها ما بين سنوات ١٨٦٢، ١٨٧٨.

وأمام الحقيقة الماثلة فى فداحة الاحتلال الإنجليزى لمصر وسوء تقدير السلطان عبد الحميد للأحداث التى كانت تمر بها مصر يقول المؤلف "لا مراء فى أن تخبط السلطان عبد الحميد الثانى فى سياسته تجاه المسألة المصرية وفى إصراره على جعلها مسألة داخلية لا تتدخل فيها الدول الأوروبية الكبرى جعله يتحمل نصيبه كاملاً فى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر، وهى المأساة التى حاقت به والدولة العثمانية ومصر وشعبها والخديو توفيق". (ص٢٢٨٤)

وقد عمد المؤلف كعادته فى الأجزاء الثلاثة السابقة، إلى الدفاع وتبرير تصرفات وأعمال السلطان عبد الحميد. وأن كشف هذا الدفاع أحياناً، حقيقة عبد الحميد التى لا يريد الدكتور الشناوى الاعتراف بها وهى تسلطه كقوله "شاهدت الدولة على يديه وهو يمارس الحكم الفردى المطلق ألواناً عديدة من الإصلاحات لم ير الشعب لها من قبل مثيلاً ... إن كل الخلاف بين عبد الحميد وخصومه كان ينحصر فى تمسك السلطان بالحكم الفردى المطلق وبالحكومة المركزية فى إستانبول

تحكم ولايات الدولة حكماً مباشراً وعدم ارتياحه للحياة الدستورية ... وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن عبدالحميد كان على حق فى تمسكه بوجهات نظره". (ص ص١٧٩٧، ١٨٠٣)

ويظهر أن الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى كان من المؤمنين بالحكم الديكتاتورى وبأسطورة المستبد العادل. إذ يقول فى تبرير تسلط السلطان العثمانى "فالسلطان عبد الحميد قد استعاض عن الحياة النيابية بحكم فردى مطلق مستنير. وقد أثبتت الأحداث فى تاريخ كثير من الدول أنها فى فترات نكساتها فى حاجة إلى هذا النوع من الحكم لتعويض تخلفها وما أصابها من اضمحلال أكثر من حاجتها إلى الحياة النيابية المتريثة المتأنية."! (ص١٧٩٨)

(٩)

# الأزهر جامعاً وجامعة

للأزهر مكانة فريدة فى قلب العالم العربى والإسلامى على مر الزمن. ومن الدراسات الجادة التى تناولت سيرة الأزهر عبر العصور، كتاب "الأزهر جامعاً وجامعة" للدكتور عبدالعزيز محمد الشناوى. وصدر فى جزأين.

يشتمل الجزء الأول على أربعة عشر فصلاً وزعت على أربعة أقسام تناولت: الأزهر جامعاً فى العصر الفاطمى والأيوبى ودولتى المماليك البحرية والشراكسة والدولة العثمانية، الأزهر جامعة فى ذات العصور، الأزهر والحكم العثمانى، الأزهر والعالم الإسلامى.

أما الجزء الثانى فقد ضم ثلاثة عشر فصلاً، قسمت إلى ثلاثة أقسام اشتملت على: موقف الأزهر من حملة نابليون ومن الانقلابات السياسية والثورات الشعبية وحملة فريزر، موقف الأزهر من محمد على وموقف الأخير من علمائه، الأزهر بعد تجميد دوره السياسى ونظم تعليمه إبان حكم محمد على.

وعن الأزهر كجامع، فقد اهتم بناته منذ اليوم الأول لإقامة

صلاة الجمعة به بالأذان على المذهب الشيعى الإسماعيلى كما فعلوا فى المساجد الأخرى. وقد تمتع طوال أربعين عاماً بالاهتمام البالغ بوصفه جامع الدولة، إلى أن أقيمت الصلاة بجامع الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٣هـ.

وتغير الوضع فى عهد صلاح الدين الأيوبى -السنى الشافعى- سنة ٥٦٧هـ، وهو يقيم صلاة الجمعة لأول مرة فى الجامع الحكمى بعد أن منعها فى الأزهر. فانطفأ نوره طوال الحكم الأيوبى أى طوال ثمان وتسعين سنة، بالإضافة إلى سبع عشرة سنة أخرى أيام حكم المماليك البحرية. إلى أن أعيدت الصلاة فى الأزهر سنة ٦٦٥هـ بفضل نائب السلطة الأمير عزالدين ايدمر الحلى، فى حكم الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى.

ومنذ أن قضت الدولة العثمانية على الدولة المملوكية، وسقطت فى يدها سنة ١٥١٧، خبا الضوء عن البلاد أربعة قرون بانتقال الخلافة الإسلامية منها إلى إستانبول وأصبحت مصر ولاية من الولايات العثمانية. وعلى الرغم مما تعرضت له مصر من مآس، فقد حافظ الأزهر على الطابع العربى لمصر كما يقول الدكتور الشناوى ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: عدم تدخل العثمانيين فى شئون الأزهر، الاستقلال المالى للأزهر، المركز الانفرادى للأزهر، التحام الأزهر بالجماهير، قيام الزعامة الشعبية فى علماء الأزهر، احترام العثمانيين العميق للأزهر وعلمائه.

وفى ظل الاحتلال العثمانى، أنشئ منصب شيخ الجامع الأزهر لأول مرة، حيث اهتم صاحبه بتجديد وإضافة منشآت جديدة للجامع.

أما الأزهر كجامعة، فقد أخذ بعد ثلاث سنوات ونصف من افتتاحه، بنظام الحلقات الدراسية للمشايخ الذى سبق أن عرفه جامع عمرو وجامع ابن طولون. واتخذت الدراسة الدينية المذهب الشيعى منهجاً لها، ووجدت أيضاً دراسات حضرتها النساء. وعندما افتتح الحاكم بأمر الله، دار الحكمة سنة ٣٩٥هـ وأولاها رعايته كان ذلك ضربة قللت من مكانة الأزهر.

ويقتبس صلاح الدين الأيوبى من موطنه ببلاد الشام، فكرة إقامة مدارس دينية بلغت خمساً وعشرين. وبذلك أبعد الضوء عن الدراسة فى الأزهر طوال حُكمه.

وشاءت الأحداث العالمية التى حاقت بالعالم الإسلامى إبان حكم المماليك أن تكون مصر ملتقى العلماء بعد سقوط بغداد ثم الأندلس. وظل الأزهر سبيل وملتقى علماء العالم الإسلامى، فقدم إليه ابن خلدون ومحمد تقى الدين الفاسى بالإضافة إلى شوامخ العلماء المصريين. وبذلك تبوأ الأزهر مرة أخرى زعامة العالم الإسلامى الفكرية. وأطلق المؤلف على هذه الحقبة "العصر الذهبى للأزهر فى التاريخ المعاصر".

ومنذ أن استبدل الحكم العثمانى بالمذهب الشافعى المذهب الحنفى، فقد كثر الإقبال على دراسته وظل الأزهر يؤدى دوره العلمى.

وعندما اتجه محمد على إلى الأخذ بالنهضة الحديثة، وافتتح العديد من المدارس العليا بلغت أربع عشرة، تعرض الأزهر للمنافسة لحداثة منهاج الدراسة الجديدة والتى تختلف عن الدراسات الدينية، وعلى الرغم من ذلك فقد خدم الأزهر وعلماؤه وتلاميذه هذه المدارس العلمية الحديثة، ومن هؤلاء بدأت إيفاد أولى البعثات العلمية للخارج.

واعتبر الدكتور الشناوى أن ما حاق بالأزهر فى ظل حكم محمد على، وتجميده لنظم تعليمه واتجاهه إلى إنشاء مدارس عالية حديثة، أخطر ضربة منى بها الأزهر، تعادل فى نفس الوقت ما ابتلى به فى ظل حكم صلاح الدين الأيوبى.

ويقدم المؤلف آراء أربعة من المؤرخين المصريين، عن التعليم أيام محمد على وموقفه من الأزهر وهم: عبد الرحمن الرافعى، الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، محمد عبد الله عنان، الدكتور جمال الدين الشيال. وقام بالتعليق على آرائهم.

ولم يقتصر دور الأزهر على الجامع والجامعة، بل أدى رجاله دوراً بارزاً فى حياة مصر السياسية على مدى الأجيال. ولأهميته الدينية الفريدة فى العالم الإسلامى، اعتبره نابليون بمكانة بابوية روما. ولذلك أسرع منذ قدومه إلى مصر سنة ١٧٩٨ إلى استقطاب بعض كبار علمائه حين ضمهم إلى "ديوان القاهرة"، وتودد إلى علماء الأزهر وشاركهم بحضور الاحتفالات الدينية. "وقد أفصح بونابرت فى مذكراته عن البواعث التى أملت عليه التقرب إلى المشايخ علماء الأزهر.

فقال: إنهم زعماء الشعب المصرى، وإنهم ظفروا بثقة ومودة سكان مصر على بكرة أبيهم". (ص٣٤٣)

ومع ذلك فقد أقلق المشايخ والأزهر الاحتلال الفرنسى طوال وجوده، فرغم اندحار الثورة الشعبية الأولى فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ التى راح ضحيتها ثلاثة عشر شيخاً شنقاً وأربعة آلاف قتيل. رأينا كليبر يستعين بالعلماء للتوسط بينه وبين زعماء ثورة القاهرة الثانية سنة ١٨٠٠ من العثمانيين والمماليك، كما تعرض المشايخ والطلاب للاضطهاد وإغلاق الأزهر عقب اغتيال كليبر.

واستمر تدخل العلماء والزعيم عمر مكرم فى الاضطرابات التى حاقت بالبلاد نتيجة صراع المماليك على السلطة طوال خمس سنوات عقب رحيل الحملة الفرنسية حتى سنة ١٨٠٥ إلى أن استطاعوا تعيين محمد على والياً.

ويشير الدكتور الشناوى إلى تخاذل علماء الأزهر وعمر مكرم فى مواجهة حملة فريزر الإنجليزية، التى احتلت الإسكندرية سنة ١٨٠٧، وكان محمد على يحارب المماليك فى الصعيد. ولم يتحرك أحد إلا عقب انتصار أهل رشيد على الإنجليز. "ليس هناك سبب قوى لتفسير هذه السلبية التى اتسم بها موقفهم. وكل ما يمكن أن يقال هو مبررات لا ترقى إلى درجة السببية الجادة، مثل الانشقاق الذى دب بين صفوفهم بسبب ظاهرى هو تنافسهم على منصب ناظر الجامع الأزهر". (ص٦٠٥)

أما موقف الأزهر من محمد علي وموقف الأخير منهم. فقد كان الألباني أكثر ذكاءً من الذين أجلسوه على أريكة الحكم بعد أن تعهد لهم بالأخذ بمشورتهم لإدارة أمور البلاد. فأسرع إلى بث الشقاق والفتنة بين عمر مكرم ورجال الأزهر، وعاد يستغل انقسام العلماء ورغبتهم في تولى منصب ناظر الأزهر أو نظارة أوقاف الأمير عبد الرحمن كتخدا. وأبعد بعض العلماء وجردهم من امتيازاتهم المالية لإشرافهم على الأوقاف، ونفى عمر مكرم. فاستكان الجميع. و"أقتصر دور الأزهر على دوره التقليدى جامعاً تقام فيه الصلوات الخمس، وجامعة يتصدر علماؤه الحلق الدراسية فى رحابه يؤمها الطلبة الوافدون والمصريون، ويقيمون فى الأروقة المخصصة لهم". (ص٧٢٧)

والملفت للنظر أن الدكتور الشناوى قد اتهم عمر مكرم وعلماء الأزهر بالتخاذل فى مواجهة حملة فريزر (ص٦٠٤). فى حين أنه فى مؤلفه "عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية" - سلسلة أعلام العرب - يولية ١٩٦٧، يمجد دعوة عمر مكرم للشعب لنصرة رشيد حين اقتربت الحملة منها بالإضافة إلى قوله بعد الانتصار حين رفض نائب محمد على سفر حشود الجماهير "فلم يأبه عمر مكرم لهذا الرفض، وسافر المتطوعون جماعات وأفراداً لقتال جنود الحملة البريطانية". (ص١٨٩)!

والكتاب سيرة عطرة للأزهر ودوره فى مسيرة الحضارة الإسلامية.

# الأبحاث والمؤتمرات والندوات

لم يقتصر جهد الدكتور الشناوى على التدريس والتأليف. بل نشر مجموعة من الأبحاث فى المجلات المتخصصة. وقدم نقداً لكتابين. وشارك فى العديد من المؤتمرات والندوات كلما دعى إلى ذلك فى مصر والبلاد العربية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وما أكثر ما قدم من إنتاج فى هذا المجال لم يتح لصاحبه أن يصدر -أغلبه- فى كتاب. نعرض له هنا بكلمات سريعة لما أمكن الوقوف عليه.

# الفتح العثمانى لمصر

وهو أول بحث تاريخى كتبه الدكتور الشناوى فى حياته عندما كان طالباً فى السنة الثالثة بكلية آداب القاهرة سنة ١٩٣٣. ويقع فى ١٣٣ص فولسكاب. ويتكون من تسعة فصول.

الفصل الأول وعنوانه "الحكومات التى توالت على حكم

مصر منذ أقدم الأزمنة حتى الفتح العثمانى" وعناصره: الفراعنة. الخلفاء الراشدون. الدولة الأموية. الدولة العباسية. المماليك.

الفصل الثانى "مصر الإسلامية" الذى يعرض انتشار اللغة العربية فى ربوع مصر. انتشار الدين الإسلامى فى الديار المصرية. علاقة المماليك بالأقباط. مميزات تاريخ مصر الإسلامى. الحضارة الإسلامية فى مصر. الحياة الأدبية فى مصر. كيف صارت مصر مركز الحياة الأدبية. الحياة العقلية. الحياة الأدبية. الحياة الدينية والاجتماعية. الفنون فى عهد المماليك.

الفصل الثالث "حالة مصر الاقتصادية" ويتناول: استكشاف الوصول إلى الهند بحراً وتأثيره على ثروة مصر أولاً ومركز مصر الدولى ثانيا: إنكسار الأسطول المصرى سنة ١٥٠٩ أمام البرتغاليين. نتيجة تحويل التجارة. تأثير استكشاف طريق رأس الرجاء الصالح على مركز مصر الدولى. مسئولية تركيا فى عزلة مصر.

ويعرض الفصل الرابع "الدولة العثمانية": كلمة تمهيدية عن نشأتها. مقارنة بين نظم الدولة المصرية والدولة العثمانية. الوجهة الحربية للدولتين. الدولتان المصرية والعثمانية فى القرن السادس عشر. نوع العلاقات بين الدولة المصرية والدولة العثمانية.

ويحمل الفصل الخامس عنوان "نزاع السلطان سليم مع

أخويه وأركانه": الجند العثماني لا يتحرك ضد سليم في صراعه مع أبيه السلطان بايزيد. السلطان سليم (١٥١٣-١٥٢٠). أسباب فتوح السلطان سليم. العامل الديني. العامل السياسي. حرب السلطان سليم مع الدولة الفارسية، من هو الشاه إسماعيل الصفوى؟. أسباب الانتصار، سياسى وحربى.

الفصل السادس "السلطان قانصوه الغورى والسلطان سليم يصطدمان" ويناقش إرسال وفد تركى إلى مصر. خروج الجيش المصرى إلى سوريا. إرسال وفد مصرى إلى السلطان سليم. موقف الأمراء المماليك من السلطان الغورى. موقف بعض المدن السورية من السلطان الغورى.

أما الفصل السابع فيتحدث عن "الحرب": أسباب هزيمة مرج دابق سنة ٩٢١هـ. مقتل السلطان الغورى سنة ١٥١٦. الحوادث التى تلت المعركة. تسليم حلب. مبايعة طومان باى. هل كان فى نية سليم فتح مصر.

وتناول الفصل الثامن "الفتح العثمانى": منشور سليم إلى طومان باى. الحرب. دخول القاهرة. انتصار باهر للمصريين. طلب سليم الصلح. انتصار آخر للمصريين. الخيانة. التسليم. صلب طومان باى. أخلاق طومان باى.

والفصل التاسع والأخير "نتائج الفتح": الغزالى يطمع فى السلطنة بعد موت سليم لصغر ابنه سليمان. مقتل الغزالى. النظم العثمانية فى مصر. الحكم المحلى. كيف كانت ترسل

الخزنة –الجزية– إلى القسطنطينية. مصير الخلافة العباسية في مصر. مركز الخليفة في العالم الإسلامي المستقل عن مصر سياسياً. موقف السلطان سليم من المتوكل. مصير الخلافة الإسلامية.

وهذا البحث الأول الذى لم يطبع، استعان به صاحبه بعد ذلك في الستينيات وهو يدرس للطلبة مادة "حضارة مصر الحديثة" ونقل منه كثيراً!

# ما تكلفته مصر
# فى إنشاء قناة السويس

نشر هذا البحث فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالقاهرة -المجلد السادس سنة ١٩٥٧ - فى ٢٢ص من القطع المتوسط.

تناول فيه الدكتور الشناوى بصورة موجزة ما ورد فى رسالتيه للماجستير والدكتوراة عن مختلف مظاهر هذا الإنفاق فى عصرى سعيد وإسماعيل الذى تمثل فى:

أولاً: بذخ الوالى محمد سعيد فى الصرف على رحلتى معاينة المشروع، وعلى مجلة الشركة، وقبوله شراء ثلث الأسهم التى لم يستطع دى لسبس بيعها، بالإضافة إلى تسخير ستين ألف عامل شهرياً لأعمال الحفر مع نقلهم بمواصلات الدولة ومالاقاه العمال من مآس كلفت مصر الملايين من الجنيهات، وترك آلاف الأفدنة بدون زراعة فى الوقت التى حرمت أوروبا وخاصة إنجلترا وفرنسا من الأقطان الأمريكية بسبب الحرب الأهلية على الرغم مما عرضته إنجلترا على سعيد بزراعة أرض مصر بالقطن والتعهد بشرائه لمصانعها.

ثانياً: الرشاوى المبالغ فيها التى قدمها إسماعيل للسلطان

عبد العزيز الخليفة العثمانى ووالدته وحكومته، للوقوف إلى جانبه فى أزمته مع الشركة حين قرر إلغاء سخرة العمال، والتعويض الضخم الذى سدده للشركة مقابل إلغاء السخرة وإلغاء بعض الامتيازات واسترداد بعض الأراضى، وكذلك بيعه حصة مصر فى أسهم القناة لإنجلترا فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ وما قامت به إنجلترا بطريقة ماكرة من استرداد غالبية ما دفعته حين طالبت إسماعيل بفائدة نسبة ٥٪ للأسهم حتى سنة ١٨٩٤م التى تنازل عنها للشركة وتبين فى الحقيقة أن ما دفع فى شراء ١٧٧٦٤٢ سهماً مبلغ ١٤٣٠٩٨ جنيهاً وليس أربعة ملايين من الجنيهات التى قبضها الخديو إسماعيل.

بالإضافة إلى ما أنفقه إسماعيل على حفلات الافتتاح فوصلت مليوناً وأربعمائة ألف من الجنيهات.

وأوضح المؤلف أن هناك عاملين يسرا لدى لسبس الحصول ببساطة على امتيازات الحفر بمميزاتها الخطيرة والمجحفة، الأول "أن سعيداً لم يكن يقدر مصالح مصر تمام التقدير وأنه كانت تعوزه حصافة السياسى وبعد نظره" والثانى "الصداقة الوثيقة التى كانت تربط بين الرجلين. وقد برزت هذه الصداقة شكلاً وموضوعاً فى العقد". (ص٣)

# الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتى قناة السويس وأبريد الجديدة

بحث نشره الدكتور الشناوى فى حوليات كلية آداب القاهرة، المجلد الثانى والعشرين العدد الأول سنة ١٩٦٠. بلغت صفحاته ٩٣ص من القطع المتوسط.

وتناول العقبات التى أثارتها فرنسا أمام إنجلترا بعد سنة ١٨٨٢، فى الكونغو والنيجر ومدغشقر وفى جزر المحيط الهادى وساعدها فى ذلك المساندات الدولية العديدة.

وقد مكن فرنسا من توليها زعامة معارضة تصرفات الاحتلال، إن إنجلترا تعمدت تضليل أوروبا والدولة العثمانية بوعودها المتكررة بالجلاء ورغبتها فى تصفية صندوق الدين الدولى وحاجتها سنة ١٨٨٤ إلى قرض دولى لإنقاذ مالية مصر المتدهورة.

فتحركت فرنسا واحتلت فى يونية سنة ١٨٨٦ أبريد الجديدة، وهى عبارة عن ٣٧ جزيرة فى المحيط الهادى إلى شرق استراليا وتبتعد ٤٠٠ كيلومتر عن كالدونيا الجديدة المستعمرة الفرنسية بحجة واهية. وهذه الجزر تضم من زمن بعيد جاليات فرنسية وإنجليزية.

وتعمدت فرنسا الربط بين حلائها وتسوية موضوع قناة السويس. فأسرعت إنجلترا بالإتفاق معها فى نوفمبر سنة ١٨٨٧ على الموضوعين، وإن كانت السياسة الفرنسية قد نجحت فى المرحلة الأولى فإن الذكاء والدهاء الإنجليزيين كان لهما الغلبة فى النهاية عندما زجت بالدولة العثمانية فى اتفاقية القناة ورفضت الأخيرة الاتفاق فضغطت عليها فرنسا فتراجعت. ومع ذلك استمرت المشاكل بين فرنسا وإنجلترا إلى أن تم عقد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤.

# مذكرات
# فى حضارة مصر الحديثة

حاضر الدكتور عبد العزيز إبان انتدابه للتدريس بكلية آداب القاهرة فى الستينيات طلبة السنة الأولى قسم التاريخ عن "حضارة مصر الحديثة" وطبعت هذه المذكرات على الاستنسل وبلغت صفحاتها ١٩٩ص.

وتناول فيها موضوعين. الأول: الفتح العثمانى لمصر سنة ١٥١٧. والثانى: الاحتلال الفرنسى لمصر سنة ١٧٩٨.

ويركز الموضوع الأول على النظم العثمانية فى مصر، القضاء، الإدارة المالية، الزراعة والصناعة والتجارة وما أصابها، المجتمع فى مصر إبان الحكم العثمانى.

يقول المؤلف عن المنهوبات التى حملها السلطان سليم عند رحيله بخلاف الرهائن والعلماء والتجار والفقهاء والموظفين وأرباب الحرف "أخذ سليم معه أيضاً التحف والنفائس والكتب التى عثر عليها فى القلعة وقصور السلاطين والأمراء المماليك و لم تنج المساجد والزوايا والمبانى الأثرية من جشع هذا السلطان فاقتلع منها أعمدة الرخام وغيرها ثم أمر الجنود العثمانيين بالقبض على الناس وتسخيرهم فى حمل المنهوبات

وقد امتلأت السفن العثمانية بهذه المنهوبات وهكذا أفقر سليم، مصر حضارياً بجانب المساوئ التي جاءت في أعقاب الفتح العثماني لمصر". (ص ص١٣، ١٤).

وأرجع المؤلف التدهور الاقتصادي الذي حل بمصر إبان السيطرة العثمانية إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر وانقطاع مرور التجارة بأرض مصر.

وتحدث عن أثر السياسة العثمانية في عزل الولايات التي احتلتها عن العالم الخارجي "تدهورت أحوال البلاد في مصر في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن ضياع استقلالها السياسي ومرت بمصر فترة ركود وعزلة امتدت قروناً طويلة لم تشهد مصر لها من قبل مثيلاً". (ص١٣)

وانتقل إلى مجال الزراعة وما أصابها "ولم يكن للحكومة في مصر في العهد العثماني سياسة زراعية تستهدف زيادة الإنتاج أو استغلال الأرض استغلالاً زراعياً منظماً بل على العكس أرهقت الحكومة الفلاحين من أمرهم عسراً". (ص٢٦)

وانتقل الدكتور الشناوي إلى حركة علي بك الكبير وأشار إلى نتائجها "وكانت لحركة علي بك الكبير آثارها بالنسبة لمصر فقد أصبحت لمصر في العهد العثماني شخصية ممتازة واتصلت مباشرة بالسياسة الخارجية ... ولم يؤد فشل حركته ووفاته إلى استعادة الدولة العثمانية نفوذها المفقود في مصر بل ازداد الأمراء المماليك اعتزازاً بقوتهم وتجاهلوا الوالي العثماني ولم تعد قوة مصر الحربية تتمثل إلا في المماليك". (ص ص ٥٣، ٥٤)

والموضوع الثانى تناول: استبسال المصريين فى مقاومة نابليون والدفاع عن الإسكندرية، موقف المماليك ومعركة إمبابة، موقف الشعب من الاحتلال الفرنسى، الاحتفالات فى مصر فى عهد الاحتلال، القوى المتصارعة فى مصر بعد خروج الفرنسيين منها، عهد محمد على واحتكاره اقتصاد مصر الزراعى والتجارى وانهيار النظاميين، التصنيع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، توقف حركة التصنيع فى أواخر عهد محمد على وأسبابها، المواصلات فى مصر حتى عهد إسماعيل، الثراء الذى حل على مصر فى عهده من الاهتمام بزراعة القطن وتصديره إبان الثورة الأمريكية.

# تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية فى بريطانيا

بحث نشره الدكتور الشناوى فى حوليات كلية آداب القاهرة. المجلد الثالث والعشرين، فى جزأين، الأول فى مايو سنة ١٩٦١، والثانى فى ديسمبر من نفس السنة. وقد بلغ الأول ١٥٤ص من القطع المتوسط والثانى فى ٤٧ص من نفس القطع.

وتناولا ما أصاب العلاقات الدولية بين دول أوروبا وخاصة فرنسا وإنجلترا عقب احتلال الأخيرة مصر سنة ١٨٨٢، وسيطرتها على مقدرات البلاد، واستبعادها النفوذ الأوروبى من الساحة المصرية مما أثار حفيظة الحكومة الفرنسية فتعمدت الأخيرة إحراج بريطانيا فى كل فرصة.

وتعرضت مصر سنة ١٨٨٤ لأزمة مالية شديدة عقب الاحتلال لدرجة بلغت عدم إمكانية سداد مرتبات الموظفين الإنجليز، فاقترح القنصل العام البريطانى على الحكومة الاستيلاء على إيرادات صندوق الدين وقد كان. وبعدها طلبت إنجلترا من الدول المشتركة فى الصندوق تعديل قانونه وعقد قرض دولى، فثارت الدول المعنية واستغلت فرنسا الأزمة وطالبت الاحتلال بالجلاء وحيدة قناة السويس.

وتم عقد مؤتمر باريس الدولى فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥، واستمرت جلساته متداولة إلى أن انتهت فى ١٣ يونية سنة ١٨٨٥ بالاتفاق على كيفية إستخدام قناة السويس لكافة الدول مع الاقتراح بإجراء مشاورات ثنائية بين فرنسا وإنجلترا.

وتتابعت الأحداث الدولية بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية إلى أن تم التفاهم بين الخصمين المتصارعين بالاتفاق الودى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤.

وقد تابع البحث بجزأيه كافة ما دار فى المؤتمر من مقترحات ومناقشات واتفاقيات.

# حادث جريدة البوسفور اجيبسيان [ البوسفور المصرى ]

## – أزمة سياسية بين مصر وفرنسا فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى لمصر –

بحث نشره الدكتور الشناوى فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد التاسع سنة ١٩٦٢، فى ٢١٣ صفحة من القطع المتوسط.

ازداد النفوذ الفرنسي -دون ماعداه- فى مصر إبان عهد الوالى محمد سعيد، بموافقته على مشروع قناة السويس سنة ١٨٥٤ وبلغ الذروة إبان عهد الخديو إسماعيل. إلى أن بدأ النفوذ الإنجليزى فى التدخل فى أواخر أيام حكم إسماعيل خاصة بعد شراء بريطانيا حصة مصر الكبيرة من أسهم القناة من الخديو، وكذلك استغلالها العمل على ضمان أموال رعاياها التى اقترضها إسماعيل.

وبطبيعة الحال أصبحت بريطانيا عضواً فى صندوق الدين مع الدول الأخرى، لضمان سداد مصر لديونها للدول الأعضاء. وكانت فرنسا وإنجلترا أهم عضوين مما دفعهما للعمل سوياً ومطالبة السلطان عبد الحميد بعزل إسماعيل وتولية ابنه توفيق.

ومنذ أن احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ وبسطت سيطرتها على البلاد، وبدت الغلبة لقنصلها العام دون القناصل الآخرين، فتعمدت فرنسا إثارة المشاكل أمامها داخل وخارج مصر وقد نجحت فى استغلال كل الظروف.

ولما كانت الامتيازات الأجنبية مطبقة فى مصر فى تلك الفترة، والبلاد تعج بمختلف الجاليات ذات الأنشطة المتعددة، فكان لها العديد من الصحف بلغاتها المختلفة.

ومن الطبيعي أن ينعكس غضب فرنسا حكومة وشعباً على الاحتلال البريطانى، وما خسرته من انحسار نفوذها فى مصر عن الرعايا الفرنسيين المقيمين فى مصر وخاصة لدى الذين يستطيعون التعبير عن ذلك فى صحافتهم، وكانت الصحف الفرنسية أكثر الصحف الأجنبية عدداً فى ذلك الوقت.

وتقوم جريدة "البوسفور اجيبسيان" بتوضيح مدى سيطرة نفوذ القنصل العام البريطانى على كل الأمور فى مصر وكيف انتشر الموظفون الإنجليز بكثرة لا توصف فى رئاسة المصالح بمرتبات خيالية لبسط قبضتهم على البلاد.

وواصلت الجريدة حملاتها وتنديدها بكل الأخطاء التى وجدتها، وهاجمت وكيل وزارة الداخلية الإنجليزى وشنت حملة ضارية على نوبار باشا رئيس مجلس النظار لموافقته على إخلاء السودان، وتابعت نشرها لأحداث ثورة السودان وسقوط الخرطوم واغتيال غوردن باشا الإنجليزى قائد حملة استرداد السودان فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ على أيدى الدراويش.

ونشرت الجريدة منشور المهدى الذى أذاعه فى ٤ أبريل سنة ١٨٨٥ لحمل راية الجهاد الدينى لتخليص مصر من الإنجليز.

وهنا لم يحتمل القنصل العام الإنجليزى الأمر فاتصل بحكومته فى لندن، التى وافقته على غلق الجريدة وطلب من نوبار باشا التنفيذ وتم ذلك فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٥.

وهددت حكومة فرنسا وثارت صحفها، وطالبت نوبار بتسوية ودية مشروطة. فالتجأ توفيق للدولة العثمانية وأيدت موقفه فى ٢١ أبريل ١٨٨٥. وهددت الحكومة الفرنسية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وكرر توفيق اتصاله بالدولة العلية، ورفض وزير الخارجية الفرنسية تدخل الباب العالى لأن الأمر لا يتعدى أنها مسألة داخلية بين حكومة مصر وحكومة فرنسا.

وهنا تخلت إنجلترا عن مساندة نوبار باشا، وتدخلت الحكومة الإنجليزية لتسوية الأمر مع الحكومة الفرنسية لإعادة فتح الجريدة واعتذار نوبار. فتوجه الأخير لدار قنصلية فرنسا فى ٣ مايو سنة ١٨٨٥ معتذراً وأعيد فتح الجريدة.

وعلى الرغم من إعادة فتح جريدة "البوسفور أجيبسيان" فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ بعد الأزمة الدولية، فلم تتوقف عن منهجها العدائى للاحتلال مما اضطر القنصل العام الفرنسى -الذى حماها فى أزمتها- إلى إنذارها للتخفيف من حدتها. وفى النهاية لم تستطع إدارة الجريدة تغيير أسلوبها الذى

سارت عليه فى الفترة الأخيرة، فتوقفت عن الصدور.

ويشير الدكتور الشناوى إلى أن الجريدة لم تهدف من حملاتها العنيفة على الاحتلال الإنجليزى وأعوانه مصلحة مصر وحثه على الجلاء، بل كانت تستهدف فى الحقيقة إعادة النفوذ الفرنسى لما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢.

# دراسات في تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر

محاضرات ألقاها الدكتور عبد العزيز الشناوى على طلبة السنة الرابعة قسم التاريخ بكلية آداب القاهرة سنة ١٩٦٤، وبلغت صفحاتها ٢٠١ صفحة فولسكاب.

اشتملت على الثورة الفرنسية، نابليون بونابرت، الحكومة الدولية من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٢٥، العهد الرجعى فى أوروبا -فرنسا. بلجيكا. بولندا-، السياسة الخارجية لفرنسا فى عهد لويس فيليب ونابليون الثالث، الحروب الفرنسية حتى سنة ١٨٤٨، المسألة الشرقية بأدوارها الثلاثة -الأول ثورات الولايات العثمانية فى أوروبا سنة ١٨٢٥ والثانى الأزمة المصرية العثماينة سنة ١٨٤١ والثالث حرب القرم سنة ١٨٥٣ وما تبعها من مؤتمرات آخرها مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ لحل الأزمة الشرقية-، الوحدة الإيطالية حتى سنة ١٨٥٩، الاتحاد الألمانى.

وقد قدم المؤلف تحليلاً للأهداف البعيدة التى رمى إليها نابليون بونابرت عند كتابته لمذكراته فى سجن سانت هيلانة منذ يونية سنة ١٨١٥ حتى وفاته سنة ١٨٢١. "والمدة التى قضاها نابليون فى منفاه بسانت هيلانة مهمة جداً وليست

أهميتها من الناحية الإنسانية فقط ولكن لها أهمية سياسية على الأخص بالنسبة لتطور الحوادث فى فرنسا فى القرن التاسع عشر ... فإنه نظم حياته فى سانت هيلانة نحو غاية معينة هى تمهيد الأفكار فى فرنسا لإحياء الإمبراطورية الفرنسية من جديد إذ أنه لم يطرح الأمل فى أن فرنسا ستسلم قيادتها لأسرة نابليون مرة أخرى فبذل كل ما فى وسعه بواسطة إملاء تاريخ حياته وبواسطة أحاديثه على خلق الجو الصالح لعودة الإمبراطورية النابليونية.

وقد نجح نابليون إلى حد كبير فى خلق هذا الجو الصالح فى أوروبا عامة وفي فرنسا خاصة وسيتكون فيها حزب نابليونى يقوى شيئاً فشيئاً ويعمل على إعادة أسرة بونابرت إلى الحكم وقد تحقق ذلك فعلاً حين تولى لويس نابليون حكم فرنسا فى ديسمبر ١٨٤٨.

وهكذا لم يقض نابليون وقته فى جزيرة سانت هيلانة كما يزعم الكثيرون يأكل ويشرب ويتشاجر مع حاكم الجزيرة الإنجليزى الفظ الغليظ القلب ولكنه كان يعمل فى صمت لتحقيق هدف سياسى بعيد". (ص ص٦٨، ٦٩)

# الوحدة العربية
# فى التاريخ الحديث والمعاصر

محاضرة ألقيت فى مؤتمر عقدته وزارة التعليم لمفتشى العموم والمفتشين الأوائل ومفتشى المواد الاجتماعية بالتعليم الثانوى، فى مبنى كلية آداب الأسكندرية فى الفترة من ٣ إلى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٣.

نشرت فى مجلة "مرآة العلوم الاجتماعية" المجلد السابع، العدد الأول. ديسمبر سنة ١٩٦٣. وأعادت دار المعارف نشرها فى ٥٦ ص من القطع المتوسط والأخيرة التى نعتمد عليها فى هذه الأسطر.

تناول فيها الدكتور الشناوى، نظام الحكم العثمانى لولاياتها العربية، وكيف عزلت عن العالم الخارجى طوال ثلاثة قرون بعد فشلها فى القضاء على السيطرة البرتغالية على البحار العربية، ورأى أن للحكم العثمانى مضار وفوائد. وهذه الفوائد تمثلت فى بقاء اللغة العربية والأوضاع الداخلية.

وعمد إلى تفنيد ادعاء بمجموعة من المؤرخين بأن محمد على وابنه إبراهيم رغبا فى إقامة وحدة للناطقين بلغة الضاد، ورأى أن محمد على لم يهدف إلا فى إقامة ملك لأبنائه وأحفاده.

ومع اتجاه دول أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لاحتياح الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية بعد اضمحلال وانهيار الدولة، ظلت الهيمنة الدينية للخليفة العثمانى باقية، ومن أمثلة ذلك دعوة الخليفة الأمم الإسلامية للجهاد لنصرة المصريين عندما غزاها نابليون. فأتاها الرجال من الحجاز ومن درنة بطرابلس الغرب، ورأى الدكتور الشناوى فى ذلك تأكيد للوحدة العربية.

وقد أعقب تدخل الاستعمار فى الولايات العربية، ظهور عدة حركات دينية وسياسية وانفصالية عديدة تدعو للانسلاخ من جسم الدولة العثمانية.

وتطرق المؤلف إلى رأى الباحثين، المتضمن تسوية سنتى ١٨٤٠، ١٨٤١ -عقب تدخل الدول الأوروبية ضد أطماع محمد على التوسعية- أسفرت عن تمتع مصر باستقلال ذاتى دون الولايات الأخرى فاتجهت إلى السودان وابتعدت عن العرب، إلى أن حل بها الإنجليز سنة ١٨٨٢ فانقطعت صلتها بالعرب.

لكن حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ "كان لها الفضل الأكبر فى نقل مصر شعباً وحكومة إلى النطاق العربى لأنها كانت قد انعزلت إلى حد ما عن الحركة القومية". (ص٣٦)

وانتقل الدكتور الشناوى إلى ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ودورها فى إرساء الوحدة العربية، ومساندتها للحركات التحررية، والوحدة مع سوريا والاتحاد مع المملكة المتوكلية اليمنية سنة

١٩٥٨. ورأى أن انفصال سوريا سنة ١٩٦١ "نكسة أخلاقية استندت إلى أساليب ملتوية من الخداع والغدر". (ص٥٠)، وأن طلب ثورة اليمن سنة ١٩٦٢ مساعدة مصر التى "أستطاعت تحقيق معجزة عسكرية فى القرن العشرين أذهلت الخبراء والمراقبين العسكرين الأجانب ... ولقد عاش الرئيس ناصر ثورة اليمن بعقله وقلبه وروحه يمدها بالمساعدات دعماً لهذه الانطلاقة التحررية الثورية". (ص ص٥٥، ٥٦)

والملفت للنظر أن الدكتور عبد العزيز الشناوى لم يقيم تقييماً علمياً أحداثاً كثيرة تناولها فى محاضرته منها على سبيل المثال الأحداث الحقيقية التى يعلمها عن انفصال سوريا وكذلك الحقيقة المرة التى لابست دخول الجيش المصرى اليمن.

# الخطط التوفيقية لعلى مبارك

بحث وعرض ونقد لأشهر مؤلفات على مبارك، نشر فى مجلة "تراث الإنسانية" عدد نوفمبر سنة ١٩٦٦.

قسم إلى جزءين، تناول الأول مكانة علىمبارك فى تاريخ مصر القومى وطفولته المشردة ودراسته وبيان مؤلفاته الاثنى عشر دون الخطط. والجزء الأخير انصب على موسوعة الخطط ذات الأجزاء العشرين، وملامحها العامة ومصادرها ومراجعها وتقييمها كما استعرض أجزاءها.

فمدينة القاهرة ذات الأجزاء الست بكل ما حفلت من شوارع وأبنية ومساجد وأسبلة ومدارس وحمامات حازت من الدكتور الشناوى على سبع صفحات، فى ذات الوقت اهتم بالإسكندرية -بلده- صاحبة الجزء السابع فتناولها فى ست صفحات! أما بقية القطر بالأجزاء العشرة اقتصرت على ثلاث عشرة صفحة.

وقد أخذ الدكتور عبد العزيز الشناوى على مؤلف موسوعة الخطط مأخذين هما التكرار والاستطراد. وعلى الرغم من ذلك فقد رفع من مكانته وبراعته فى التأليف "ومثل هذه المآخذ لا تقلل من القيمة العلمية لهذه الموسوعة". (ص٤٤)

# الهاشميون وقضية فلسطين

أحد الأسباب التي استلفتت نظر الدكتور الشناوى كتاب "الهاشميون وقضية فلسطين تأليف الدكتور أنيس صايغ" الذى قدم له عرضاً ونقداً فى مجلة "الكتاب العربى - عدد ٣٦ بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧"، أنه مرجع هام فى رسالة الدكتور حسن صبرى الخولى التى أشرف هو عليها!

والكتاب يتناول موقف قيادات الأسرة الهاشمية -الملك حسين بن على، وولداه الملك فيصل الأول والملك عبد الله وحفيده الأمير عبد الإله- من القضية الفلسطينية منذ نشأة الحركة الصهيونية فى نهاية القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٥١.

وتركيز المؤلف فى كتابه على الملك عبد الله الذى اهتم بالقضية الفلسطينية من منطلق تحقيق أحلامه فى إقامة دولة سوريا الكبرى التى تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن والجزء العربى من فلسطين، مما أدى إلى تعاونه مع الإنجليز الذين أنشئوا الإمارة ليتولى رئاستها وتفاهم مع اليهود فاستغله الطرفان وباءت أحلامه بالفشل وانتهت حياته بالاغتيال. هذا المنهج دفع الدكتور الشناوى إلى مطالبة المؤلف بتغيير عنوان الكتاب ليصبح "عبد الله بن حسين وقضية فلسطين"!

واعتبر الدكتور الشناوى الكتاب "من المراجع القيمة التى تعالج التأريخ العربى الحديث فى جدية وموضوعية وأصالة وينم عن مجهود ضخم، ونعتقد أن هذا الكتاب سيفرض نفسه على المكتبة العربية أحقاباً طويلة يستقى منه الباحثون مادة علمية غزيرة". (ص٣٧)

ومأخذان أخذهما الدكتور الشناوى على المؤلف .. الأول "يعوز الكتاب أن يذيل بملاحق عن وثائق أشار إليها المؤلف فى سياق البحث ويتعذر على القارئ الوصول إليها".

والثانى أن "المؤلف بوجه عام عنيف بل مسرف فى عنفه وهو يتعرض للهاشميين فهو يذكر مسائل لا تمت بصلة إلى قضية فلسطين مثل هروب الأمير عبد الله الوصى على عرش العراق فى ٢ من أبريل ١٩٤١ وهو مرتد ثياب امرأة وجلوسه على أرض سيارة وزير أمريكا المفوض بين قدمى الوزير وزوجة الوزير وسارت بهم السيارة من بغداد إلى مطار الحبانية، وغيرها ... وكنا نود أن ينأى قلم المؤلف عن هذه المسائل وأمثالها ويحصر بحثه فى المسائل العامة حتى لا يتهم بالتحامل على الهاشميين فى كل صغيرة وكبيرة. وعزيز على الناقد المحايد أن تلحق هذه المظنة بالكتاب وهو بحث موضوعى ممتاز. لقد وصف المؤلف فى نفس الفصل السابع عبد الله بأنه الحليف المزمن لبريطانيا، ونعتقد أن لفظة عميل هى أكثر انطباقاً عليه وأقرب إلى الدقة من كلمة حليف." (ص٣٤)

١- دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني.

٢- صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر.

بحثان قدمهما الدكتور الشناوى فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ في الندوة الدولية لتاريخ القاهرة -مارس أبريل ١٩٦٩- ممثلاً لجامعة الأزهر.

طبعا فى مطبوعات الندوة، الأول بلغت صفحاته ٦١ص من القطع الكبير، والثانى صدر فى ٢٢٩ ص من نفس القطع.

قام المؤلف بنشر البحث الأول فى كتابه "الأزهر جامعاً وجامعة" الجزء الأول، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ فى فصلين. حمل الفصل التاسع عنوان "الأزهر إبان الحكم العثمانى"، وحمل الفصل الحادى عشر عنوان "الأزهر جامعاً وجامعة فى العصر العثمانى"

وعندما أصدر الدكتور عبد العزيز الشناوى الجزء الثانى من كتابه "الأزهر جامعاً وجامعة" فىطبعته الأولى سنة ١٩٨٤. ضم البحث الثانى فى عدة فصول بين الخامس عشر حتى التاسع عشر.

# المراحل الأولى للوجود البرتغالى فى شرقى الجزيرة العربية

بحث قدمه فى مؤتمر دراسات تاريخ شرقى الجزيرة العربية الذى عقد فى الدوحة بدولة قطر فى الفترة من ٢١ حتى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦.

وقد قام اتحاد المؤرخين العرب -لجنة تدوين تاريخ قطر- بنشر البحث فى المجلد الثانى المتضمن أبحاث المؤتمر، حيث بلغت صفحاته تسعين صفحة من القطع الكبير.

أشار الدكتور الشناوى إلى وصول حملة البرتغاليين الثانية والناجحة بقيادة فاسكو دى جاما ذات السفن الأربع سنة ١٤٩٧ إلى سقالة أول ميناء إسلامى فى شرقى أفريقيا بعد مروره حول طريق رأس الرجاء الصالح. وانتقال الحملة عبر مدن عديدة إلى مالیندى التى وصلها فى مارس سنة ١٤٩٨. حيث أجبر حاكمها على إمداده ببحارة ومرشد ليدله إلى الهند. وكان مرشده أحمد بن ماجد الذى أوصله إلى ثغر كاليكوت فى الثامن عشر من مايو سنة ١٤٩٨.

واعتمد البرتغاليون فى حملتهم على الوثائق والمعلومات البحرية والتى سبق أن حصل عليها جواسيسهم اليهود، الذين

جاسوا بلاد الأندلس ومصر والهند قبل عشر سنين بوصفهم تجاراً من المسلمين يجيدون التحدث باللغة العربية.

وساند البابوات فى روما أهداف البرتغال لإنشاء امبراطورية فى الهند والمناطق الإسلامية المجاورة، لربط هذه المناطق بأوروبا الغربية للاستفادة من التجارة الشرقية ومنع مرورها بالبلاد العربية. لتحطيم اقتصادها والتعاون مع الحبشة ضد جيرانها المسلمين وطرد المسلمين من الأملاك التى ستحتلها البرتغال أسوة لما حدث فى غرناطة سنة ١٤٩٢، وكذا تنصير من يخضع للاحتلال.

ويخلص مؤلفنا إلى أن "حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية لم تكن حركة علمية خالصة كما تقرر معظم المصادر والمراجع الأوروبية، وإنما كانت فى لحمتها وسداها حركة سياسية واقتصادية واستعمارية كانت شرقى الجزيرة العربية وجنوبها والهند والبحار الشرقية من المناطق الأولى فى العالم التى تعرضت لشرورها، كما أنها كانت فى ذات الوقت حركة صليبية تدفعها روح صليبية عنيفة ومسرفة فى ضراوتها ضد المسلمين". (ص٦٢٠)

وأشار الدكتور الشناوى إلى تعدد الحملات العسكرية البرتغالية لإنشاء المحطات التجارية والقواعد العسكرية فى مناطق الاحتلال، واهتمت بمنطقة شرقى الجزيرة العربية. فسقطت سقطرى وخرب ساحل عمان سنة ١٥٠٦، وتبعها مسقط وهرمز ولم تخمد ثورات هرمز إلا بعد أن قمعت

ثورتها الأخيرة سنة ١٥٢١ بضراوة. وأخيراً سقطت البحرين سنة ١٥٢١.

وأوضح البحث أسباب تفوق الاحتلال ونتائجه، وكذلك موقف الدول الإسلامية الثلاث الكبرى المجاورة وهى المماليك الشراكسة فى مصر والشام والدولة الصفوية فى فارس والدولة العثمانية.

يفصل المؤلف استهداف السلطان سليم العثمانى إضعاف الدولة الصفوية لأسباب مذهبية وكيف احتل مصر سنة ١٥١٧. بالإضافة إلى عدم اهتمامه ومن خلفه من سلاطين الدولة بالخطر البرتغالى حيث اهتموا بفتوحاتهم فى أوروبا.

وعلى الرغم من أن الدكتور الشناوى يكرر كلما كتب عن نتائج احتلال آل عثمان لمصر سنة ١٥١٧ أن السلطان الغورى قد خلف للسلطان سليم تركة مثقلة، إلا أنه يعترف "لا جدال فى أن السلطان سليمان المشرع يتحمل مسئولية كبيرة لأنه تباطأ سنوات طويلة فى إرسال القوات العثمانية إلى البحار الشرقية لمحاربة البرتغاليين ... وتعاقبت أحداث هامة كانت تجعل تدخله حربياً فى هذه الأقاليم "ضرورة إسلامية" و"ضرورة قومية". ففى الوقت الذى كان منصرفاً بقواته إلى الجبهات الأوروبية كان البرتغاليون يدعمون مراكزهم فى الشرق العربى والإسلامى، وكان موقف العرب والمسلمين فى تلك البقاع يتدهور من سيئ إلى أسوأ". (ص ص٦٧٢، ٦٧٣)

وقد انتبه سليمان المشرع أخيراً إلى الوضع السياسى فى

شرقى الجزيرة العربية فأرسل حملات من السويس إلى اليمن والهند سنة ١٥٢٦ وفشل فى احتلال عدن، وتبعها بحملة سنة ١٥٣٨ احتلت عدن وإن فشلت في دخول الهند. فرد عليه البرتغاليون بحملة سنة ١٥٤١ اتجهت إلى السويس و لم تدخلها بل خربت كل ما فى طريقها.

حاول البرتغاليون استرضاء الدولة العثمانية مرتين سنة ١٥٤١، سنة ١٥٤٤ ولكن باءت محاولتهم بالفشل. واستمرت الاشتباكات بين الدولتين فى عدة معارك.

ويختتم الدكتور الشناوى دراسته بنتيجة تجاهل آل عثمان للوضع السياسى الجديد فى المنطقة العربية بظهور البرتغاليين "على هذا النحو كان موقف الدولة العثمانية من الوجود البرتغالى فى شرقى الجزيرة العربية حتى الخمسينيات من القرن السادس عشر. وجاء تدخلها متأخراً جداً بعد أن كان البرتغاليون قد وطدوا مراكزهم فيها طوال نصف قرن واشتدت قبضتهم عليها". (ص٦٨٧)

# الإمبراطورية العثمانية في عصر الضعف

كلفت وزارة التعليم والبحث العلمى، والشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" الدكتور عبد العزيز الشناوى، بتاريخ ١٠ من يونية سنة ١٩٨٤ بإعداد ثلاثة بحوث باللغة العربية لنشرها فى سلسلة "الحضارة والثقافة فى الإسلام". فقدم بحثاً واحداً فقط و لم يمهله القدر ليفى بما وعد ونطالع النسخة الخطية.

يقع البحث فى ثلاثة عشرة صفحة من القطع الكبير، اشتمل على تمهيد وثلاث فترات. أدت إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية وامتدت إلى عدة قرون حتى انهارت على أيدى الحلفاء سنة ١٩٢٢ بعد أن اتفقوا فيما بينهم قبل أن تضع الحرب أوزارها على اقتسام كافة ممتلكاتها وحتى عاصمتها.

ويحدد المؤلف فترات الاضمحلال التى تردت فيها الدولة بعد فترة السلاطين السبعة العظام الذين توسعوا كثيراً ورفعوا هامة الإسلام حتى مشارف فيينا.

فالفترة الأولى بدأت على عهد السلطان سليم الثانى ابن سليمان المشرع سنة ١٥٦٦ وانتهت حتى بداية حكم سليم

الثالث سنة ١٧٨٩ حيث تكالبت الأحداث الداخلية والخارجية على الدولة. حين أصبح السلاطين ألعوبة فى أيدى الحريم والطواشية واستتبع انغماس الإنكشارية -وهم عماد الدولة العسكرية- فى الحياة المدنية إلى الهزائم المتلاحقة لجيوش الدولة فى فارس وفى الحروب التى شنتها الروسيا والنمسا عليها ودول أوروبية أخرى.

وانتقل الدكتور الشناوى إلى المرحلة الثانية من ضعف الدولة "بدأت هذه الفترة منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الانقلاب الدستورى (سنة ١٩٠٨) وجمعت بين عناصر الضعف وملامح القوة رغم أن طابع الضعف كان أكثر بروزاً من مظاهر القوة". (ص٣)

تولى الحكم خلال هذه الفترة سبعة سلاطين، جمعت بين مصلح ومستبد ومبذر. ويرجع أسباب ضعف الدولة فى هذه المرحلة إلى الحروب الدفاعية التىخاضتها الدولة ضد الثورات القومية والدول الأوروبية التى ساندت هذه الثورات والداعية لاستقلالها واستقطاع أملاك الدولة العثمانية وإرجاعها لأصحابها. وقد دفع كثرة الإنفاق الحربى إلى الاستدانة الخارجية لأول مرة سنة ١٨٥٤ إبان حرب القرم، واستمرار الأستدانة وإسراف السلاطين فلم تتمكن الدولة من السداد لمدة خمس سنوات إلى أن أعلن إفلاس الحكومة سنة ١٨٧٥. واضطر السلطان عبد الحميد الثانى سنة ١٨٧٧ قبل مرور عام من توليه الحكم لمواجهة روسيا فى حربها الضروس. "واضطر عبد الحميد لعقد هدنة وفرضت الروسيا معاهدة

سان ستفانو (مارس ١٨٧٨) ... فكانت المعاهدة ضربة أليمة للإمبراطورية وإذلالاً لعبد الحميد ... واعترضت الدول الأوروبية الكبرى على المعاهدة ... لإنفراد الروسيا بالمكاسب ... وجعلت معاهدة برلين (يولية ١٨٧٨) موقف الإمبراطورية أكثر سوءاً من موقفها في معاهدة سان ستفانو. وكانت بمثابة مجزرة للإمبراطورية." (ص٨)

واستمرار الدولة في الاستدانة، التي بلغت جملتها مائتى مليون جنيه. دفع عبد الحميد بعد الاتفاق مع الدائنين إلى إنشاء "مجلس الدين العام" فى ديسمبر سنة ١٨٨١ وتساقطت فى عهده ولايات إسلامية عديدة فى أيدى إنجلترا وفرنسا واشتعلت الحرب اليونانية سنة ١٨٩٧ ومشكلة كريت. وبالرغم من كل تلك الكوارث احتضن عبد الحميد حركة الجامعة الإسلامية للضغط على الدول الأوروبية.

وأطلق الدكتور عبد العزيز على الفترة الثالثة من ضعف الدولة "انحلال الإمبراطورية وسقوطها" حين بدأت سيطرة العسكريين على حكم البلاد سنة ١٩٠٨ وخلع عبد الحميد من على العرش فى أبريل سنة ١٩٠٩ وتعرضت الدولة لحروب دولية وفرض عليها معاهدة سيفر (١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠) واقتسم الحلفاء أملاكها، وقاوم الوطنيون بقيادة مصطفى كمال، فاضطر الحلفاء لعقد مؤتمر لوزان وعقدت المعاهدة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ وشروطها أخف وطأة من سابقتها مع الاعتراف بالدولة المستقلة ذات سيادة على معظم أقاليم جمهورية تركيا التى تولاها مصطفى كمال. "وهكذا مرت فى هدوء الأيام الأخيرة

فى حياة الإمبراطورية المجيدة بعد ٦٤٠ سنة من قيامها. وانتقلت من مسرح التاريخ إلى كتبه". (ص١٢)

والبحث يعد فى الإجمال موجزاً ولم يقدم جديداً عن ما طالعناه فى نهاية كتاب "أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ج١ ط ١٩٦٩" وفى "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها بأجزائها الأربعة". وقد تعمد الدكتور الشناوى ألا يشير إلى تسلط السلطان عبد الحميد وإنفاقه الرهيب على مخابراته. كما لم يشر إلى الأسباب الداعية إلى عزله.

# أروقة الأزهر قطعة من تاريخه ومظهر لانفتاحه على العالم الإسلامي عبر تاريخه العلمي الحافل

نشر البحث ضمن كتاب "دراسات في الحضارة الإسلامية" المجلد الثاني الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة – لجنة التاريخ- بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري سنة ١٩٨٥. اشتمل على ١٢٠ص من القطع الكبير.

وقد سبق للدكتور الشناوي أن نشر البحث كاملاً في كتابه "الأزهر جامعاً وجامعة" الجزء الأول الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ بالفصل الثاني عشر (ص٢٤١-٣١٠)

# الفصل الثالث

# مختارات من مؤلفاته

فى إحاطة الدكتور عبد العزيز الشناوى الشاملة لدراساته التاريخية، تعرض لجوانب كثيرة تخدم موضوعه وتطرق إليه بحثه. مثل الشخصيات والجوانب الفكرية والاجتماعية والأدبية. وهذه صفحات من كتاباته ..

# دانتى اليجييرى

## (١٢٦٥-١٣٢١)

دانتى من رواد اللغة الإيطالية ألف بها معظم إنتاجه الأدبى وقد قسم اللغة الإيطالية إلى لغتين: لغة عامية Locutio Vulgaris، ولغة فصحى هى لغة الثقافة لتواكب التقدم الفكرى والعلمى والفنى وغيره من مظاهر النهضة الحديثة، وطالب بضرورة إخضاع هذه اللغة الفصحى لقواعد النحو والصرف.

وباللغة الإيطالية نظم دانتى قصائد عاطفية جعلته من أعلام الشعر والأدب فى نظر معاصريه وغيرهم، وأطلق على هذه القصائد اسم ديوان الأغانى Canzoniere ومنها قصيدته "الحياة الجديدة" Vita Nouve التى خلد فيها ذكر عشيقته بياتريش Beatrice وهى آنسة على حظ موفور من الجمال هام بها ولكن ما لبث أن اختطفها الموت ووقع عليه خبر

وفاتها كالصاعقة، فانطوى على نفسه حيناً من الزمن يبكيها بكاء حاراً. واتخذ دانتى من النفى فرصة لزيادة حصيلته الثقافية فغدا منهوماً بالقراءة، وتعمق فى المطالعات الإغريقية واللاتينية وأخرج الكوميديا الإلهية Divina Commedia تكلم فيها عن زيارة خيالية قام بها للجحيم والجنة حادث فى أثنائها النزلاء فيهما من رجال الأدب والعلم والدين والسياسة، وحرص على أن يذكر أنه قابل معبودته بياتريش وقد وجدها فى جنات الفردوس وتحدث إليها حديثاً طويلاً سنتعرض له بعد حين.

والأساس فى الكوميديا الإلهية هو الرغبة الدينية الشديدة فى معرفة أسرار الحياة الآخرة. ولقد كانت هذه الفكرة قد استهوت عقول الكثيرين فى العصور القديمة والوسطى، إلا أن الكوميديا الإلهية لا تتميز بطابعها الخيالى فحسب، بل بعبقريتها وعمق فكرتها وروعة خيالها مما أفرد لها مكاناً مرموقاً فى التراث الأدبى العالمى.

وقد نجح دانتى فى تصوير العدالة الإلهية يوم الحشر أروع تصوير. فعدالة الله سبحانه وتعالى عدالة مطلقة لا تفرق بين الأمير الثرى وبين الشخص الفقير. والمناصب مهما سمت لم تعصم شاغليها من الحساب الدقيق، فمنهم من تردى فى نار جهنم، ومنهم من تمتع بنعيم مقيم فى جنات الفردوس. والجحيم فى تصوير دانتى يزخر بعدد من البابوات ومن إليهم من رجال الدين وكذلك رجال السياسة.

وتنقسم الكوميديا الإلهية إلى ثلاثة أقسام: الجحيم، والأعراف -آثرنا استخدام اللفظة القرآنية التى وردت فى الآية رقم ٤٦ من سورة الأعراف، والأعراف هو سور الجنة يقف عليه أنس تساوت حسناتهم وسيآتهم- ويطلق البعض عليه المطهر، والفردوس. وهذه الأجزاء الثلاثة تضم مائة أنشودة: أربعا وثلاثين للجحيم وثلاثاً وثلاثين لكل من الأعراف والفردوس.

واختلفت آراء الباحثين حول الأهداف التى توخاها دانتى من تأليف الكوميديا الإلهية، فمنهم من يرى أنه أراد تخليد اسم معشوقته بياتريش التى بلغ حبه لها شغاف قلبه، ومنهم من يرى أنه توخى التشفى والانتقام من أعدائه السياسيين، ولكن الفكرة العامة التى يخرج بها دارس الكوميديا الإلهية أن صاحبها أراد وعظ أبناء جيله الذين ضلوا سواء السبيل فأسرفوا فى ارتكاب المنكرات والجرائم، وقد أراد أن يرشدهم إلى السعادة الأبدية، فهو يصف العذاب البئيس الذى يتعرض له نزلاء جهنم، وهو يصف تلهف أهل الأعراف على دخول الجنة، ثم هو يصف ما فى الفردوس من نعيم مقيم. ولذلك تحفل الكوميديا الإلهية بجمل وعظية جاء بعضها على لسان أرواح الأفراد الذين أطلقوا العنان لنزواتهم فى الحياة الدنيا "إننا ظللنا نرتكب الخطايا إلى أن وافتنا المنية، فاستنارت بصائرنا واستغفرنا لذنوبنا وتبنا منها إلى الله ..." وجاء بعض الجمل الوعظية على لسان حبيبته بياتريش فهى تطلب إليه أن يصف إلى أهل عصره سوء مصير الذين أسرفوا على

أنفسـهم ليكـون هـذا المصير عـبرة لهـم. "قـالت لى بيـاتريش سوف تنتقل بدورك إلى العالم الآخر، وتعيش فى الجنة بجانبى أبد الآبدين، ولكن انظر إلى هذه العربة التى ينقض عليها هـذا النسر وينتزع جزءاً منها ذلك التنين. وانقـل هـذا الـذى تـراه إلى أولئـك الذيـن يعيشـون منغمسـين فـى الضلالـة لـيرتدعوا وتكون واعظاً لهم فى أنفسهم" ثم تمضى المعشوقة تسكب فـى أذن دانتى حديثها قائلـه لـه "تذكـر كلامـى هـذا وانقلـه دون تحريف إلى أولئك الذين يتمتعـون بحيـاة الملـذات والشـهوات، وذكرهم بأن الحياة تخطو بهم إلى الموت".

وتتجلى فـى الكوميديـا الإلهيـة صـور الصـراع بـين روح العصـور الوسـطى المتجمـدة وبـين روح النهضـة المتحـررة، فالمؤلف يتمشـى تـارة مـع روح الكنيسـة، حـين يتحـرج عـن وصف ملامح وأجسام بعض السـيدات، وتـارة أخـرى يخـرج على تعاليم الكنيسـة، حـين يضـع فـى جهنـم بعـض البـابوات وحين يضع فى الجنة بعض الناس وكان مكانهم فى جهنم مـن وجهة نظر الكنيسة. وقد تراءت الكنيسة الكاثوليكية لدانتـى مهـتزة اهـتزازاً عنيفـاً: فقـدت قدرتهـا علـى الخير واستشـرى الفساد بـين رجالهـا بسـبب رغبتهـم الجامحـة فـي الجـرى وراء الثروات وفى السيطرة الدنيوية.

لقد قيل إن دانتى قد سلخ قرابة ثمانية عشر عاماً فـى وضـع الكوميديا الإلهية، وقد جاءت بمثابة موسوعة أو دائرة معـارف مصغـرة صـب فيهـا بأسـلوب جـذاب شـتى أنـواع العلـوم والمعارف من مذاهب فلسفية واتجاهات سياسية ومبادئ دينيـة

مر بها المجتمع على توالى العصور والأحقاب. فهى ثمرة لقاء فكرى بين الثقافات العربية والمسيحية واللاتينية والإغريقية. ولكن يظهر فيها بوضوح أثر التراث الشرقى العربى الإسلامى، فقد نهل دانتي الكثير من هذا التراث الذى كان قد انتشر فى أوروبا طولاً وعرضاً منذ استيلاء العرب على أسبانيا، وسرعان ما غدت الأندلس معبراً رئيسياً من معابر الثقافة العربية الإسلامية تشق طريقها إلى أوروبا منذ أواخر القرن الحادى عشر للميلاد تضيء ظلمات الحياة العقلية والفكرية أمام الأوروبيين فى العصور الوسطى ولتمهد الطريق لقيام النهضة الأوروبية.

وقد وضع دانتى باللغة اللاتينية رسالة سماها "الملكية" De Monarchia وقد قرر فيها أن الحرب هى آفة التقدم وأن السلام العالمى يجب أن يكون هدف الساسة، وذهب إلى أن مصدر الشرور والنكبات فى الماضى والحاضر هو طموح رجال الدين وتطلعهم إلى الاستئثار بسلطات دنيوية وتجميع ثروات عريضة مما لا يتفق مع رسالتهم، وقرر أن إصلاح الكنيسة يجب أن يبدأ بنشر روح التقشف والقناعة بين رجالها. وفضلاً عن هذه الآراء التى تضمنتها رسالة دانتى فقد أشار فيها أيضاً إلى فكر سياسى معين: هو أن قيام الدولة العالمية أمر لا مناص منه لتحقيق السلام العالمى الذى يجلب معه الخير والسعادة للبشرية. ولكنه رأى أن هذه الدولة العالمية يجب أن تكون الإمبراطورية الرومانية المقدسة واشترط الا يستمد إمبراطورها لقبه ونفوذه من البابا، بل يستمدهما

من الله سبحانه وتعالى مباشرة ودون أن يخضع هذا الإمبراطور لسلطان البابا على أى نحو من الأنحاء.

وقد وضع دانتى باللغة الإيطالية كتاباً اسمه الوليمة Il Convivio عالج فيه موضوعات شتى فى السياسة والحكمة والأخلاق والحب. وله مؤلف آخر باللغة الإيطالية أيضاً يسمى العامية الفصحى De Vulgaris Eloquenta.

وتتلخص الفلسفة السياسية فى مؤلفات دانتى فى أن مثله الأعلى فى نظم الحكم السياسية هو الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأنه كان لا يحبذ قيام النظام الجمهورى، وأن هدفه سيطرة القانون لا الحرية.

(أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ص ص٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ج١، ط١، ١٩٦٩).

# الدولة العثمانية

على مبلغ علمى لم تتعرض دولة فى العالم لمثل ما تعرضت له هذه الدولة من حملات عنيفة ضارية استهدفت التشهير بها والنيل منها. وقامت بهذه الحملات المكثفة قوتان عالميتان عاتيتان، هما: الاستعمار الأوروبى والصهيونية. واتخذت هذه وتلك من المؤلفات التاريخية والبحوث (العلمية)، والتصريحات الرسمية ومن مجموعة الوثائق التى نشرتها بعض الحكومات الأوروبية مجالاً رحيباً لإذاعة ما راق لها أن تنشره عن الدولة تحاملاً عليها. وقد ردد بعض المؤرخين والباحثين العرب عن جهالة أو تجاهل أو حقد تلك الآراء الخاطئة والظالمة معاً فى مؤلفاتهم. واستقرت فى أذهان الأجيال المتعاقبة من رجال الفكر العربى والإسلامى صور حالكة الظلام عن الدولة العثمانية، واقترن ذكرها فى أفئدتهم بمظالمهم، ومحن تكدست على رعاياها من استغلالهم بتقرير ضرائب تعسفية وجزافية عليهم، ومن مصادرة أموالهم وأراضيهم ومحاصيلهم وماشيتهم، ومن تخلف، ومن إجراء مذابح عامة، ومن عزلة عن العالم فرضتها الدولة على ولاياتها العربية مما أدى إلى نشر الفقر والجهل والمرض. وغفل أولئك المتحاملون عن الخدمات التى أسدتها الدولة لولاياتها العربية بوجه خاص، وهى خدمات

يجب أن تذكر لها وتشكر عليها. وتناسوا أيضاً أن الدولة العثمانية واجهت أخطاراً دولية جسيمة كانت تتهدد العالم العربى بأفدح الأخطار. وكان من بينها وصول البرتغاليين إلى البحار الشرقية وتسللهم إلى شرق الجزيرة العربية واستيلاؤهم على مواقع عسكرية هامة ومحاولاته المكرورة دخول البحر الأحمر من منفذه الجنوبى للاستيلاء على جدة والزحف منها على مكة المكرمة لهدم الكعبة الشريفة ثم موالاة الزحف على المدينة المنورة لنبش قبر الرسول صلوات الله وسلامه عليه. وكان الغزو البرتغالى لشرقى الجزيرة العربية هو أول غزو أوروبى عسكرى صليبى فى التاريخ الحديث لأقاليم عربية. وكان شعاره "الصليب أو المدفع".

لقد عاشت الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون واجتاحت جيوشها الإسلامية العثمانية أقاليم شاسعة فى جنوبى شرق أوروبا ووسطها، وهى أقاليم لم تخضع قط من قبل لحاكم مسلم. وأحرزت باسم الإسلام انتصارات خاطفة وباهرة، وتساقطت في أيديها دول أوروبية عديدة. وامتلأت قلوب الحكومات والشعوب الأوروبية فزعاً وهلعاً من هذه الدولة الإسلامية الطارئة عليها فى عقر دارها. وتعرضت الدولة فى مسيرتها في أوروبا لتكتلات صليبية دولية تنادت إليها البابوية فى روما وأسهمت فيها دول أوروبية عديدة. وفى بعض الأحيان تبادلت الدولة مع أعدائها الهزائم والانتصارات. ولم تترك الدول الأوروبية للدولة فرصة لالتقاط أنفاسها. وعلى الرغم من ذلك كانت الدولة تنهض من كبوتها وتعيد بناء

قواتها البرية والبحرية وتستأنف مسيرتها المظفرة.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد عايشت الزمان أكثر من ستة قرون فإن إمبراطورية نابليون الأول لم تعمر أكثر من أحد عشر عاماً منذ تتويجه إمبراطوراً (١٨٠٤-١٨١٥) ثم انهارت هذه الإمبراطورية إلى مغيب عقب هزيمته فى معركة وترلو Waterloo فى اليوم الثامن عشر من شهر يونيو -حزيران- عام ١٨١٥ أمام القائد الإنجليزى ولنجتون والقائد البروسى بلوخر Blucher، وكذلك الإمبراطورية الثانية La Seconde Empire التى أقامها نابليون الثالث، فقد انهارت هى الأخرى، وأصبحت هباء منبثاً بعد ثمانية عشر عاماً (١٨٥٢-١٨٧٠) عقب هزيمته فى معركة سيدان Sedan فى اليوم الثانى من شهر سبتمبر -أيلول- عام ١٨٧٠. وتسلل نابليون الثالث مع قلة من خلصائه لواذاً إلى البحر قاصدين إنجلترا المنفى التقليدى لحكام فرنسا. ومع ذلك حرص المؤرخون الأوروبيون على إحاطة تاريخ هذين العاهلين بهالات من المفاخر والمجد فى الوقت الذى نعتوا السلطان العثمانى بأنه "السلطان المسلم الجاهل المتبربر المستغرق فى ملذاته مع جواريه الفاتنات". والحق أن وصف الدولة العثمانية بأنها "دولة إسلامية مفترى عليها" هو أصدق قيلاً من أى وصف آخر.

وإذا كان تاريخ الدولة العثمانية قد تكاثرت حوله الافتراءات والأباطيل، فليس معنى ذلك أنها كانت مبرأة من المآخذ والعيوب. فلكل دولة مزايا تذكر لها، ومآخذ تسجل

عليها. وليس من الدراسة الموضوعية ولا من الأخلاق إغفال المزايا لأى دولة والاقتصار على تسجيل عيوبها، بل يجب عرض الجانبين معاً. ولم تغفل هذه الدراسة عن ذكرهما تمشياً مع منهاج البحث التاريخى.

جعلت الدولة العثمانية من نفسها دولة الإسلام الكبرى بعد أن عقدت لها زعامة العالم الإسلامى منذ أن خاضت بنجاح فى أوائل القرن السادس عشر الصراع الحربى ضد الدولة الصفوية فى فارس، ثم نجاحها فى القضاء على دولة المماليك الشراكسة فى الشام أولاً، وفى مصر ثانياً، وبسط سيادتها على إقليم الحجاز، فدخلت فى حوزتها أهم الأماكن المقدسة الإسلامية على الإطلاق، وهى: الكعبة الشريفة، فى مكة المكرمة، والمسجد النبوى، فى المدينة المنورة، والمسجد الأقصى، فى بيت المقدس، ثم مضيها فى سياسة التوسع الإقليمى فى البلاد الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط وفى شمالى إفريقية حتى إقليم الجزائر. وقد سبق هذا التوسع فى البلاد الإسلامية ثم صحبه، ولحقه، توغل الدولة فى قلب أوروبا، وضمها أقاليم أوروبية شاسعة ذات موارد طبيعية وبشرية هائلة إلى دار الإسلام ونجاحها فى انتزاع بعض الجزر فى البحر المتوسط والتى كان تعتبر قواعد عسكرية صليبية أو جيوباً صليبية تهدد أمن الدولة فى هذا البحر مثل جزيرة رودس، وقد طردت منها فرسان القديس يوحنا، ومواجهتها بتكتلات دولية أوروبية صليبية كان بابا روما يرأس بعضها. وكان الجنود العثمانيون يحملون السلاح فى أيديهم ويحملون

العقيدة الدينية فى قلوبهم. ونظر العالم فى ذلك الوقت إلى الحروب التى كانت تخوضها الدولة ضد الدول المسيحية فى أوروبا على أنها حروب مقدسة، وأضفى هذا النشاط على الدولة الطابع الدينى.

وتعددت صور هذا الطابع الدينى فى السياسة العليا للدولة من اتخاذ السلاطين لقب "حامى الحرمين الشريفين" تأكيداً للزعامة الدينية للدولة على العالم الإسلامى، ثم اتخاذهم لقب "خليفة" لنفس الغرض، ونجاح الدولة فى إدخال تعديل على اتفاقية الآستانة (٢٩ من أكتوبر -تشرين أول- ١٨٨٨) الخاصة بحرية المرور فى قناة السويس كان من شأنه إعفاء السفن الحربية العثمانية من القيود المفروضة على سفن الدول المتحاربة إذ كانت الدولة فى صدد الدفاع عن ممتلكاتها الإسلامية فى الحجاز واليمن. ومن بين هذه الصور أيضاً تيسير أداء فريضة الحج أمام الراغبين فيه، وتنظيم أربع قوافل رئيسية كل سنة تبدأ مسيرتها من أنحاء الدولة وتنقل الحجيج تحت حراسة عسكرية مشددة، ثم الدعوة إلى حركة الجامعة الإسلامية، وإنشاء سكة حديد الحجاز. وقد ظل الطابع الدينى الإسلامى غالباً على السياسة العليا للدولة حتى إبان الحرب العالمية الأولى. وهكذا جعلت الدولة العثمانية الدين من دعائم الدولة، وعبأت الشعور الدينى الجارف فى أفراد القوات المسلحة البرية والبحرية، وعملت على إعلاء شأن الشريعة الإسلامية، وأضفت على رجالها الكثير من الرعاية والنفوذ والامتيازات، وأنشأت هيئة كانت من أقوى الهيئات

فى الدولـة هـى الهيئـة الدينيـة الإسـلامية الحاكمـة، وشـجعت التصوف وطوائف الدراويش.

وكان من مبادئ السياسة العليا للدولة فى القطـاع الدينـى أيضاً منع تسلل المذهـب الشـيعى إلى منطقـة الشـرق الأوسـط وشمـالى إفريقيـة. وقـد جعـل العثمـانيون مـن أنفسـهم حمـاة المذهب السنى فى العالم الإسلامى.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفـترى عليهـا ص ص ٥-٧، ١٨٤-١٨٦ ج١، ط١، ١٩٨٠).

# عدم صبغ الشعوب بالصبغة العثمانية

لم تحاول الدولة عثمنة الشعوب التى دانت لحكمها سواء الشعوب الأوروبية والشعوب الإسلامية. ونقصد بالعثمنة L'ottomanisation صبغ هذه الشعوب بالصبغة العثمانية أو ربطها برباط الحضارة العثمانية، وهى حضارة، مهما تهجم عليها بعض الباحثين، فكانت حضارة قائمة فعلاً واستقت مقوماته وعناصرها من منابع متعددة كما سنوضح ذلك فى كتاب قادم نفرده للنظم العثمانية. والحق أن السياسة العليا للدولة العثمانية اتسمت بالسلبية حيال عثمنة شعوبها. وكان مرد هذه السلبية إلى عاملين. كان العامل الأول هو سطحية الحكم العثمانى بحيث مارست الدولة نفوذها فى نطاق ضيق للغاية. وقد سبق أن شرحنا هذا العامل فى فصل سابق. أما العامل الثانى فكان الاستعلاء الذى كان من السمات البارزة فى الخلق العثمانى. وقد اشترك فى هذا الاستعلاء السلاطين والأتراك العثمانيون على السواء.

وقد بلغ الاستعلاء بالسلاطين حداً جعلهم يترفعون عن مخاطبة أباطرة أوروبا وملوكها بألقابهم المتعارفة فى محيط العلاقات الدولية. كانوا يعتبرون الدول الأوروبية فى عداد الإمارات أو الولايات، ويعتبرون الأباطرة والملوك غير نظراء

لهم. كانت صياغة الاتفاقات التى يعقدها السلاطين مع ملوك الدول الأوروبية تنم عن استعلاء بالغ على هؤلاء الملوك. وفى اتفاقيات الهدنة بين الدولة العثمانية والنمسا ترد هذه الديباجة "منحت هذه الهدنة عن تفضل من السلطان أبدى الانتصار إلى ملك النمسا المغلوب دوماً". كان السلطان العثمانى إذا ما وعد أحد ملوك أوروبا بالمساعدة يأبى تسجيل هذا الوعد كتابة، بل يكتفى به مجرداً. وقد ظل سلاطين الدولة العثمانية أمداً طويلاً يرفضون تعيين سفراء للدولة لدى الدول الأوروبية اعتقاداً منهم أنهم فى غنى عن سائر العالم، وأن على رجال الدول التى تحتاج إليهم أن يحضروا إلى إستانبول باعتبارها عاصمة العالم كله. كان على سفراء الدول أن يقدموا كل سنة هدايا ثمينة على سبيل الجزية. أما البعثات السياسية التى يوفدها ملوك أوروبا إلى السلاطين من وقت إلى آخر فكان على أعضاء البعثات أن يرفعوا إلى القصر هدايا ثمينة رمزاً لعلو مركز السلطان بالنسبة لأولئك الملوك. واستمر هذا التقليد المسمى "التقدمة" معمولاً به حتى ألغاه السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥). كانت مقابلة السفراء والمبعوثين السياسيين للسلاطين تتم وسط مراسيم وتقاليد مزرية بكرامة أولئك السفراء. وقد قضت على معظم هذه التقاليد معاهدة ستيفا تورروك، ويطلق عليها البعض من قبيل الاختصار معاهدة تورروك Torok (١١ من نوفمبر - تشرين ثان- سنة ١٦٠٦) التى عقدت بين الدولة العثمانية والنمسا ووضعت نهاية رسمية وشكلية لحرب استطالت ثلاث عشرة سنة تحت حكم ثلاثة سلاطين تعاقبوا على عرش الدولة.

واستعلاء السلاطين كان نزعة أصيلة في نفوسهم اشترك معهم فيها الأتراك العثمانيون كشعب نظر إلى الحرب على أنها مهمته الأولى، ونظر إلى أصوله الجنسية الأولى على أنها أنقى وأرقى من الأصول الجنسية للشعوب الأخرى، فكان حفيظاً على هذه الأصول، ضنيناً بالزواج من غير التركيات العثمانيات. ونظر إلى الشعوب الأوروبية المسيحية نظرة ازدراء، ونظر إلى الشعوب الإسلامية نظرة استعلاء.

وقد أدى هذا الاستعلاء في خلق العثمانيين إلى نتيجة طبيعية هي عزلة اجتماعية عاش فيها العثمانيون بعيدين عن الشعوب الأوروبية التي خضعت لهم ... كان سلبية العثمانيين في البلاد الإسلامية التي استولوا عليها تضارع سلبيتهم في الأقاليم الأوروبية التي دانت لهم. فلم يحاولوا صبغ الولايات الإسلامية بالصبغة العثمانية. وكانت تلك السلبية ترجع إلى ذات السببين أو العاملين اللذين تكلمنا عنهما ونحن نستعرض السياسة العليا للدولة تجاه ممتلكاتها الأوروبية، وهما سطحية الحكم العثماني والاستعلاء. وقد حال هذا الاستعلاء الذي تعددت مظاهره دون قيام تقارب بين الحكام والمحكومين وجعل العثمانيين يعيشون بمنأى عن الشعوب الإسلامية، ولولا الوشيجة الدينية التي كانت تربط بين الفريقين بعروة وثقى، ولولا المذهب السني الذي كان يوحد بينهما لكان التباعد بينهما تاماً. ولكن المجتمعات في ذلك الوقت كانت مجتمعات دينية إسلامية. وكان الدين عاملاً هاماً في تكوين عواطف الجماهير، وبالتالي في التخفيف من حدة هذا التباعد بين العرب والأتراك العثمانيين ...

وعلى غرار ما حـدث فـى الولايـات العثمانيـة فـى أوروبـا انتهجت الدولة العثمانية نفس السياسة فى الولايات الإسلامية من حيث عدم الاندماج وعدم الانصهار بين الأتراك العثمانيين وأهالى الولايات الإسـلامية. ولم يحـدث تـتريك جنسـى لهـذه الشعوب الإسلامية. وانكمشت اللغة التركية على نفسها فـى مصر وفى غيرها من الولايات الإسلامية. فلم تكـن تسـتخدم إلا فى دواوين الحكومة -وكانت قليلـة العـدد- ولا يتحـدث بها إلا الأتـراك العثمـانيون فيمـا بينهـم، وكـانوا قلـة بالنسـبة لتعداد السكان. وكانت السلطات العثمانية تعمـد إلى ترجمـة الفرمانات الهامة والأوامر الحكومية إلى اللغة العربية ...

وكان حصاد هذه السياسة أن احتفظت الشعوب الإسلامية وهـى فـى ظـل الحكـم العثمـانى بلغتهـا وثقافتهـا وعاداتهـا وتقاليدها وغيرهـا مـن عنـاصر حضارتهـا. وكـانت مـن أهـم المقومات التى استندت إليها حركة القومية العربية فـى أواخـر القرن التاسع عشر.

ومن الملاحظـات ذات المغـزى العميـق والتـى ذكرهـا نـابليون الأول فى مذكراتـه التـى أملاهـا وهـو فـى منفـاه بجزيـرة سـانت هيلانة علي الجنرال برتران Bertrand قوله إنه لما جـاء فـى مصـر قائداً عامـاً للحملـة الفرنسـية سـنة ١٧٩٨ وجـد أن المصريـين لا يتكلمون اللغة التركية، وأنهـم يجهلونهـا، وأن هـذه اللغـة كـانت غريبة عليهم كما كانت اللغة الفرنسية غريبة عليهم سواء بسواء.

(الدولة العثمانية دولـة إسـلامية مفـترى عليهـا ص ص ٣٢١-٣٢٧، ج١، ط١، ١٩٨٠).

# السلطان

كان السلطان العثمانى رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة -القولار- وفى ذات الوقت رئيس الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة. فكانت أهم وأكبر هيئتين على الإطلاق فى الدولة تلتقيان فى شخص السلطان. وكان له أيضاً هيمنة على رؤساء الملل المختلفة غير الإسلامية فى الدولة، وكان رئيس حكام الولايات والمقاطعات، ويسيطر سيطرة تامة على جميع أجهزة الدولة. وكان يعتبر الحامى والمنفذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام، وله هيمنة على جميع موارد الدولة، بمعنى أن الدولة كانت تعتبر من الوجهة النظرية ملكاً خاصاً بالسلطان. وكانت تحول إلى خزانة السلطان الخاصة جميع ما يتبقى من الموازنة العامة للدولة بعد تغطية جميع النفقات العسكرية والإدارية وغيرها. ويقرر بعض الباحثين أنه كان للسلطان العثمانى نفوذ مطلق على رعاياه أكثر مما كان لأى حاكم معاصر له فى أوروبا.

هذه السلطات المطلقة التى مارسها السلطان العثمانى كان مردها إلى البيئة الأصلية الأولى التى وفد منها الأتراك العثمانيون ثم البيئة التى نشأت فيها الدولة العثمانية، كما

ترجع هذه السلطات إلى بعض التقاليد والعادات التى درج عليها العثمانيون من حيث الطاعة العمياء للرئيس أو القائد، وما يترتب على هذا المركز الرياسى أو القيادى فى مجتمع إسلامى من سلطة مطلقة لا تقبل جدلاً أو مناقشة. والحق أن التقاليد والعادات العثمانية كانت سلاحاً ذا حدين، فهى من ناحية تعد ركيزة للسلطان فى ممارسة الحكم المطلق، وهى من ناحية أخرى كانت عاملاً هاماً فى الحد من صرامة الحكم المطلق ...

كان تطلق على السلطان العثمانى عدة ألقاب، منها: خنكار، وتكتب فى بعض المراجع "خندكار"، "بادشاه" أو "بادشاه الإسلام". أو بادشاه آل عثمان. وكلمة بادشاه عبارة عن كلمتين فارسيتين معناهما ملك الملوك.

وبعد أن استولى السلطان مراد الأول على مدينة أدرنة Adrianople سنة ١٣٦٠ واتخذ منها عاصمة الدولة العثمانية سنة ١٣٦٦ تلقب "خليفة الله". ولما فتح السلطان محمد الثانى أو الفاتح مدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣ وجعلها عاصمة للدولة اتخذ لنفسه لقب "سلطان البرين والبحرين". ولما بسط السلطان سليم الأول السيادة العثمانية على إقليم الحجاز وغدا هذا الإقليم ولاية عثمانية أضاف إلى ألقابه العديدة لقباً جديداً اعتز به هو وخلفاؤه، وكان هذا اللقب هو "حامى الحرمين الشريفين" أو "حامى حمى الحرمين الشريفين". وكان السلاطين يعلقون أهمية كبيرة على اللقب الأخير، لأنه يؤكد ويدعم زعامتهم للعالم الإسلامى، ثم تمسكوا بلقب

"خليفة" لأسباب سياسية وبخاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ...

كان يشترط فى السلطان الجديد الذى يتولى العرش أن يكون أحد أمراء البيت العثمانى الحاكم. وكان للسلطان الحاكم الحق فى أن يختار من يخلفه من بين أبنائه أو من إخوته دون أن يتقيد باختيار الابن الأكبر، أى أنه لم يكن هناك قانون يحدد نظام وراثة العرش فى الدولة العثمانية ...

كانت تحدث عمليات إبادة جماعية بين أمراء البيت السلطانى كلما تربع على العرش سلطان جديد. واتشح تاريخ الدولة العثمانية بما أطلق عليه حمامات الدم Blood Baths ...

ولذلك كانت عمليات القتل تشمل أيضاً الأعمام والأبناء والأحفاد. وفى الحالتين الأخيرتين كانت عمليات القتل تتم نتيجة ثورة يقوم بها الأبناء على الآباء ...

ولم تمارس عمليات قتل الإخوة بصفة قانونية ورسمية إلا منذ عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١)، فقد أصدر قانوناً خول بمقتضاه السلطان الجديد الذى يتولى العرش أن يباشر عمليات قتل إخوته تأميناً لسلامة الدولة وأمنها القومى ...

ظل القانون الذى أصدره السلطان محمد الفاتح نافذاً حتى أواخر القرن السادس عشر حين وضع نظام آخر يقضى بنفى أمراء الأسرة الحاكمة أو تحديد إقامة كل منهم فى مقصورة داخل القصر لها حديقة تحوطها جدران عالية، ولذلك أطلق على كل مقصورة "القفص". وكان يحرم على ساكنه أن

يتصل بالعالم الخارجي على أي نحو من الأنحاء. وكان كل أمير يقضي حياته في صحبة عدد قليل من الخصيان والسيدات والجواري وغلمان القصور. وكان الأمير يتلقى دراسات ذات طابع ديني في الغالب بالإضافة إلى علم التنجيم، كما كان يتلقى عن الذين يقومون على تعليمه التمسك بالقديم. والاحتقار المبني على الخوف لكل ما هو غير إسلامي. والحق أن عزلة أولئك الأمراء في أقفاصهم كانت عزلة مدمرة لحياتهم الفكرية والنفسية والصحية.

وفي أوائل القرن السابع عشر صدر قانون آخر ينص على أن تكون وراثة العرش لأكبر أمراء الأسرة الذكور بصرف النظر على العلاقة بين الوارث والمورث. وأدى تنفيذ هذا القانون إلى اعتلاء الإخوة أو أولاد العم العرش بعد أن كانوا محبوسين في أقفاصهم بمقتضى القانون السابق.

وقد حاول السلطان عبد العزيز بن محمود (١٨٦١-١٨٧٦) تعديل نظام وراثة العرش بحيث يتولاه أكبر أنجال السلطان الحاكم ... ولكنه أخفق في تحقيق أمنيته. وظل هذا العرش -فيما يختص بنظام توارثه- في مهب الريح.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. ص ص ٣٤٣-٣٥٢، ج١، ط١، ١٩٨٠).

# نظام الحريم السلطانى

أخذ سلاطين الدولة العثمانية بنظام الحريم فى قصورهم. وأطلق على هذا النظام "الحريم السلطانى". وكانت أسرة السلطان هى مركز الدائرة بالنسبة إلى جميع الهيئات والطوائف التى تعمل فى منطقة الحريم. كانت تخصص عدة أجنحة فى القصر لسكنى والدة السلطان الحاكم، إذا كانت لا تزال على قيد الحياة، وزوجات السلطان. ويطلق عليها وعليهن فى هذه الدراسة سيدات الفئة الأولى، ثم بنات السلطان وأولاده الصغار، ثم فئات من الجوارى الحسان كن يعشن فى القصر، ويشغل بعضهن شتى الوظائف الكبرى والصغرى فيه. كما كانت توجد طائفتان كثيفتا العدد من الخصيان البيض والخصيان السود. وعليهم رؤساء على شاكلتهم يطلق عليهم رؤساء أو أغوات الخصيان يقومون بحراسة منطقة الحريم وخدمة ساكناته. وكانت أجنحة الحريم عبارة عن مبان مستقلة أو وحدات سكنية مستقلة بلغت الروعة من حيث فخامة المبنى وزخرفته وأثاثه وتعدد حجراته وقاعاته. وكان يطلق على كل مبنى "دائرة". وخصصت دائرة لكل سيدة من سيدات الفئة الأولى فى الحريم السلطانى وكذلك لأولاد السلطان وبناته.

ومما هو جدير بالذكر أن موضوع الحريم السلطانى من

الموضوعات الصعبة للغاية فى تاريخ الدولة العثمانية نظراً لقلة المادة العلمية عنه. إذ كان الحريم السلطانى بكل فئاته وهيئاته يعيش وراء الأسوار العالية. بعيداً عن العالم الخارجى ...

كانت تحاط منطقة الحريم بأسوار عالية تقوم عليها حراسة مشددة ... وكانت أجنحة الحريم تعبد منطقة مغلقة ... A Closed Zone ومنطقة محرمة Out of boundr لا يسمح لأحد بدخولها أو الاقتراب منها أو النظر إلى ساكناتها إلا لرجل واحد وعدد كبير نسبياً من أشباه الرجال. أما الرجل الواحد فهو السلطان. أما أشباه الرجال فهم الخصيان -وهم عبيد بيض وسود- استؤصلت من أجسامهم أعضاء التناسل. وبذلك ينتفى منهم كل خطر أو شبهة خطر أو مظنة خطر على ساكنات أجنحة الحريم ...

ويلاحظ أن عزلة النساء كانت من التقاليد القديمة فى العالم الإسلامى. وكانت المجتمعات فى ذلك الوقت مجتمعات دينية إسلامية. وكان احتجاب النساء من أبرز سمات هذه المجتمعات. فلم يأت العثمانيون بجديد في هذا الصدد، بل إنهم احترموا تقليداً إسلامياً موروثاً وراسخاً ...

نجم عن تعدد الزوجات والقادينات مشكلات خطيرة انعكست آثارها على الدولة. فإن تعددهن أدى إلى تعدد الأمهات. وأدى تعدد الأمهات بدوره إلى إشاعة جو صاخب من الغيرة والحقد والتنافس بينهن. إذ كانت كل أم أنجبت مولوداً ذكراً تسعى سعياً حثيثاً كى يكون ابنها ولياً للعهد، ولو كان ترتيبه أى وضعه فى البروتوكول لا يؤهله لشغل هذا

المنصب. ومن ثم تحاك المؤامرات ويشترك فى تنفيذها الخصيان ورؤساؤهم، فضلاً عن الصدر الأعظم المتعاطف مع القادين أو المنصاع لها أو الضالع معها بدافع مصلحة مشتركة بينهما. وتغدو القادين مركز قوة خطيراً، إذ تجد من السلطان أذناً صاغية. وتنتهى هذه المؤامرات عادة بقتل ولى العهد الذى كان والده قد اختاره ليتولى العرش من بعده. كما أدى تعدد الزوجات والقادينات إلى وجود تنافر عنيف بين السلطان وأبنائه الذين أنجبهم من سيدة أخرى والذين حرموا من وراثة العرش. وقد وصل هذا التنافر فى عدة حالات إلى حد الصراع الحربى السافر بين السلطان وهؤلاء الأبناء. ثم كان هناك أيضاً التناحر بين الإخوة وخصوصاً الإخوة غير الأشقاء. وكان كل منهم يلوذ بوالدته فتسعى عن طريق المؤامرات المدمرة للدولة لتحقيق حلم جميل يراود الابن ووالدته معاً. وهكذا امتلأ الحريم السلطانى بجو خانق موبوء بالمؤامرات والدسائس والتكتلات النسائية والتيارات الخفية المتنافرة أشد التنافر ...

قامت سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطانى بدور خطير فى توجيه السياسة العليا للدولة حتى أصبحن يشكلن أقوى وأخطر مراكز القوى فى الدولة على الإطلاق. كن يعملن على إشعال الحرب بين الدولة وأعدائها سواء فى أوروبا أو فى آسيا. وكن يتدخلن فى شئون الجيش وبخاصة قياداته العليا، وكن يتدخلن فى تعيينات كبار الموظفين أحياناً، وفى ترقياتهم أحياناً ثانية، وفى عزلهم أحياناً ثالثة. فإذا كان الصدر الأعظم هو الشخص المطلوب عزله، تدخلت السلطانة الوالدة لدى ابنها، أو الباش قادين أو القادين لدى السلطان

فيصدر الأخير فرماناً بعزله. وكان هذا العزل يقترن عادة بقتله فوراً أو بعد أيام ذات عدد. أما إذا كان الشخص المراد إقالته يشغل منصباً تقل مرتبته عن مرتبة الصدر الأعظم تدخلت إحدى سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطانى لدى الأخير فيصدع بما يؤمر به. وكان رؤساء الأغوات الخصيان السود أو البيض هم حلقة الاتصال بين هؤلاء السيدات وبين السلطان والصدر الأعظم. يقول المستشرق بوون فى تعليقه على تسلل نفوذ الحريم فى أجهزة الحكومة إن كلمة واحدة تصدر من قادين كانت تصنع الأعاجيب فى معظم الأحوال .A work from a kadin often worked wonders

ومرد هذه الظاهرة التى فشت فشواً كبيراً منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر والقرن التالى له إلى سببين رئيسين هما: ضعف شخصيات السلاطين الذين حكموا الدولة إبان هذه الفترة، ومجموعة الباشوات الذين تعاقبوا بكثرة ملحوظة على منصب الصدارة العظمى فى أثناء هذه الفترة أيضاً. ويستثنى من أولئك السلاطين والصدور عدد قليل جداً كانوا على درجة كبيرة من الخلق والكفاية. وانكمش على عهد هذه القلة نفوذ الحريم السلطانى كمركز قوة. ولكن سرعان ما كانت تستعيد سيدات الفئة الأولى من الحريم السلطانى نفوذهن بمجرد قتل أو وفاة هذه القلة من السلاطين والصدور العظام.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
ص ص ٥٥٩-٥٦١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٨، ٥٩٩، ج١، ط١، ١٩٨٠).

# مسلمو الأندلس وشمالى إفريقية يستغيثون بالدولة العثمانية

وفى ذلك الوقت -قبل سقوط الحكم الإسلامى فى الأندلس وفى أثناء الحرب الصليبية الضارية التى أشعلها البرتغاليون والإسبانيون، فى شمال إفريقية- ترامت إلى مسامع المسلمين فى هذه الأقطار الانتصارات الباهرة التى أحرزتها الدولة العثمانية إلى ذلك الوقت فى أوروبا وآسيا وما تخللها من نجاح السلطان محمد أبى الفتوح أو السلطان الفاتح محمد الثانى فى فتح القسطنطينية فاشرأبت الأعناق إليه وإلى خلفائه ودارت اتصالات بين الجانبين ناشد فيها مسلمو الأندلس وشمالى إفريقية سلاطين الدولة تقديم معونات عسكرية لهم فى نضالهم ضد الصليبية الأيبرية. واتجهوا أيضاً إلى دولة المماليك الشراكسة فى مصر وإلى مراكش من أجل هذا الهدف.

أرسل أهل غرناطة فى منتصف عام ١٤٧٧ -أى قبل سقوطها بإحدى عشرة سنة كآخر معقل إسلامى فى الأندلس- سفارة إلى إستانبول وجهوا فيها نظر السلطان محمد أبى الفتوح إلى تدهور أحوال المسلمين فى الأندلس وناشدوه التدخل لإنقاذهم. ولكن كان فى حكم الاستحالة أن يستجيب السلطان محمد أبو الفتوح لهذه الاستغاثة، لأنه كان

هو الآخر كمـا سبق أن ذكرنـا منصرفاً إلى مواجهة تحالف صليبى يهدد دولته بأفدح الأخطار. وقد ضم هذا التحالف البابا سكست الرابع Sixte (١٤٧١-١٤٨٤)، وجمهورية البندقية، وحكام نابولى، والمجر، وترانسلفانيا، وفرسان القديس يوحنا فى جزيرة رودس، وعدداً من الزعماء الألبانيين الذين كانوا لا يزالون يضمرون عداء شديداً للدولة العثمانية. واستولت القوت المتحالفة على أزمير، وحالت دون استيلاء العثمانيين على لبانت وكان تابعاً لجمهورية البندقية. ولم تضع الحرب أوزارها إلا سنة ١٤٧٩. وشرع السلطان محمد أبو الفتوح لتوه يعد مشروعاً لفتح روما عاصمة البابوية الكاثوليكية واتجه بقواته إلى أوترنت فى مملكة نابولى عام ١٤٨٠ ليتخذ منها قاعدة للزحف على روما. ولكنه جاز إلى ربه فى اليوم الثانى من شهر مايو -آيار- عام ١٤٨٠.

واتجه مسلمو غرناطة فى أواخر القرن الخامس عشر الميلادى إلى السلطان الملك الأشرف قايتباى (١٤٦٨-١٤٩٦) سلطان دولة المماليك الشراكسة يرجون تدخله لإنقاذهم من الملوك المسيحيين. وقد أرسل الأشرف قايتباى وفوداً إلى البابا وإلى ملوك الدول الأوروبية يذكرهم بأن المسيحيين فى أرجاء دولته يتمتعون بكافة الحريات فى حين أن إخوانه فى الدين فى مدن أسبانيا يتعرضون لألوان شتى من الظلم. وهدد على لسان مبعوثيه بأنه سوف يتبع سياسة المعاملة بالمثل، وهى التنكيل بالمسيحيين إذا لم يكف حكام قشتالة وأراجون وغرناطة عن هذه السياسة الحمقاء وعن طرد

المسلمين من أراضيهم وطالب بعدم التعرض لهم ورد ما أخذ من أراضيهم. ولكن لم يكن لهذا التهديد أو الوعيد أى أثر فى تغير الموقف العام للإسبانيين والبرتغاليين تجاه المسملين سواء فى الأندلس أو فى شمالى إفريقية.

واستنجد مسلمو الأندلس مرة أخرى بعد وفاة السلطان محمد أبى الفتوح بابنه السلطان أبى يزيد الثانى (١٤٨٠-١٥١١) ولكن تزاحمت على السلطان الجديد الأزمات الداخلية والخارجية مثل مشكلة نزاعه على العرش مع أخيه الأمير جم وما أثاره هذا النزاع من مشكلات مع البابوية فى روما وبعض الدول الأوروبية، ثم هجوم البولنديين على مولدافيا -جزء من رومانيا حالياً- والحروب فى ترنسلفانيا والمجر وجمهورية البندقية وتكوين تحالف صليبى آخر ضد الدولة من البابا جيل Jules الثانى وجمهورية البندقية والمجر وفرنسا وما أسفر عنه هذا التحالف من حرب تنازلت الدولة فى نهايتها عن بعض ممتلكاتها. وانتهى حكم السلطان أبى يزيد بصراع مع أبنائه أسفر عن خلعه وقتله مسموماً.

وتوالت نداءات أهل الأندلس لملوك المغرب، غير أن الأوضاع الداخلية التى كان عليها المغرب وخضوع ابن وطاس لأسبانيا وعقد معاهدة سنة ١٥٣٨ معها وازدياد النفوذ الأسبانى البرتغالى على السواحل المغربية كل أولئك جعل من المستحيل القيام بإجراء حازم وفعال لنصرة أهل الأندلس وإنقاذهم من المأساة التى تعرضوا لها فسقطت غرناطة عام ١٤٩١ وطويت صفحة الحكم الإسلامى فى شبه

جزيرة أيبريا.

نخلص من هاتين الاستغاثتين المتلاحقتين للسلطان محمد أبي الفتوح والسلطان أبي يزيد الثاني إلى أن الدولة العثمانية لم تستطيع لظروفها الداخلية والقوات الصليبية التي واجهتها أن تمد يد المساعدة لمسلمي الأندلس لإنقاذهم من الوقوع في براثن الصليبية الأسبانية. وبقي مسلمو شمالي إفريقية يواجهون ضراوة الصليبية الأسبانية بالذات.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
ص ص ٩٠١-٩٠٤، ج٢، ط١، ١٩٨٠).

# الدولة تضفى الهدوء والاستقرار على الولايات العربية

أضفت الدولة العثمانية على ولاياتها العربية نوعاً من الهدوء والاستقرار السياسى. كانت بلاد العراق والشام فى حالة إعياء وتعانيان الكثير من الفوضى والاضطراب والتخريب من آثار غزوات المغول المدمرة والتى نجحت مصر فى صدها عندما أوقعت بالمغول هزيمة حاسمة فى معركة عين جالوت شتتت شملهم وأنقذت أقاليم الشرق والمغرب العربى من شرورهم.

أخلد السكان فى الولايات العربية إلى السلبية والخضوع للعثمانيين. فقد كان العثمانيون مسلمين مثلهم، وكانوا يعتنقون المذهب السنى مثلهم، ويحرصون على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويحافظون على الشعائر الدينية مثل الاحتفال برؤية هلال رمضان واحترام صيامه وغير ذلك، وتنظيم قافلة الحج وحراستها وهى فى طريقها إلى الحجاز. وما إلى ذلك من أعمال استهوت أفئدة جماهير كانت تعيش فى مجتمعات دينية إسلامية متزمتة. وكان الحكم العثمانى حكماً غير مباشر، ولم تضيق السلطات العثمانية الخناق على الجماهير، بل تركتهم لشيوخ طوائفهم التى ينتمون إليها. ولم

تتدخل السلطات العثمانية -كما ذكرنا- إلا فى نطاق ضيق ومحدود للغاية لم يتجاوز مجالات معينة هى توفير الأمن وجمع الضرائب والإشراف على القضاء. وتركت للجماهير شئون التعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك من المرافق التى تعتبر فى الوقت الحاضر من صميم واجبات الحكومات ... ومجمل القول إن السلطات العثمانية تركت الجماهير العربية تحيا على النحو الذى ألفته من قبل دون تغيير جوهرى مس حياتهم ... وكانت الدولة تحرص حرصاً شديداً على إرسال حصيلة الأوقاف والاعتمادات المالية المرصودة على الأشراف وفقراء الأماكن المقدسة وإصلاح الحرمين الشريفين، كما كانت تتدخل لإصلاح ذات البين بين الأشراف.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
ص ص ٩٦١-٩٦٢، ج٢، ط١، ١٩٨٠).

# الدولة تمنع اليهود من استيطان سيناء

لما فتح السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧ أصدر فرماناً بمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء. وواضح من صدور هذا الفرمان أن اليهود كانوا يبغون الهجرة إلى هذا الإقليم المصرى واستيطانه على أساس أنه يضم الوادى المقدس طوى الذى كلم الله سبحانه وتعالى فيه موسى عليه السلام تكليماً. ومن ثم أصدر السلطان سليم الأول الفرمان الذى سد الطريق فى وجوه اليهود. ولما تولى ابنه سليمان المشرع عرش الدولة عام ١٥٢٠ أصدر فرماناً لاحقاً أكد فيه ما جاء فى الفرمان السابق مما يدل على أن الخطر اليهودى كان لا يزال ماثلاً من حيث رغبتهم فى استيطان سيناء أو بمعنى آخر استعمارهم لها، الأمر الذى كان يقلق الدولة العثمانية. واستطال حكم سليمان زهاء ستة وأربعين عاماً (١٥٢٠-١٥٦٦) ولم يجرؤ اليهود على تنفيذ ما كانوا يبيتون. فلما حاز إلى ربه جاء بعده ابنه السلطان سليم الثانى السكير وكان منحرفاً خلقياً (١٥٦٦-١٥٧٤). ومنذ حكمه بدأت النذر الأولى لإضمحلال الدولة، وخلفه سلاطين على شاكلته وكان أولهم مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٦). وتنفس اليهود الصعداء

وأدركوا أن الفرصة سانحة لهم لتحقيق حلم راودهم طويلاً، فنزحوا فى هجرات متقطعة وعلى فترات متقاربة إلى سيناء لاستيطانها. وكانت خطتهم تقوم فى المراحل الأولى على تركيز إقامتهم فى مدينة الطور. وكان اختيارهم لهذه المدينة اختياراً هادفاً. فهذه المدينة -وهى تقع على الساحل الشرقى لخليج السويس- لها ميناء يصلح لرسو السفن التجارية. كانت تقصده سفن قادمة من ينبع وجدة وسواكن والعقبة والقلزم والسويس. كما كانت المدينة ترتبط برياً بخطوط قوافل مع القاهرة والفرما. وبذلك كان يسهل على اليهود إيجاد اتصالات خارجية فلا يصبحون فى عزلة عن العالم، بل تستطيع السفن أن ترسو فى ميناء الطور تحمل أفواجاً من اليهود الجدد قد يقدمون من بلاد مجاورة.

وقد تزعم حركة التهجير رجل يهودى تطلق عليه وثائق ذلك العصر إبراهام اليهودى، استوطن الطور مع أولاده وسائر أفراد أسرته. وكان من المحتمل أن تمر سنوات ذات عدد دون أن تدرى السلطات العثمانية سواء فى القاهرة أم فى إستانبول عن هذه التحركات اليهودية المريبة شيئاً لولا أن اليهود لما استقر بهم المقام فى سيناء تعرضوا بالأذى لرهبان دير سانت كاترين مما حمل الأخيرين على إرسال شكاوى مكتوبة تارة، أو الذهاب إلى القاهرة والمثول أمام ديوان الباشا فى قلعة الجبل تارة ثانية، أو التحدث إلى المسئولين فى مقابلات خاصة يشتكون من إيذاء اليهود لهم تارة ثالثة.

وكانت شكايات الرهبان تقوم على الأسانيد الآتية:

أولاً: إن دير سانت كاترين هو مكان مقدس يجب ألا يتعرض رهبان منقطعون فيه للعبادة إلى الإيذاء من اليهود أو من غيرهم. ومن الأمور الجديرة بالتسجيل هنا أن الدولة العثمانية كانت تهتم برعاية أهل الذمة، كما أن طلب رهبان دير سانت كاترين كان يتمشى مع منطوق الآية القرآنية الكريمة "ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون".

ثانياً: ليس لليهود الحق فى أن يسكنوا مدينة الطور على الإطلاق.

ثالثاً: إن رهبان دير سانت كاترين يحتفظون فيه بفرمان شريف وأمر خنكارى يؤكدان منع اليهود من استيطان سيناء ومن الإقامة فى الطور ومن التعرض للدير ومن إيذاء رهبانه.

رابعاً: إن اليهود ينزحون إلى منطقة سيناء بما فيها مدينة الطور فى جماعات كبيرة بقصد إيقاع الفتن.

خامساً: إن اليهود أصبحوا يتوطنون مدينة الطور بنسائهم وأولادهم ويحصل منهم غاية الضرر.

سادساً: دأب اليهود على مخالفة الشرع والتقاليد والعادات القديمة المتبعة، ومنها إذا كانت لهم حاجة ضرورية فيتوجه منهم شخص أو شخصان لقضاء هذه الحاجة والعودة فوراً.

وقد اهتمت السلطات العثمانية فى القاهرة، على أثر تلقيها شكايات رهبان دير سانت كاترين، اهتماماً زائداً بمنع هجرة اليهود إلى سيناء ومنع استيطانهم بها. وصدرت فى هذا الصدد ثلاثة فرمانات ديوانية، وكان صدورها كلها إبان حكم السلطان مراد الثالث. أصدر حسن باشا الخادم الوالى العثمانى فى مصر فرمانين متلاحقين فى خلال سنتين، يحمل أولهما رقم ١٤٩، وتاريخه أوائل جمادى الأولى عام ٩٨٩هـ (أوائل شهر يونيو -حزيران- ١٥٨١) ويحمل ثانيهما الرقم ١٥١، ومؤرخ فى اليوم التاسع والعشرين من شهر صفر عام ٩٩١هـ (الثالث والعشرين من شهر فبراير -شباط- عام ١٥٨٣). أما الفرمان الثالث فقد أصدره سنان باشا (الثانى) الوالى العثمانى فى مصر فى اليوم العشرين من شهر ذى الحجة ٩٩٣هـ (الثاث عشر من شهر ديسمبر -كانون أول- عام ١٥٨٥) ويحمل رقم ١٦٠.

وتتفق هذه الفرمانات الثلاثة فى أنها موجهة إلى "فخر النواب، ومجرى الحق بالصواب، نايب الشرع بالطور، والأقران الشادية، والدزدارية، والحكام، وأصحاب الإدراك، وولاة أمور الأمور بالطور عامة". وتضمن كل فرمان من هذه الفرمانات الثلاثة موضوع الشكوى التى تقدم بها رهبان دير سانت كاترين. وصدرت فيها أوامر السلطات العثمانية بالقاهرة مشددة بإخراج إبراهام اليهودى وزوجته وأولاده وسائر اليهود من سيناء ومنعهم فى قابل الأيام منعاً باتاً من العودة إليها بما فيها مدينة الطور والإقامة فيها أو السكنى

فيها. ونبهت الفرمانات الثلاثة على أرباب الوظائف الذين ورد ذكرهم والذين وجهت إليهم هذه الفرمانات بضرورة تنفيذ الأوامر تنفيذاً فورياً "وألا يتأخروا يوماً واحداً"، كما نبهت عليهم بالوقوف على الأمر الشريف السلطانى السابق صدوره للرهبان فى هذا الصدد "واعتماد مضمونه والعمل به وعدم العدول عنه". وفى نهاية كل فرمان جاءت هذه العبارة "امتثلوا بالأوامر العالية وقابلوها بالسمع والطاعة". وكان كل فرمان يحمل الخاتم الخاص باسم الوالى العثمانى الذى أصدره.

ويدل صدور هذه الفرمانات الثلاثة ومحتوياتها على عدة حقائق، نذكر من بينها:

أولاً: حرص الدولة العثمانية حرصاً بالغاً على منع اليهود من استيطان شبه جزيرة سيناء بما فيها مدينة الطور وتخوفها من تجمعاتهم فيها.

ثانياً: أن أطماع اليهود فى سيناء كانت أطماعاً قديمة. وأن أرض مصر لم تكن فى يوم من الأيام خارجة عن نطاق التفكير اليهودى، وأن تفكيرهم اتجه فى زمن مبكر إلى سيناء وهى متاخمة لفلسطين. ووقفت الدولة العثمانية فى وجه أطماع اليهود فى سيناء منذ بداية الحكم العثمانى ولم تحد عن سياستها طوال هذا الحكم سواء الحكم المباشر أم غير المباشر تحت حكم محمد على وخلفائه إلى الإحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢.

ثالثاً: رغبة الدولة العثمانية فى إشعار اليهود بقوتها

ويقظتها لأغراضهم من استيطانهم سيناء.

رابعاً: العلاقات الطيبة والوطيدة بين السلطات العثمانية ورهبان دير سانت كاترين عندما لقى الأخيرون موافقة فورية لطلباتهم.

خامساً: أن استيطان اليهود سيناء كان يقلق رهبان الدير. وكانت السلطات العثمانية حريصة على توفير أسباب الراحة لهم وتأمينهم على أرواحهم وأملاكهم وأوقافهم.

ومما هو جدير بالذكر أنه لما احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وتحولت السيادة العثمانية إلى سيادة اسمية واهية إلى أبعد الحدود، وأصبحت الكلمة العليا فى الحكومة المصرية لسلطات الاحتلال، عاودت اليهود أطماعهم فى سيناء بعد أن رفض السلطان عبد الحميد الثانى فتح أبواب الهجرة أمامهم إلى فلسطين. وكان تيودور هرتزل قد أطلق على سيناء اسماً معبراً هو فلسطين المصرية ليتخذ منها فى قابل الأيام نقطة وثوب إلى فلسطين الآسيوية أو فلسطين بمعناها المتعارف عليه. ورأى هرتزل أن يبدأ أنصاره الصهيونيون استيطان منطقة العريش أى فى شمالى سيناء بدلاً من جنوبها أى على عكس ما فعل اليهود عام ١٥٨١ عندما حاولوا استيطان منطقة الطور ودير سانت كاترين. ولذلك دخل هرتزل فى مفاوضات سنة ١٨٩٨ مع بعض أعضاء الوزارة البريطانية، وبخاصة جوزيف تشمبرلين Joseph Chamberlain وزير المستعمرات ولورد لانزدون Lansdowne وزير الخارجية من

أجل توطين اليهود في سيناء على أساس إقامة دولة يهودية فيها تتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الإمبراطورية البريطانية. ووافق الوزيران على الاقتراح من حيث المبدأ نظراً للمكاسب التي تعود على بريطانيا. وكان من بين هذه المكاسب ضمان حماية الضفة الشرقية لقناة السويس، وعزل مصر عن الولايات العربية في غربي آسيا، وإضعاف الدولة العثمانية، ورد عملي على التقارب الذي حدث بين برلين وإستانبول، وإقامة دولة في وسط العالم العربي تسير في ركاب الاستعمار البريطاني. وبعد مفاوضات مضنية وضافية تكونت في سنة ١٩٠٢ لجنة قوامها ثمانية أعضاء تقول دائرة المعارف اليهودية إنهم يمثلون الحكومة المصرية ولكن ليس من بين أسماء أعضائها مصري واحد، بل كانوا جميعاً أجانب بحيث يصعب تحديد الأسماء اليهودية والأسماء الإنجليزية من غير اليهود. وكانت أهداف اللجنة دراسة المشروع على الطبيعة وإنشاء إدارة يهودية في العريش وتكوين مجالس بلدية يهودية في أنحاء سيناء لاستغلال الأراضي وتنظيم توطين اليهود وغير ذلك من مسائل. وغادرت اللجنة القاهرة في أول سنة ١٩٠٣ وعادت في آخر مارس -آذار- وانتهت رأياً إلى أن سيناء تصلح لاستيطان اليهود. وأوصت بأن تكون العريش هي المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع على أسس علمية وتخطيط مسبق يوضع بعناية باستقدام خبراء زراعة ومهندسين ومن إليهم من الفنيين لتمهيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وإنشاء الموانئ وتقسيم الأراضي واستصلاحها وزرع السكان اليهود فيها. واشترطت اللجنة

شرطين: ألا تكون الدولة المقترحة تحت حكم مصر وإنما تحت حكم بريطانيا، وأن يسمح لها بجلب ماء نهر النيل إلى سيناء. ويعلق الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد على هذا الحادث بقوله إن حكومة مصر بلغ بها التساهل إلى حد السماح لبعثة صهيونية أن ترتاد شبه جزيرة سيناء وأن تبحث وتنقب في العريش. والواقع أنه لم يكن في استطاعة الوزراء أن يعترضوا على قرارات سلطات الاحتلال التي ابتدعت تعبيراً دبلوماسياً مهذباً هو سياسة النصائح البريطانية بمعنى أن الأوامر البريطانية تأخذ شكل نصائح، فإذا لم يقبل رئيس الوزراء المصري أو أحد من الوزراء المصريين تنفيذها كان يعد متنحياً من منصبه. وعلى كل حال جاء الرفض من جانب لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر لأنه رأى أن المشروع يتطلب تحويل مقادير هائلة من مياه النيل إلى سيناء مما يؤثر على كميات المياه اللازمة للزراعة المصرية، وأن تنفيذ المشروع الصهيوني يزيد من متاعب الإنجليز في حكم مصر، وأن الإنجليز يواجهون عديد المشكلات وليس من الحكمة إضافة جديد إليها. يضاف إلى ذلك أن الرأي العام في مصر كان يعارض المشروع معارضة شديدة كما اعترض السلطان عبد الحميد الثاني على هذا المشروع. وأثار الباب العالي آراء فقهية تقول إن الفرمانات الصادرة من السلطان إلى ولاة مصر من أسرة محمد علي لا تخول لهم الحق في الموافقة على توطين جماعات من السكان أغراب عن البلاد ومنحهم الحكم الذاتي في المنطقة التي ينزحون إليها ويقيمون فيها. وقد أرسلت وزارة

الخارجية البريطانية مذكرة مؤرخة في اليوم التاسع عشر من شهر يونية -حزيران- عام ١٩٠٣ إلى هرتزل قررت فيها أنه يتعذر عليها أن تمضى فى بحث مشروع توطين اليهود فى سيناء. ثم أردفت هذه المذكرة بمذكرة أخرى مؤرخة فى اليوم السادس عشر من شهر يوليو -تموز- عام ١٩٠٣ قالت فيها إنها قررت بصفة نهاية ترك مشروع سيناء ووضعه على الرف ...

إن نقطة الضعف التى تسجلها هذه الدراسة على السلطان عبد الحميد الثانى تجاه المسألة الفلسطينية أنه أصدر فرمانات جزئية لصالح بعض اليهود وأذن لهم بمقتضاها فى شراء بعض مساحات محدودة من الأرض الفلسطينية. وقد استغل اليهود على عاداتهم هذه الفرمانات فأقاموا عدة مستعمرات أشرفت عليها أجهزتهم المالية والفنية لتمويل الهجرة اليهودية إليها وتأسيس المستعمرات فيها واستصلاح أراضيها واستغلالها اقتصادياً. وليس فى مكنة المؤرخ أو الباحث المحايد أن يجد تفسيراً أو تبريراً لموافقة السلطان على إصدار هذه الفرمانات الجزئية بالقول بأن السلطان تعرض لضغوط دول أوروبية كبرى لم يقو على الوقوف فى وجهها. فإن هذه الفرمانات كانت سنداً قوياً فى يد الصهيونية للتوسع فى شراء مزيد من الأراضى الفلسطينية سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة. كما لا يمكن القول بأن عبد الحميد لم يكن يتوقع أن موافقته على بيع أرض محدودة فى فلسطين لليهود تكون بداية لتهويد فلسطين، فإن مثل هذا التفسير يعد تجريداً للسلطان من صفات

السياسى الحصيف المحنك بعيد النظر. وقد أجمع جمهرة المؤرخين على أنه كان على حظ موفور من هذه السجايا. وعلى الرغم من هذه "السقطة" التى وقع فيها عبد الحميد فإنه نجح فى الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويتضح هذا النجاح فى أنه لما احتلت بريطانيا والجيش العربى بقيادة فيصل فلسطين فى سبتمبر -أيلول- عام ١٩١٨ وأخضعتها للحكم العسكرى البريطانى ثم طبقت عليها نظام الانتداب البريطانى كان اليهود يشكلون أقلية عددية بالنسبة لسكانها العرب، إذ كان عدد الأولين خمسين ألفاً، بينما كان عدد العرب ستمائة وخمسين ألفاً. ومعنى ذلك أن يهود فلسطين كانوا يمثلون أقل من ١٠٪ من سكانها العرب. وكانت هذه النسبة العددية الضئيلة لليهود ثمرة من ثمار سياسة السلطان عبد الحميد. وفى عهد الحكم البريطانى حدثت الزيادة الرهيبة للهجرة الجماعية الضخمة إلى فلسطين حيث تكاتفت بريطانيا والصهيونية على إغراق فلسطين باليهود.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
ص ص ٩٦٦-٩٦٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ج٢، ط١،
١٩٨٠).

# احتلال مصر

لم يكن ضياع تونس من الدولة العثمانية هو الأثر الوحيد لاتفاق بريطانيا وفرنسا وألمانيا في أثناء انعقاد مؤتمر برلين -١٨٧٨- وبعده، فإن الدولتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا، في المحادثات التي سبقت ثم صحبت ولحقت مؤتمر برلين، قد أكدتا تساوى نفوذهما في مصر بحيث لم يكن للمصريين نفوذ فعلي في بلادهم وغدت سلطة الخديو إسماعيل سرابا. ولما حاول الأخير الاعتماد على نمو الوعي القومي المصرى وضمه إلى جانبه في مواجهة التدخل الأوروبي المتزايد ثارت بريطانيا وفرنسا على سياسة إسماعيل وأيدتهما ألمانيا. وطلبت من السلطان عبد الحميد خلعه في السنة التالية لمؤتمر برلين ونزل على رأى بريطانيا وفرنسا وألمانيا. وأصدر بناء على قرار مجلس الوزراء العثماني "إرادة" بخلع إسماعيل وتعيين ابنه توفيق خديوياً لمصر. وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة في برقية وجيزة أرسلها إلى إسماعيل في صبيحة يوم الخميس ٢٦ من شهر يونيو -حزيران- عام ١٨٧٩ كما أرسل في ذات الوقت برقية إلى توفيق بإسناد منصب خديو مصر إليه. وكان هذا التصرف من الأخطاء السياسية الجسيمة التي وقع فيها السلطان عبد الحميد الثاني، إذ اعتقد أن التجاء الدول الكبرى إليه لعزل إسماعيل يكسبه نفوذاً كبيراً، و لم يحسب

حساباً لعواقب هذا التصرف. حقيقة أنه لم يكن يعطف على الخديو إسماعيل، كما لم يكن راضياً عن أسلوبه فى حكم مصر. وكان يعتبره مسئولاً عن الارتباكات المالية التى تعرضت لها الحكومة المصرية وعن التدخل الأوروبى السافر فى شئون البلاد. ولكن كان لاستجابته لطلب بريطانيا وفرنسا وألمانيا بعزل إسماعيل نتائج وخيمة، إذ ارتسمت فى أذهان أوروبا عن عبد الحميد صورة الحاكم الذى يصدع بما يؤمر به. وانعكست هذه الصورة لدى الحكومات الأوروبية وبخاصة البلقانية التى أرادت الإخلال بقرارات مؤتمر برلين طمعاً فى مزيد من التوسع الإقليمى، كما حدث عندما طالبت حكومة الجبل الأسود بضم ثغر دولسينيو Dulcigno إليها. وتحت تهديد الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بالتدخل الحربى اضطرت الدولة العثمانية إلى إجابة هذا الطلب التعسفى وسلمت الثغر إلى حكومة الجبل الأسود فى ٢٦ من نوفمبر –تشرين ثان– عام ١٨٨٠.

أما فى مصر فقد فقدت الحكومة المصرية هيبتها نهائياً، وأصبح لبريطانيا وفرنسا من الناحية العملية حق خلع حكام مصر وتوليتهم. ولما تولى توفيق خديوية مصر سيطرت عليه بريطانيا وفرنسا. وأدرك هذا الخديو ما تستطيع أن تفعله هاتان الدولتان. فوافق على أن تعيدا نظام المراقبة الثنائية وأن تعملا على حماية مصالح دائنيهما بوضع قانون التصفية بحيث خصصت كل موارد مصر لخدمة مصالح الأجانب قبل كل شىء. ولم تكتف الدولتان بذلك بل ساندتا الخديو فى مقاومة الحركة العرابية وفى كبت الشعور القومى وأيدتاه فى

اتجاهاته الإستبدادية مما أدى فى آخر الأمـر إلى انـدلاع الثـورة العرابية وتدخل الدولتين المسلح ثـم تدخـل بريطانيـا الحربى المنفرد، واحتلت مصر مدعية بأنها فعلـت ذلـك باسـم الخديـو توفيق ونيابة عنه وتأييداً لسلطته. وأعلنت أن احتلالها مؤقـت وأنهـا ستجلو عـن مصـر حالمـا تسـتطيع الحكومـة البريطانيـة بوسائلها تثبيت سلطة الخديو وإعادة النظام العام بها. والواقع أنه لم يكن فى مقدور الحكومة البريطانية فـى سنة ١٨٨٢ أن تعلـن الحمايـة السـافرة علـى مصـر ولا أن تطلـب إلى الـدول الاعتراف بمثل هذه الحماية، فلجـأت إلى بسـط حمايـة مقنعـة A veiled Protectorate إلى أجل غير مسمى. ومارست فى ظلال هذا النظام سلطات واسعة لاحد لها. وظفرت بسـيطرة انفرادية على قناة السويس واعتبرتهـا شـرياناً بريطانيـاً رئيسـياً للمواصلات البريطانية بين أجزاء إمبراطوريتها. وغـدا الإبقـاء على نفوذها فى القناة ومصر ركناً رئيسياً فى سياستها. وقـد ارتاحت بريطانيا كل الارتياح لانفرادهـا بـاحتلال مصـر دون مشاركة فرنسا لهـا، لأنهـا أدركـت أن تونـس التـى استولت عليها فرنسـا تفـوق كثـيراً جزيـرة قـبرص مـن حيـث ثرواتهـا المعدنية والزراعية والبشرية وخرجت بريطانيا من هذه المقارنـة بين تونس وقبرص بأن القسـمة بينها وفرنسـا إنهـا هـى قسـمة ضيزى فى غير صالح بريطانيـا فكـان انفرادهـا بـاحتلال مصـر خير تعويض لها.

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفـترى عليهـا.
ص ص ١١١٦-١١١٨، ج٢، ط١، ١٩٨٠).

# عبد الرحمن الكواكبى وكتاباه "أم القرى" و"طبائع الاستبداد"

كتاب "أم القرى" بحث مبتكر، لأن مؤتمر مكة من نسج خيال الكواكبى وضعه فى أسلوب قصصى جذاب دل على قوة تفكيره وصدق غيرته على العالم الإسلامى، وكشف عن معرفته للمذاهب الأوروبية والشرقية فى الدين والسياسة والعلم، وتناول المشكلات التى لا تزالَ المجتمعات الإسلامية تحسها وتشكو منها وتختلف فيها، وجعل مناقشات المؤتمر بحوثاً علمية، وكأن هذا المؤتمر خطة لجامعة إسلامية قد انعقدت منذ أكثر من ثمانين عاماً. وهو لم يستطع أن يجهر بآرائه فى بلدته حلب فجهر بها فى مصر. والأمر الذى يؤخذ عليه هو تحامله على الدولة العثمانية من غير مقتض. ولعل ما اكتوى به من اضطهاد باشوات حلب ودسائس أبى الهدى الصيادى وكبت حريات المواطنين العرب قد أوجد نفوراً عميقاً من العثمانيين اختزنه فى صدره ثم وجد متنفساً فى كتابه لهذا النفور. وقد دل هذا الكتاب على أن الكواكبى لا يقل عن الفلاسفة الدينيين الأفذاذ فى الغرب من أمثال مارتن لوثر وكلفن وغيرهما. وإذا كان أفلاطون قد اشتهر بكتابه "الجمهورية" فى اليونان والعالم، فإن الكواكبى لا يقل عنه شهرة بكتابه "أم القرى" فى العالمين

الإسلامى والعربى.

وكتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"، مجموعة مقالات سياسية علمية نشرها فى جريدة "المؤيد" عقب وصوله إلى مصر، ثم حذف منها فصلاً، وأضاف آخر، وأدخل تحويراً فى الفصول الأخرى فى ضوء النقد الذى وجه إليه، أو الملاحظات التى أبديت له، أو طبقاً لما اقتضته الظروف، ثم دفع بها إلى إحدى المطابع لطبعه.

واستقى الكواكبى المادة العلمية للكتاب من مصادر ومراجع شتى، وكما يقول "منها ما درسته، ومنها ما اقتبسته". وكان من بينها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وأمثلة العرب، والكتب التاريخية العربية والتركية والمترجمة، وأعمل فيها الفكر، وأشرك فيها العاطفة. وذكر فى الفصل الثالث من الكتاب جملة نسبها إلى "فيكتور ألفيرى" مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن الكتاب مأخوذ من هذا الفيلسوف الإيطالى. ولكن من الواضح أن الكتاب ليس اقتباساً من هذا المفكر الإيطالى.

ولم يضرب الكواكبى فى كتابه الأمثلة صريحة على العثمانيين ولم يتطرق إلى السلطان عبد الحميد وكان معاصراً له. وقد كتب فى تقديمه للكتاب "وأنا لا أقصد فى مباحثى ظالماً بعينه، ولا حكومة أو أمة مخصصة، إنما أردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه ويمضيه على ذويه ... ولى هناك قصد آخر، وهو التنبيه لمورد

الداء الدفين، عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم، أنهم هم المتسببون لما حل بهم، فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل ... وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات". ولذلك لم يبسط الكواكبى أحوال بلاد الشام أو العراق أو الحجاز أو بقية الولايات العثمانية، ولكنه كان يحوم فى كتابه حول العثمانيين، تارة من قرب، وتارة من بعد. ولم يكن من الصعوبة أن يستكشف الباحث بين ثنايا السطور أن العثمانيين هم المقصودون فى معظم فصول الكتاب. ويلاحظ أن المظالم التى اكتوى الكواكبى بنارها على أيدى الولاة العثمانيين فى حلب ودسائس الشيخ أبى الهدى الصيادى كانت ماثلة فى ذهنه وهو يكتب فصول الكتاب.

ويقول الدكتور سامى الدهان تعليقاً على هذا الكتاب إن الكواكبى "قد سكب آراءه المشرقة وأفكاره العميقة فى هذا الكتاب الصغير، الذى يصلح دستوراً ونظاماً وقانوناً يسير على هديه كل من دخل ميادين الاجتماع والسياسة والفكر. فهو فى كتابه رسم السياسة لأمته بصدق وإخلاص، يفوق ما كتب ماكيافيلى فى الغرب، بل إنه خلاصة لما قيل من آراء عند الغربيين قريب الشبه بكتب مونتسكيو، وروسو".

وعلى الرغم من أن الكتاب كان يفيض إخلاصاً وغيرة على العالم العربى والإسلامى وأسفاً لتدهور أحواله، وتلهفاً على رفع نير الاستبداد عن الشرق، جاء الكتاب نظرياً وخيالياً

وبعيداً عن الواقع، و لم يدعمه الكواكبى بمشاهداته ...

بقيت مسألة أخيرة يصعب تفسيرها تفسيراً مقبولاً، فلم يكتب الكواكبى اسمه على كتابه "طبائع الاستبداد" واكتفى بأن رمز له بهذه العبارة "الرحالة ك"، بينما كتب اسمه كاملاً على كتابه الآخر "أم القرى". وقد طُبع الكتابان فى فترتين متلاحقتين لم يفصلهما زمن طويل، لأن إقامته فى مصر كانت زهاء سنتين، وقضى نحبه فى سنة ١٩٠٢. وقد ذكر فى تقديمه لكتابه أنه "مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصادع بالأمر، المعلن رأيه تحت سماء الشرق، الراجى اكتفاء المطالبين بالقول عمن قال". وهذا الاعتراف خطير للغاية، إذ صور نفسه فى صورة الرجل الضعيف الذى يصدع بما يؤمر به، مع أنه كان على النقيض من ذلك تماماً. و لم يفصح عن اسم الشخص الذى أصدر إليه الأمر بكتمان اسمه. ومن المستبعد أن يكون حاكم مصر وقتذاك وهو الخديو عباس حلمى هو الذى أصدر إليه الأمر لأنه كانت تربط بين الاثنين علاقات وثيقة. وكان الكواكبى يطلق عليه سمى عم النبى صلى الله عليه وسلم، ويطرى صفاته ومناقبه. ومما يزيد فى التشكك من عبارة الكواكبى أنها وردت فى كتاب الأستاذ محمد عمارة -الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى، ص ٣٢٩) مجردة من هذا الوصف إذ قال "وأنا المضطر للاكتتام حسب الزمان، الراجى اكتفاء المطالبين الكرام بالقول عمن قال". وقيل فى تفسير إغفال ذكر اسمه أنه أراد أن ينشر أفكاره بين الجماهير دون أن يصطدم بالمخدوعين بالدولة العثمانية والذين

كانوا يرون فيها أنها حامية لشعائر الإسلام وموضعاً لحماية الدين. وهذا الرأى يتعارض مع حقيقة ثابتة، وهى أنه هاجم فى كتابه الآخر "أم القرى" الدولة العثمانية هجوماً صريحاً، وحمل عليها حملات عنيفة. وليس بمعقول أنه اراد رواج كتاب "طبائع الاستبداد"، ورغب فى أن يظل كتاب "أم القرى" حبيساً لا تصل إليه أيدى المثقفين".

(الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
ص ص ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٨٦-١٢٨٩، ج٣ن
ط١، ١٩٨٣).

# الفهرس

الصفحة

الصفحة



الفصل الثالث

مختارات من مؤلفاته

# للمؤلف

عبد الرحمن الرافعى مؤرخ مصر الحديثة
أعلام العرب . الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧
سياحة تاريخية
دار سنابل ١٩٩٥
الماضى فى الحاضر
دار سنابل ١٩٩٦

| | |
|---|---|
| رقم الإيداع ١٩٩٩/٣٣٩٣ | |
| الترقيم الدولى .I.S.B.N | |
| 977 - 5657 - 60 - 1 | |

دار سنابل للنشر والتوزيع

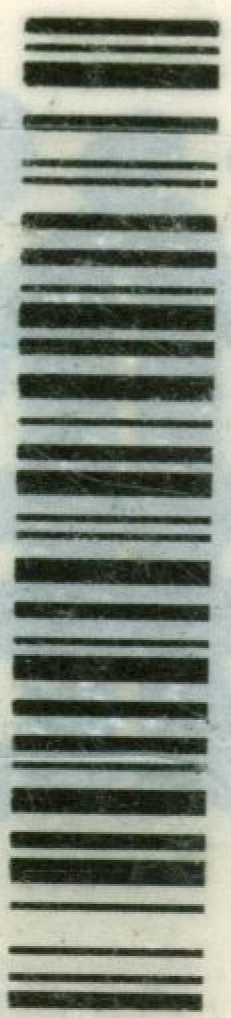
المنصورة ١١٢ شارع السكة القديمة

## هذا الكتاب

المترجم له الدكتور عبد العزيز الشناوى ، من أشهر المؤرخين المصريين فى العصر الحديث ، عرف بالموضوعية والمقدرة العلمية والحس الوطنى ، ويعتبر حجة فى الكتابة عن قناة السويس.

شغل العديد من الوظائف والمناصب الجامعية آخرها أستاذ متفرغ فى التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، كما اختير عضوا فى الكثير من اللجان والمجالس العلمية. قدرتة الدولة بمنحه جائزة الدولة التشجعية سنة ١٩٧٢ ، ووسام العلوم والفنون ووسام الجمهورية سنة ١٩٧٣.

تعددت مؤلفاته ، أشهرها موسوعة "الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها" فى أربعة أجزاء.




دار سنابل للنشر والتوزيع
المنصورة ١١٢ شارع السكة القديمة